



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر في شركات التأمين

- دراسة تحليلية -

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في مراجعة الحسابات

إعداد الطالبة

فاتن حنا كيرزان

إشراف الأستاذ الدكتور

عصام نعمة قريط

2014

لجنة الحكم

- **الدكتور حسين دحدوح** عضواً
الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق
- **الدكتور عصام قريط** عضواً مشرفاً
الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق
- **الدكتور ياسر الجندي** عضواً
المدرس في قسم الإحصاء بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق
- **الدكتور طالب العلي** عضواً
المدرس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق
- **الدكتورة سمر حبيب** عضواً
المدرس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الإهداء

"مخيم هو العطاء، والأعظم هو من يعطي..."

إلى رمز العطاء وبسمة الحياة وشمس دنيتي

إلى القلب الطاهر الذي مهد لي طريق النجاح

إلى التي لا تفيها كلمات الشكر والعرفان بالجميل

إلى من علمتني أن الإنجازات لا تتحقق إلا بالصبر والإصرار والعزيمة

إليك أهي أهدي حصيلة إنجازي الذي ما كان ليتم لولاك

شكر وتقدير

أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عصام قريط لتفضّله بالإشراف على هذه الرسالة، ولما قدّمه لي من دعمٍ وتشجيعٍ ورعايةٍ علميّةٍ. ومن واجب العرفان بالجميل وبكل تقدير أشكر الأستاذ الدكتور حسين دحدوح لما قدم لي من دعم ومساعدة لإنجاز هذا العمل. وإن كانت لغة الشكر وحدها لا تفي حقّ العالم على المتعلّم ولا حقّ الأستاذ على طالبه.

كما يسعدني أن أتقدّم بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة على ما يبديون من ملاحظات من شأنها الارتقاء بمستوى هذه الرسالة.

ولا يفوتني أن أتوجّه بالشكر والعرفان لجميع الأساتذة الكرام في قسم المحاسبة في جامعة دمشق وفي الجامعات الأردنية الذين لم يدّخروا جهداً في تقديم أيّ معونة أو نصيحة للمساعدة في إنهاء عملي المتواضع هذا.

كما لا أنسى شكر كل من مد لي يد المساعدة وتحملني لإنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر زوجي العزيز وأولادي الأحباء...

فاتن

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	لجنة الحكم
ج	الإهداء
د	الشكر وتقدير
هـ	المحتويات
ط	فهرس الجداول
ل	فهرس الأشكال
م	فهرس الاختصارات
ن	ملخص الدراسة باللغة العربية
1	الفصل الأول: الإطار العام والدراسات السابقة
1	أولاً: مقدّمة
2	ثانياً: مشكلة البحث
2	ثالثاً: أهداف البحث
3	رابعاً: أهمية البحث
3	خامساً: الدراسات السابقة
13	سادساً: ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
13	سابعاً: فروض البحث
14	الفصل الثاني: إدارة مخاطر التأمين
15	المبحث الأول: ماهية صناعة التأمين:
15	أولاً: مفهوم التأمين
16	ثانياً: الخصائص الأساسية للتأمين
17	ثالثاً: الأنواع الرئيسية للتأمين
18	رابعاً: المزايا الاقتصادية الاجتماعية للتأمين

- 19 خامساً: وظائف شركات التأمين.
- 22 المبحث الثاني: إدارة مخاطر الأعمال:
- 23 أولاً: ماهية مخاطر الأعمال
- 26 ثانياً: ماهية إدارة مخاطر الأعمال
- 30 ثالثاً: مراحل إدارة مخاطر الأعمال
- 40 المبحث الثالث: المخاطر في شركات التأمين وكيفية إدارتها:
- 40 أولاً: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين
- 49 ثانياً: إدارة المخاطر شركات التأمين
- 58 ثالثاً: واقع التأمين في سوريا
- 62 **الفصل الثالث: الإجراءات الواجب على المدقق الخارجي القيام بها لتقييم المخاطر والاستجابة لها**
- 63 تمهيد:
- 64 المبحث الأول: متطلبات وإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر:
- 64 أولاً: متطلبات تقييم المخاطر من قبل مدقق الحسابات الخارجي
- 64 1. فهم الشركة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية
- 71 2. عملية تقييم المخاطر كعنصر من عناصر الرقابة الداخلية
- 75 ثانياً: إجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر
- 77 1. استفسارات من الإدارة وآخرين داخل الشركة:
- 79 2. الإجراءات التحليلية
- 85 3. الملاحظة والتفتيش
- 84 المبحث الثاني: إجراءات التدقيق اللازمة للاستجابة للمخاطر:
- 84 أولاً: الاستجابات الكلية للمخاطر المقيمة عند مستوى البيانات المالية
- 85 ثانياً: إجراءات التدقيق استجابة للمخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات
- 91 ثالثاً: الإجراءات التحليلية الجوهرية رداً على المخاطر المقيمة

94	الفصل الرابع: الدراسة التحليلية
94	<u>المبحث الأول: منهجية الدراسة:</u>
95	<u>المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية:</u>
96	المرحلة الأولى: قبول العميل وإعداد الارتباط
104	المرحلة الثانية: فهم العميل وتقييم المخاطر
125	المرحلة الثالثة: الاختبار
130	المرحلة الرابعة: الإتمام وإصدار التقرير
131	<u>المبحث الثالث: الدراسة الميدانية:</u>
131	أولاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها
131	1. مجتمع الدراسة وعينتها
132	2. أداة الدراسة
133	3. الأساليب الإحصائية المستخدمة
134	4. الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة
135	ثانياً: تحليل وعرض البيانات
162	<u>المبحث الرابع: اختبار الفروض:</u>
162	أولاً: الفرض الأول
163	ثانياً: الفرض الثاني
167	ثالثاً: الفرض الثالث
168	رابعاً: دراسة الفروق لمحاو الدراسة
178	خامساً: التحليل العاملي لمتغيرات محاور الدراسة
196	<u>المبحث الخامس: النتائج والتوصيات:</u>
196	ثانياً: نتائج الدراسة
198	ثالثاً: التوصيات
199	المراجع

199	أولاً: المراجع العربيّة
205	ثانياً: المراجع الأجنبيّة
212	ملاحق الدراسة
212	الملحق رقم (1)
220	Abstract

فهرس الجداول

رقم الصفحة	مخوان الجدول	رقم الجدول
36	مصفوفة إدارة المخاطر	1
60	شركات التأمين في سورية	2
76	خطوات تقييم المخاطر من قبل الإدارة والمدقق الخارجي	3
97	بيانات شركة التأمين رداً على أسئلة نموذج قبول العميل	4
98	بيانات شركة التأمين رداً على أسئلة نموذج قبول الارتباط	5
101	خطاب الارتباط الموجه للعميل (شركة التأمين)	6
111	نتائج فهم نظام الرقابة الداخلية للعميل (شركة التأمين)	7
115	الحسابات الرئيسية وتأكيدات إدارة العميل (شركة التأمين) المرتبطة بها	8
116	مخاطر الأعمال المرتبطة بالحسابات الرئيسية لشركة التأمين وتوكيدات الإدارة	9
123	معلومات حول توزيع أرباح شركة التأمين والتزامها بالقوانين	10
124	نتائج دراسة اعتبارات (مراعاة) استمرارية العميل (شركة التأمين)	11
126	الإجراءات الرقابية والحسابات المرتبطة بها	12
128	الاختبارات الجوهرية والحسابات المرتبطة بها	13
130	نتائج الاختبارات الجوهرية	14
133	الاستبانة (العبرة، الوزن)	15
135	توزع بيانات محاور الدراسة	16
137	توزع عينة الدراسة حسب متغيرات (الجنس - الفئة العمرية - المؤهل العلمي - التخصص)	17
138	توزع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي وفئات الخبرة	18
139	يبين التوزع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو متطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين	19
144	يبين التوزع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو اللجوء للاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين	20
147	يبين التوزع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو استخدام	21

	المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين	
149	يبين التوزيع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو لجوء المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين	22
154	يبين المتوسط واتجاه آراء العينة نحو يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين	23
155	يبين التوزيع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو قيام المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين	24
162	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الأول	25
162	دالات اختبار T - Test لمتغيرات الفرض الأول	26
163	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الفرعي الأول	27
163	دالات اختبار T - Test لمتغيرات الفرض الفرعي الأول	28
164	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الفرعي الثاني	29
164	دالات اختبار T - Test لمتغيرات الفرض الفرعي الثاني	30
165	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الفرعي الثالث	31
165	دالات اختبار T - Test لمتغيرات الفرض الثالث	32
166	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الثاني الرئيسي	33
166	دالات اختبار T - Test لمتغيرات الفرض الثاني الرئيسي	34
167	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الثالث	35
167	دالات اختبار T - Test لمتغيرات الفرض الثالث	36
168	اختبار Anova للفروق بين محاور الدراسة تبعاً للاختصاص	37
169	اختبار Scheffea لتحديد اتجاه الفروق تبعاً للاختصاص	38
170	اختبار Anova للفروق بين محاور الدراسة تبعاً للمسمى الوظيفي	39
172	اختبار Scheffe لتحديد اتجاه الفروق تبعاً للمسمى الوظيفي	40
174	اختبار Anova للفروق بين محاور الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة	41
175	اختبار Scheffe لتحديد اتجاه الفروق حسب فئة الخبرة العمرية	42
178	جدول مصفوفة القيم التشاركية للعنصر الأول	43
179	جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) لعناصر	44

	المحور الأول	
180	تشبعات المكونات/العوامل/العنصر الأول	45
183	جدول مصفوفة القيم التشاركية للعنصر الثاني	46
185	الجدور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) لعناصر المحور الثاني	47
185	تشبعات المكونات/العوامل/العنصر الثاني	48
189	جدول القيم التشاركية للعنصر الثالث	49
191	جدول الجدور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) لعناصر المحور الثالث	50
192	تشبعات المكونات/العوامل/العنصر الثالث	51

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	مخوان الشكل	رقم الشكل
25	العلاقة بين مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق	1
38	أسلوب إدارة المخاطر لأرثر أندرسون	2
72	الإطار الفكري للرقابة الداخلية	3
83	تقييم أخطار العمل خلال تنفيذ عملية التدقيق	4
136	التوزع الطبيعي لمحاور الدراسة	5
137	مخطط متغيرات الدراسة	6
173	مخطط الفروق بين متغيرات الدراسة والمسمى الوظيفي	7

قائمة الاختصارات

ABM	Activity Based Management إدارة التكاليف حسب الأنشطة
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين
ASCA	Association of Syrian Certified Accountants جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
CIA	Certified Internal Auditor مدقق داخلي معتمد
COSO	Committee of Sponsoring Organizations لجنة المنظمات الداعمة
CPA	Certified Public Accountant محاسب قانوني معتمد
IFAC	International Federation of Accountants الاتحاد الدولي للمحاسبين
IIA	Institute of Internal Auditors معهد المدققين الداخليين
KPMG	KMG (Klynveld Main Goerdeler)& Peat Marwick جاء الاسم من اندماج الشركتين عام 1987
PCOAB	Public Company Accounting Oversight Board المجلس الأعلى للإشراف على شركات المحاسبين القانونيين
SCFMS	Syrian Commission on Financial Markets and Securities هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية
SISC	Syrian Insurance Supervisory Commission هيئة الإشراف على التأمين في سورية
SOX	Sarbanes-Oxley Act قانون ساربينس أوكسلي للرقابة الداخلية
SPSS	Statistical Package for Social Sciences الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
N/A	Not applicable لا ينطبق

دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر في شركات التأمين - دراسة تحليلية -

إعداد الطالبة: فاتن حنا كيرزان إشراف الأستاذ الدكتور: عصام نعمة قريط

مستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر في شركات التأمين. ولغرض الوصول لهذا الهدف قامت الباحثة بدراسة تحليلية قُسمت لشقين: دراسة تطبيقية على إحدى شركات التأمين تم تدقيقها من شركة (KPMG)، حيث تمّ التركيز على أوراق عمل التدقيق المتعلقة بإجراءات التدقيق اللازمة والتي تم تطبيقها من قبل المدقق الخارجي في عملية تقييم المخاطر. ودراسة ميدانية تم استخدام الاستبيان كوسيلة إضافية لجمع البيانات من المدققين الخارجيين في مكاتب وشركات التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والبالغ عددها 24 مكتب فردي و 6 شركات تدقيق، حيث تم توزيع 162 استبانة، تمّ إعادة 147 استبانة منها 125 استبانة صالحة للتحليل باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يفي مدققو الحسابات في سوريا بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.
2. يقوم مدققو الحسابات في سوريا بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر والاستجابة لها عند تدقيق شركات التأمين مستخدمين الاستفسارات، الإجراءات التحليلية والملاحظة والتفتيش. وبما يتوافق مع معيار التدقيق الدولي رقم (315) وهذا ما أكدته الدراسة التطبيقية.
3. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لدور المدقق في تقييم المخاطر من حيث الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر لصالح تخصص إدارة الأعمال وقد يعزى ذلك إلى أن بعض إجراءات الإدارة التي تتخذ للتحوط ضد الخطر تكون ذات خلفية إدارية وتعتمد على التنبؤ بظروف معينة قد يكون أصحاب هذا التخصص أقدر على تفهمها.

وبناءً على النتائج السابقة، اقترحت الباحثة مجموعة من التوصيات، أهمها:

1. العمل على توعية الإدارة للموظفين في شركات التأمين بالمخاطر التي تتعرض لها الشركة، وآثارها السلبية، والإجراءات الوقائية مما يقلل من الأعباء التي سيتحملها المدقق.
2. ضرورة قيام المدققين بتطوير استراتيجية تدقيق تعتمد على تقييم المخاطر، مما يُمكن المدقق من تحديد دقيق لخطر التدقيق.

كلمات مفتاحية: المدقق، تقييم المخاطر، مخاطر التأمين.

الفصل الأول

الإطار العام والدراسات السابقة

أولاً: المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً وتركيزاً متزايداً على موضوع إدارة المخاطر، ولعل هذا الاهتمام كان رداً على ما عُرف في الآونة الأخيرة من فضائح وإخفاقات مالية لعدد ليس بقليل من الشركات الكبرى حول العالم، الأمر الذي لفت الأنظار بشدة تجاه ضرورة قيام كل من إدارة الشركة والمدققين الخارجيين بدور فعال في التعامل مع المخاطر التي تواجهها الشركات من أجل السيطرة عليها. وخصوصاً شركات التأمين حيث تلعب صناعة التأمين دوراً رئيسياً في اقتصاد كل دولة متطورة، وتُعتبر منتجات التأمين عناصر مهمة للحماية والتخطيط الماليّ سواء للأفراد أو الأسر والمؤسسات والحكومات (العجمي، 2009، ص.12)، ويُعتبر التأمين أحد وسائل إدارة المخاطر ولولا وجود الخطر لما وجد التأمين الذي يقوم على أساس تجميع الأخطار وتوزيع الخسائر المادية الناتجة عن تحققها على المعرّضين لهذه الأخطار، وبذلك فإن التأمين كنظام تعاوني محض يعمل على تخفيف وطأة الخسائر المادية التي تلحق ببعض الأفراد من خلال توزيعها على جميع المشتركين وينظّم هذا التعاون شركة التأمين. حيث تعمل إدارة المخاطر على التحكم في الخطر عن طريق الحدّ من تكرار حدوثه من ناحية والتقليل من حجم الخسائر المتوقعة من ناحية أخرى وذلك بأقل تكلفة ممكنة.

وللبحث في دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر لابدّ من الرجوع إلى معايير التدقيق الدولية، حيث جاء في متطلبات معيار التدقيق الدولي (315)، تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها) أنه (IFAC، 2012، P.268):

"يجب أن تتضمن إجراءات تقييم المخاطر ما يلي:

- استفسارات من الإدارة وآخرين داخل المنشأة من المحتمل أن تكون لديهم معلومات حسب حكم المدقق تساعد في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.
- الإجراءات التحليلية.
- الملاحظة والتفتيش.

ثانياً: مشكلة البحث:

فرضت التطورات الحديثة في مجال إدارة المخاطر على مجالس إدارة الشركات وأجهزة التدقيق الداخلية والخارجية ولجان التدقيق دوراً كبيراً لضمان تحقيق أهدافها واستراتيجياتها. وبما أن شركات التأمين تتعرض لمخاطر كثيرة ومتعددة، ونظراً لدور مدقق الحسابات في حماية أموال المجتمع، لذا تأتي هذه الدراسة لتوضح مدى قيام مدقق الحسابات الخارجي في تقييم مخاطر شركات التأمين، ويمكن التعبير عن هذه المشكلة من خلال التساؤلات التالية:

1) هل يفى مدقق الحسابات الخارجي بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين؟

2) هل يقوم مدقق الحسابات الخارجي بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

1-2 هل يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين؟

2-2 هل يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين؟

3-2 هل يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين؟

3) هل يقوم مدقق الحسابات الخارجي بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين؟

ثالثاً: أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى بيان دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر في شركات التأمين، وذلك من خلال ما يلي:

1) التعرف على مدى وفاء مدقق الحسابات الخارجي بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.

2) التعرف على مدى قيام مدقق الحسابات الخارجي بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين، وذلك من خلال:

1-2 لجوء المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

- 2-2 استخدام المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
3-2 لجوء المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
3) التعرف على مدى قيام مدقق الحسابات الخارجي بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

رابعاً: أهمية البحث:

يمثل سوق التأمين جزءاً مهماً ومتكاملاً من السوق المالية التي يلعب فيها دوراً مهماً في اقتصاديات الدول، بل يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات المالية والتجارية. وقد حدث تطور واسع النطاق في سوق التأمين العالمي بشكل عام والمحلي بشكل خاص في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تنوع وانتشار الهيئات القائمة على تقديم الخدمة التأمينية (ريجدا، 2006، ص. 19). وفي حالة إدارة المخاطر المثالية، تُتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولاً بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد (إدارة المخاطر، د.ت. www.siironline.org). من هذا المنطلق يبرز دور مدقق الحسابات الخارجي من خلال تقييمه لتلك المخاطر وتقديم اقتراح استجابة مناسبة لها، متبعاً إجراءات ومداخل تدقيق متعددة، لتخفيض خطر التدقيق ومخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية التي قد تهدد وبشكل كبير مصالح شركات التأمين التي تتعرض للإفلاس في حال عدم اتخاذها الإجراءات اللازمة للحد من هذه المخاطر، وذلك يؤثر سلباً على المساهمين والمكتسبين بعقود التأمين والمجتمع ككل.

خامساً: الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

1. دراسة (الديسفي، 2013) بعنوان "إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتاعاب المراجع ومحتوى تقريره - بالتطبيق على البيئة المصرية".

هدفت الدراسة إلى بناء إطار متكامل يشمل التفاعل بين الجوانب الاقتصادية الخاصة بالعلاقة بين المدقق والشركة محل التدقيق وخصائص الشركة محل التدقيق وعناصر الحوكمة، ليفسر هذا الإطار مدى جودة تنفيذ عملية التدقيق والأثر المترتب على محتوى تقرير المدقق.

ولتحقيق ذلك، عمل الباحث على اختبار التفاعلات المختلفة بين هذه العناصر والخصائص ومحتوى تقرير المدقق في إطار البيئة المصرية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تحديد أتعاب التدقيق يعتمد على عناصر الحوكمة بالشركة محل التدقيق وخصائص المدقق ويرتبط بمخاطر العمل. أيضاً تبين أن ميل المدققين المصريين لإصدار تقارير تدقيق أخرى بخلاف التقارير النظيفة يرتبط بكل من حجم الملكية الإدارية ومخاطر العمل وأتعاب التدقيق غير العادية.

2. دراسة (جاب الله، 2012) بعنوان "طبيعة وأهمية إدارة وتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية ودور المدقق تجاهها".

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أ. تحديد مفهوم إدارة مخاطر الأعمال التي تواجه الشركات بوجه عام، والمصارف بوجه خاص، وأهمية تقييمها.
- ب. ضرورة تفعيل أهمية إدارة مخاطر الشركات.
- ج. تفعيل دور المدقق الخارجي في إدارة وتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية بوجه عام، وإدارة المخاطر الائتمانية بوجه خاص.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

أ. لا يوجد مفهوم موحد لمصطلح إدارة المخاطر سواء الصادر عن لجنة COSO عام 2002 أو عام 2004، أو الصادر عن معهد المدققين الداخليين في أميركا أو البنك المركزي الأردني، كما أن المفاهيم المختلفة لإدارة مخاطر المنظمة تتشابه إلى حد كبير مع مفهوم الرقابة الداخلية.

ب. نظراً لأن المصارف تمثل في حد ذاتها منشآت أعمال أو شركات مساهمة، وتعتبر الممول الرئيسي لباقي الشركات، فاهتمت لجنة بازل بمدخل حوكمة المصارف، حتى أصدرت عن ذلك تقريراً عام 2006، وتعتبر إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية أحد آلياته.

ج. ظهر في الفكر الرقابي المحاسبي وأدبيات مهنة التدقيق، نوع من الخدمات التي توفرها مهنة التدقيق، كان من ضمنها خدمات التأكد. وقد حددها المجمع الأميركي للمحاسبين القانونيين، وكان من أولها تقييم المخاطر.

وفي هذا إشارة واضحة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الخارجي في التأكد من إدارة وتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية في البيئة المصرية بوجه خاص، دوراً مستحدثاً لخدمات التدقيق.

3. دراسة (حسن، 2011) بعنوان "أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين".

هدفت الدراسة إلى عرض وتقييم الواقع الحالي للممارسات المحاسبية في شركات التأمين السورية، وعرض أساليب المحاسبة لدى شركات التأمين في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخاصة المعيار رقم 4، وتحديد المشاكل التي تواجهها لدى تطبيق هذه المعايير، وتحديد أثر تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية لشركات التأمين السورية لتحسين الممارسات المحاسبية الحالية وتحسين مستوى الإفصاح عن عقود التأمين في التقارير المالية لهذه الشركات وتقديم المعلومات المفيدة للأطراف المهتمة لاتخاذ القرارات الملائمة.

وقد أجريت دراسة تطبيقية تحليلية على عدد من شركات التأمين، ودراسة ميدانية على 43 فرداً من مدراء شركات التأمين ومحاسبها ومدقي الحسابات الخارجيين الذين دققوا فعلياً حسابات شركات التأمين.

وتوصّلت الدراسة للنتائج التالية:

- أ. أكدت شركات التأمين السورية في تقاريرها المالية على التزامها بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لكنها في الواقع طبقت طرقاً متنوعة للاعتراف والقياس بقيمة أصول والتزامات عقود التأمين والإيرادات والنفقات التي تنشأ عن تلك العقود.
- ب. التزمت شركات التأمين السورية بمتطلبات المعيار رقم 4 فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في بياناتها المالية والبيانات التي تساعد المستخدمين على فهم المبلغ والتوقيت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين، لكن ذلك كان بالحد الأدنى.
- ج. كان إفصاح شركات التأمين السورية عن المعلومات المتعلقة بمخاطر التأمين على مستوى متدنٍ جداً، وتركز الإفصاح على التحليل الوصفي لهذه المخاطر دون أية تحليلات كمية. وكلّ هذا لم يسهم في تقويم أخطار التأمين وإعادة التأمين التي تواجه تلك الشركات بشكل دقيق، وبالتالي التقليل من هذه الأخطار.
- د. ساهم تطبيق المعيار رقم 4 بزيادة الإفصاح عن مخاطر التأمين في البيانات المالية لهذه الشركات وفي تزويد إدارتها برؤية أوضح وأفضل للمخاطر المالية والتأمينية إلا أنّ هذا لم يساهم في تحسين تقويم خطر التأمين وإعادة التأمين، وبالتالي التقليل من خطر التأمين في هذه الشركات.

4. دراسة (عودة، 2011) بعنوان "أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي".

هدفت الدراسة إلى تحديد آثار تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على شركات التدقيق الخارجي، وتقديم التوصيات المفيدة لشركات التدقيق حول إيجابيات وسلبيات تطبيق منهج التدقيق على مخاطر الأعمال.

واعتمد الباحث على أسلوب الاستبانة إذ تكون مجتمع الدراسة من المكاتب الـ (13) الأكبر في الأردن (ومعظمها له ارتباط عالمي)، أما عينة الدراسة فقد بلغ حجمها (165) مدققاً وزعت عليهم الاستبانة بطريقة عشوائية، حيث تم استرداد (83) استبانة أي ما نسبته (50%) من مجموع الاستبانات الموزعة، استخدمت الاستبانة كأداة قياس تم تصميمها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، واستخدم الباحث برنامج SPSS في تحليل بيانات الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لمفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق، وفي تخفيض مخاطر التدقيق، وفي توجيه إجراءات التدقيق الخارجي نحو أمور أكثر أهمية في التدقيق، وفي دعم استقلالية المدقق، وفي التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي، هذا وبالرغم من وجود الأثر المشار إليه إلا أنه لم يكن حسب آراء عينة الدراسة كبيراً بشكل عام، وخاصة في مجالات دعم استقلالية المدقق والتأثير في كلفة وأتعاب المدقق.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها الدعوة إلى إلزام مكاتب التدقيق بتطوير قدرات المدققين بشكل مستمر لمواكبة كل ما هو حديث في مجال مهنة تدقيق الحسابات بما يساهم في تطوير مهنة تدقيق الحسابات وتعزيز الثقة فيها.

5. دراسة (الطعاني، 2011) بعنوان "تقييم مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بالإجراءات الواردة بمعيار التدقيق الدولي رقم 315 في تحديد المخاطر عند تدقيق البيانات المالية".

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بالإجراءات الواردة بمعيار التدقيق الدولي رقم 315 في تحديد المخاطر عند تدقيق البيانات المالية.

حيث تناولت الدراسة مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بفهم ودراسة كل من بيئة الشركة ونظام الرقابة الداخلي، إضافة إلى دراسة المخاطر الجوهرية.

ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانة، ووزعت على عينة الدراسة المستجوبة من مجتمع المحاسبين القانونيين المكون من 650 محاسب قانوني ممارسين للمهنة في الأردن، حيث بلغ حجم العينة 275 محاسب قانوني، استجاب منهم 250 مدقق، أي بنسبة استجابة مقدارها 91%. واستخدم الباحث برنامج SPSS في تحليل بيانات الدراسة واختبار T لفروضها. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أ. يلتزم المحاسب القانوني الأردني بالإجراءات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية والتعرف على تفاصيل النظام التي تحد من مخاطر الرقابة الداخلية عند تدقيق البيانات المالية.
- ب. يلتزم المحاسب القانوني الأردني بفهم الشركة وبيئتها الداخلية.
- ج. يلتزم المحاسب القانوني الأردني بالإجراءات اللازمة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للحد من مخاطر الرقابة الداخلية عند تدقيق البيانات المالية.

6. دراسة (مسودة، 2011) بعنوان "تطوير استراتيجية تدقيق القوائم المالية في ظل الاستجابة لتقييم مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال ومخاطر تكنولوجيا المعلومات المحيطة في مهمة التدقيق"

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية تطوير استراتيجية تدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين، تقوم على تدقيق مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، وتساعد المدقق في تنفيذ مهمة التدقيق بكفاءة وفعالية خلال كافة مراحل مهمة التدقيق، وأظهرت عينة الدراسة موافقتها على أهمية استراتيجية التدقيق في تخفيض المخاطر، وذلك من خلال تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، والمرونة في اختيار أساليب التدقيق التي تتناسب مع ظروف الشركة محل التدقيق، وتساعد المدققين في تحديد إجراءات التدقيق الإضافية في حالة ارتفاع مستوى المخاطر عن المستوى المقبول.

وتوصلت الدراسة إلى أنه:

يؤثر تقييم مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال ومخاطر تكنولوجيا المعلومات في تطوير استراتيجية التدقيق بشكل متكامل ومكمل لبعضه بعضاً، فيؤثر تقييم مخاطر التدقيق في التخطيط وتعديل برامج التدقيق وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية تستجيب لطبيعتها وتوقيتها ومداها لمخاطر التدقيق، وفي المقابل يؤثر تقييم مخاطر الأعمال على قدرة المدققين على اتخاذ قرارات أفضل وأكثر اتساقاً، وزيادة فهم المدققين لكل من بيئة العمل وبيئة الرقابة الداخلية، ويؤثر تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات على مساعدة المدققين في فهم عناصر النظام المحاسبي، وعناصر نظام الرقابة الداخلية، لذا لا مفر أمام المدققين من قيامهم بتقييم متكامل لثنى أنواع مخاطر التدقيق عند تطوير استراتيجية تدقيق القوائم المالية لتزيد من كفاءة وفعالية مهمة التدقيق.

7. دراسة (عرار، 2009) بعنوان: "مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية"

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من خمسة محاور يحوي كل منها (١٠) أسئلة.

المحور الأول يتعلق بفهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية.

والثاني يتعلق بفهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة.

والثالث يتعلق بالإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي.

والرابع يتعلق بكفاية ومناسبة أدلة الإثبات.

والخامس يتعلق بتوثيق أدلة الإثبات.

وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (١٠٠) مدقق، مقسمة إلى (٥٠) استبانة تخص المدقق الداخلي، و(٥٠) تخص المدقق الخارجي.

واستخدم الباحث برنامج SPSS في تحليل بيانات الدراسة واختبار T لاختبار فروضها.

8. دراسة (البرغوثي وجمعة، 2007) بعنوان: "دور المدقق في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، من خلال عينة بلغت (138) مدقق داخلي، وأوضحت النتائج أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية بمستوى عال، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة، ثم التعرف على بيئة الرقابة، وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، ثم إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات، وأخيراً الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إلزام الشركات الأردنية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة من قبل بورصة الأوراق المالية الأردنية بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي المنشور، كما أوصت الدراسة إدارات البنوك التجارية الأردنية بضرورة الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر وترجمة ذلك عملياً للمساعدة في إضفاء المزيد من الثقة والاطمئنان للمستثمرين والأسواق المالية.

ب- الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Martinis, Fukukawa & Mock، 2011) بعنوان: "اكتشاف تأثير البلد ونوع العميل على تقييم المدقق لمخاطر العميل وعلى خطة التدقيق".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ما إذا كان اختلاف البلد (أستراليا واليابان) ونوع العميل (شركة عامة أو خاصة) تأثير على تقييم مخاطر العميل وعلى خطة التدقيق من حيث ساعات العمل، وما إذا كان هناك اختلاف في الاستجابات المخططة للمخاطر المقيمة. اعتمدت هذه الدراسة على استخدام نماذج تخطيط عملية التدقيق وكذلك استخدام أوراق العمل التي تتضمن تخطيط الجهد المدقق وتوسع تقييمات للمخاطر العميل، وقد قامت هذه الدراسة على أخذ عينات من مهمات التدقيق في الشركات العامة والخاصة وكذلك عن طريق أكبر شركتي تدقيق في أستراليا واليابان. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن اختلاف البلد ونوعية العميل (قطاع عام أو خاص) لهم تأثير على تقييم مخاطر العميل وعلى ساعات التدقيق المخططة، وأنه لا توجد هناك تعديلات على الاستجابات المخططة لمخاطر العميل المقيمة.

2. دراسة (Abdullatif & Al-Khadash 2010) بعنوان: "وضع مدخل تدقيق في

سياق: تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الأردن"

بدأ الباحثان دراستهم بمدخل إلى التدقيق من حيث مراحل تطور مناهج التدقيق عبر أربعة أجيال، ثم تطرقا إلى استعراض التدقيق في البيئة الأردنية. هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف مدى إمكانية تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الدول النامية وتخصيصاً البيئة الأردنية مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف العوامل البيئية بين الدول المتقدمة التي تبنت إنشاء وتطوير هذا المنهج والدول النامية، لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وما الآثار الناجمة عن اعتماد منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مكاتب التدقيق، وما مدى ملاءمة تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في مكاتب التدقيق الأردنية. وما تأثير انخفاض أتعاب التدقيق على تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال. توصل الباحثان إلى أن مكاتب التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مستويات تطبيق مختلفة بالاعتماد أساساً على دور مؤسسة التدقيق الإقليمية، كما توصلوا إلى أن كثيراً من مكاتب التدقيق لو أردت تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال مثل فعالية نظام الحاكمية المؤسسية فإن ذلك سيؤدي إلى القيام بنفس مستوى الاختبارات الجوهرية إن لم

يكن أكثر بسبب ضعف الحاكمية الناتجة عن ضعف في نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي.

كما تم التوصل إلى بعض مديري الشركات يهتمون بوجود رقابة ضعيفة تسمح لهم بزيادة سيطرتهم وقوتهم، كثير من الذين أجريت معهم المقابلات أفادوا بأن أكثر المؤسسات التي تطبق هذا المنهج لا تطبقه بشكل فعلي وإنما هو بمثابة شكل خارجي، وأن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الأردن بمثابة رفاهية حيث يتم رفع التكاليف مقابل منافع محدودة، إن عدم اقتناع شريحة كبيرة من المدققين بضرورة تطبيق المنهج الجديد يؤدي إلى عدم رغبتهم في تغيير مناهج التدقيق التقليدية، والرغبة في بقاء العمل دون زيادة جهود التدقيق وعدم الاهتمام بالسلبات القانونية المترتبة من عدم أخذ مخاطر الأعمال على محمل الجد، ويرى كثير ممن أجريت معهم المقابلات أن منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يمكن أن يطبق بشكل كامل إذا تمت زيادة جهود مؤسسات التدقيق بتعليم وتدريب المدققين في دول العالم وإعطاء الأهمية لضرورة التطبيق الكامل.

3. دراسة (Bell et al.، 2008) بعنوان "أسلوب استخدام جهد المراجعة والألعاب في ظل

مدخل التدقيق القائم على خطر الأعمال".

قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام البيانات الخاصة ب(165) عملية مراجعة منفذة في عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية، ثلاثة اقتراحات منها تتعلق بعمل المراجعة وفق مدخل خطر الأعمال:

- أ. إن مدخل التدقيق القائم على خطر الأعمال يستخدم عمل أكثر كمالاً.
- ب. في حال كانت الالتزامات مرتبطة بخطر أعمال مقيم على أنه مرتفع، فإن تقدير إجمالي الخطر يعكس فهم المراجع للمنظمة الخاضعة للمراجعة.
- ج. عند كل مستوى من مستويات الجهد، تُعتبر العلاقة بين خطر الأعمال المقدر ومستوى الجهد إيجابية.

لقد توصل الباحث إلى دليل تجريبي منسجم مع الاقتراحات السابقة، كما توصل إلى أن إجمالي الجهد المستخدم في العينة أقل وفق مدخل خطر الأعمال. كما تم تحليل بيانات النفقات المتعلقة بالالتزامات توحى بأن نفقات المراجعة أقل بشكل جوهري من النفقات المتوقعة في حال عدم استخدام مدخل خطر الأعمال.

وفي النتيجة، تقدم نتائج البحث دليلاً على أثر مدخل التدقيق القائم على خطر الأعمال، وتُبدى الأثر المحتمل لهذا المدخل على فعالية المراجعة وكفاءتها.

4. دراسة (Sarens & Beelde, 2006) بعنوان: "إدراك المراجعين الداخليين لدورهم في

إدارة المخاطر: دراسة مقارنة بين الشركات الأمريكية والشركات البلجيكية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المراجعين الداخليين، للدور المطلوب منهم القيام به في مجال إدارة المخاطر، وقامت الدراسة على تجميع البيانات التي تم توثيقها وتحليلها، عن طريق المقابلات الشخصية مع رؤساء المراجعة الداخلية في عشر شركات مختلفة النشاط، وتوصلت إلى أنه في بلجيكا يقوم المراجعون الداخليون بدور محدود في إدارة المخاطر، وأنهم يتطلعون إلى تهيئة الفرص في شركاتهم، لتبيان قيمة وظيفة المراجعة الداخلية في هذا الصدد، وأنهم يدركون أن المراجع الداخلي يمكن أن يلعب دوراً رائداً في مجال ضبط المخاطر من خلال إحاطته بها وأنه يمكنه القيام بدور رسمي في هذا المجال، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المراجعين الداخليين يدركون أهمية التقييم وإبداء الرأي الموضوعي بالنسبة لفحص نظم الرقابة الداخلية ومتطلبات الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية، طبقاً لما جاء في قانون SOX (Sarbanes Oxley).

5. دراسة (Sun, 2004) بعنوان: "ثلاث مواضيع تتعلق بتقييم المدققين للخطر"

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تطوير وتحسين نماذج تقييم المخاطر، والمتعلقة تحديداً بآراء المهتمة ومجال أمان أنظمة المعلومات. تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يعالج القسم الأول ويقترح الطرق البديلة لتحليل مخاطر أمان أنظمة المعلومات، والقسم الثاني تقييم الأداء المتصل بآراء المدققين المعنية والنماذج الإحصائية للتنبؤ بالإفلاس. تعرض هذه الدراسة تطوير نموذج إحصائي موجود (Hopwood et al, 1994) عن طريق مساهمة بعض عوامل المحاسبة غير المالية وإيجاد معيار أفضل لتعريف الإجهاد. ونقول النتائج إنه من المحتمل استخدام نموذج إحصائي معين ونسبة تكلفة معينة لعمل مقارنة، ويمكن لأراء المدققين المعنية أن تكون أفضل أو متشابهة، أو أقل من النماذج الإحصائية. يزود القسم الثالث الإرشاد العملي لاستخدام شبكات بايسان البسيطة (naïve Bayesian Networks) (BNS) في تنبؤات الإفلاس.

أولاً: تقترح الدراسة طريقة تجريبية التي تساعد على اختيار تنبؤات الإفلاس من عدة متغيرات محتملة. تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن توزيعات المتغيرات المجتمعة واستخدام أكثر من متغير في نموذج التنبؤات هو أمر طبيعي. إن نموذج شبكة Bayesian البسيطة قد تم تطويره باستخدام الطريقة التجريبية والتي وجدت لأداء جيد في تحليل Ten-fold.

ثانياً: تحلل الدراسة ما إذا كان عدد المراحل التي تم تمييز المتغيرات المتتابة لها تأثير في أداء شبكة بايسان البسيطة. وأخيراً، كشفت الدراسة عن أن نموذجة المتغيرات المتتابة مع التوزيعات المتتابة بدلا من تمييزها لا يطور أو يحسن من أداء شبكة بايسان البسيطة.

6. دراسة (William, 2003) بعنوان: "إجراءات إدارة وتقييم المخاطر عند التدقيق"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مهنة التدقيق في إضافة قيمة للمشروع من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر وأكدت الدراسة على أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر وزيادة الوعي بتأثير الموظفين في تحقيق الأهداف المرسومة. ومن نتائج الدراسة، أن نظام الرقابة الداخلي القوي يتطلب تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع، وأن نظام الرقابة الداخلية يتأثر بمنهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر وعند التخطيط للرقابة على المخاطر يجب أن يتم تقييم مستوى كل خطر ويحدد الرقابات المناسبة لتخفيف المخاطر وتحديد مستوى الخبرة المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة. ومن توصيات الدراسة، ضرورة الاهتمام بتقييم المخاطر عند التدقيق حيث أن مهنة التدقيق لها الأثر الكبير في تخفيض معدل المخاطر إلى أدنى حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منه والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.

7. دراسة Kotchetova (2003) بعنوان: "تحليل مضمون استراتيجيّة العميل وعملياتها:

أثرها على تقييم الخطر وتخطيط المراجعة".

قامت هذه الدراسة باختبار الفرضيتين التاليتين:

- أ. إنّ تحليل مضمون استراتيجيّة العميل أكثر فائدة للمدقق في تقييم الخطر.
 - ب. إنّ المدققين الذين يستخدمون التحليل الاستراتيجي، يقدمون تقييمات أكثر دقة لمخاطر أعمال العميل ومخاطر التحريفات الماديّة، ويختارون إجراءات مراجعة أكثر فعاليّة.
- وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- أ. إنّ تحليل مضمون استراتيجيّة العميل يؤدي إلى تحقيق دقة أعلى في تقدير خطر التحريفات الماديّة على مستوى الشخصية المعنويّة وعلى مستوى عملياته على حد سواء.
 - ب. إنّ تحليل استراتيجيّة العميل تؤدي إلى انحرافات أقل عن المستوى المحدد فيما يتعلق بتقييمات الخطر الملازم.
 - ج. عندما يركز المدققون على استراتيجيّة العميل، فإنّ تقييماتهم لمدى قوة البيئة الرقابية تكون أكثر دقة.

د. إنّ حجم إجراءات المراجعة المختارة بشكل صحيح تكون أكبر، على نحو هام، في حال عدم إنجاز التحليل الاستراتيجي.

إنّ نتائج الدراسة المتعلقة باختيار إجراءات المراجعة ربما تشكل تحذير، ولكنها تضمن استفسار مستقبلي، بحيث أنّ تعديل المناهج المستخدمة من أجل فهم أعمال العميل وتقييم المخاطر لا تعتبر ناجحة بشكل كامل ما لم يتم تطوير الصلة بين المخاطر المقيّمة وإجراءات المراجعة الملائمة.

سادساً: ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عما سبقها من دراسات بأنها تركز على دور مدقق الحسابات الخارجي وإجراءات ومداخل التدقيق المتعددة التي يتبعها لتقييم مخاطر الأعمال في شركات التأمين، وتقديم اقتراح استجابة مناسبة لها، وذلك وفق معايير التدقيق الدولية 315 و330، للتخفيف قدر المستطاع من تلك المخاطر التي قد تهدد وبشكل كبير مصالح شركات التأمين التي تتعرض للإفلاس في حال عدم اتخاذها الإجراءات اللازمة للحد من هذه المخاطر، وذلك يُؤثر سلباً على المساهمين والمكاتب بعقود التأمين والمجتمع ككل. كما تتميز هذه الدراسة بمتابعة تطبيق إجراءات التدقيق السابقة على شركة تأمين معينة على أرض الواقع، ودعمها بدراسة ميدانية لتعميم النتائج، ومن ثم تحليل نتائج الدراسات، ووضع المقترحات. في حين ركزت الدراسات الأخرى على إدارة مخاطر الأعمال والرقابة الداخلية، وأجريت في بيئات عمل مختلفة.

سابعاً: فروض البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة يمكن صياغة فرضياتها على النحو التالي:

الفرض الأول:

"لا يفي مدقق الحسابات الخارجي بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين".

الفرض الرئيسي الثاني:

"لا يقوم مدقق الحسابات الخارجي بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين"

ويمكن دراسة هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

1-2 لا يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

2-2 لا يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

2-3 لا يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

الفرض الثالث:

"لا يقوم مدقق الحسابات الخارجي بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين".

الفصل الثاني: إدارة مخاطر التأمين

المبحث الأول: ماهية صناعة التأمين:

أولاً: مفهوم التأمين.

ثانياً: الخصائص الأساسية للتأمين.

ثالثاً: الأنواع الرئيسية للتأمين.

رابعاً: المزايا الاقتصادية والاجتماعية للتأمين.

خامساً: وظائف شركات التأمين.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر الأعمال:

أولاً: ماهية مخاطر الأعمال.

ثانياً: ماهية إدارة مخاطر الأعمال.

ثالثاً: مراحل إدارة مخاطر الأعمال.

المبحث الثالث: المخاطر في شركات التأمين وكيفية إدارتها:

أولاً: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين.

ثانياً: إدارة المخاطر في شركات التأمين.

ثالثاً: واقع التأمين في سوريا.

الفصل الثاني إدارة مخاطر التأمين

يقوم التأمين في أساسه على فكرة التعاون المفيد، فمنذ وجد الإنسان وهو يتعرض لتحديات ومخاطر بعضها من فعل الطبيعة وبعضها من فعل الإنسان مع أخيه الإنسان ومنها ما هو ناجم عن أسباب أخرى. هذه التحديات والمخاطر متفاوتة في قوتها وتأثيرها عليه، بحيث كان يتحمل العديد منها بمفرده ولا زال، وأحياناً يكون متعذراً عليه تحملها لوحده، الأمر الذي اضطره إلى التعاون مع غيره لمواجهة تلك المخاطر الكبيرة بصورة جماعية والمشاركة في تحمل نتائجها المادية وحتى المعنوية. هذه هي القاعدة التي انطلق منها النظام التأميني منذ بداياته والذي يجسد حالة من التبصر والحيلة لمواجهة الأخطار الكبيرة المحتملة الوقوع والتعاون على مواجهتها من قبل كافة أفراد الجماعة المعرضين لتلك المخاطر.

المبحث الأول: ماهية التأمين:

يقوم التأمين في جوهره على فكرة التعاون الطوعي بين أفراد الجماعة الواحدة لمواجهة خطر ما يحتمل أن يصيب واحداً أو أكثر منها وقد يتعذر تحمله من قبل ذلك البعض إلا بشكل مرهق له وبتضحيات جسيمة، فبالتعاون يتم توزيع مقدار الخطر على جميع الأفراد المشتركين في التأمين وبنسب معقولة يمكن تحملها حيث يتم تحمل الخسارة الواقعة من قبل كافة أفراد الجماعة بشكل مشترك فتخف وطأتها عليهم مجتمعين. والتعاون يكون قبل وقوع الخطر للحيلولة دون وقوعه بالقدر المستطاع أو بعد وقوعه حيث تتم المشاركة في تحمل الخسائر المادية والبشرية الناتجة عنه.

أولاً: مفهوم التأمين:

لا يوجد تعريف وحيد للتأمين، فيمكن تعريف التأمين من خلال وجهة نظر العديد من فروع المعرفة، والتي تتضمن: القانون، الاقتصاد، التاريخ، العلوم الاكتوارية، نظرية الخطر، وعلم النفس (ريجدا، 2006، ص.51).

فقد عرّف فقهاء المصريين التأمين على أنه: "عملية فنية تزاولها منظمة مهمتها جمع أكبر عدد من المخاطر المتشابهة وتتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة فيما بينها وفقاً لقوانين الإحصاء. ومن مقتضى ذلك حصول - المؤمن له (المستفيد من التأمين) أو من يعينه بدلاً عنه - في حال تحقق الخطر المؤمن منه على عوض مالي تدفعه شركة التأمين مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين" (عبد الله، 2000، ص.13). حيث يركّز هذا التعريف على الجانب الفني

الإحصائي للتأمين، بينما يركز التعريف التالي على الإطار القانوني لعملية التأمين كما يلي: "التأمين هو اتفاق بين طرفين هما المؤمن والمؤمن له، والغرض منه درء الخطر عن الطرف الثاني في حالة وقوعه وحصوله على تعويضات مناسبة تتناسب مع الأضرار التي تلحق به نتيجة وقوع هذا الخطر، وبناءً على ذلك فإن هذا الاتفاق يُنشئ حقاً للمؤمن له بحصوله على تعويض كما يُنشئ التزاماً على المؤمن بدفع هذا التعويض. وفي سبيل استكمال هذه الحلقة لا بدّ أن يقوم المؤمن له بدفع مبالغ مالية في صورة أقساط أو غيره حتى يمكن للمؤمن الوفاء بالتزاماته" (طعمة، 2002، ص.6).

كما يمكن تعريف التأمين على أنه: "نظام أو وسيلة للتعاون بين مجموعة من الأفراد المعرضة للأخطار، ويهدف إلى تغطية الخسائر المادية التي يتعرض لها بعضهم عند تحقق الخطر المؤمن منه وذلك خلال مدة محددة، مقابل التزام المؤمن له بدفع قيمة قسط التأمين الذي يتناسب مع درجة الخطورة المعرض لها" (أبو بكر، والسيفو، 2009، ص.97).

من التعاريف السابقة نجد أنّ أي مفهوم للتأمين يشتمل على ما يلي:

- تعاون مجموعة من الأفراد لمواجهة خطر محدد (يمكن قياسه وتقدير الخسائر التي تحدث بسبب هذا الخطر).
- أن الخطر يجب أن يكون احتمالي وليس مؤكد الحدوث.
- إمكانية تحديد قيمة ما يدفعه كل فرد من المجموعة.
- تحديد مدة تغطية الخطر.
- تحديد قيمة الشيء المعرض للخطر.

ثانياً: الخصائص الأساسية للتأمين:

بناءً على التعاريف السابقة، يمكن القول إن للتأمين الخصائص الآتية: (ريجداء، 2006،

ص.51-54)

1. **تجميع الخسائر:** التجميع أو المشاركة في الخسائر هي جوهر التأمين. فالتجميع هو توزيع الخسائر التي حدثت للقلة على المجموعة ككل ووفقاً لذلك يتم استبدال الخسارة الفعلية بمتوسط الخسارة. إضافة لذلك، يشتمل التجميع على تجميع عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر، لذلك يمكن استخدام قانون الأعداد الكبيرة لتقديم تنبؤ دقيق بشكل كبير للخسائر المستقبلية. بشكل مثالي، يجب أن يكون هناك عدد كبير من الوحدات المتشابهة المعرضة للخطر - وليست بالضرورة متطابقة - والتي تتعرض لنفس مصادر الخسارة. هكذا ينطوي التجميع على:
 - مشاركة الخسارة من جانب المجموعة كلها.
 - التنبؤ بالخسائر المستقبلية ببعض الدقة بناء على قانون الأعداد الكبيرة.

2. **سداد الخسائر العرضية:** الخسارة العرضية هي التي تكون غير منظورة وغير متوقعة وتحدث كنتيجة للصدفة -بتعبير آخر، يجب أن تكون الخسارة عرضية- قانون الأعداد الكبيرة مبني على فرض أن الخسائر تكون عرضية وتحدث بشكل عشوائي.
3. **نقل الخطر:** نقل الخطر هو عنصر جوهري آخر للتأمين. وباستثناء التأمين الذاتي، تشتمل دائماً خطة التأمين الحقيقية على نقل الخطر، وهو يعني أن يتم نقل الخطر البحت من المؤمن له إلى المؤمن (شركة التأمين)، والذي يكون بشكل نموذجي في مركز مالي أقوى من المؤمن له لتحمل الخسارة. ومن وجهة نظر الفرد، الأخطار البحتة التي يتم نقلها بشكل معتاد إلى المؤمن تتضمّن خطر الوفاة المبكرة، المرض، العجز، دمار وسرقة الممتلكات، وقضايا المسؤولية.
4. **التعويض:** الخاصية الأخيرة للتأمين هي تعويض الخسارة. والتعويض يعني إعادة المؤمن له إلى مركزه المالي السابق لحدوث الخسارة تقريباً. وهكذا، إذا احترق منزلك في حريق فإن وثيقة التأمين سوف تعوّضك أو تعيدك إلى مركزك السابق، وإذا تمّت مقاضاتك بسبب إهمال في تشغيل سيارة ما فإن تأمين المسؤولية عن السيارات بالنسبة لك سوف يسدّد هذه المبالغ التي ألزمت قانونياً بدفعها.

ثالثاً: الأنواع الرئيسية للتأمين:

تحدد التقسيمات التي يتم على أساسها تحديد أنواع التأمين التي تزاولها شركات التأمين وفقاً للغرض المستهدف من تحديد تلك الأنواع على النحو التالي: (فياض، 2011، ص. 11-12) **من الناحية القانونية:** يتم تقسيم النشاط التأميني من وجهة نظر الطبيعة القانونية لعقد التأمين. وبذلك فإنّ أنواع التأمين في هذه الحالة يمكن أن يشمل:

1. التأمين على الحياة.

2. التأمين على الأشياء.

3. التأمين مقابل الأضرار والمسؤوليات.

ومن الناحية الفنية: يميل خبراء التأمين إلى تقسيم النشاط التأميني إلى أنواع تبعاً للأخطار المؤمن ضدها واحتمالاتها وذلك لغرض تقدير الأموال التي يجب الاحتفاظ بها كاحتياطات لهذه الأخطار. وتنقسم أنواع التأمين وفقاً لهذا الغرض إلى:

1. التأمين على الحياة.

2. تأمين تكوين الأموال.

3. التأمين ضد المخاطر العامة كالحريق والنقل وما إلى ذلك.

أما من الناحية الاقتصادية: فإن رجال الاقتصاد ينظرون إلى التأمين من وجهة نظر كونه عملية ادخارية أو عملية حفاظ على الممتلكات والقدرة الإنتاجية لها، لذلك يتم تقسيم عمليات التأمين إلى:

1. التأمين الادخاري: والذي يترتب عليه تجميع مدخرات الأفراد لحين حلول مواعيد استحقاقها.
2. التأمين بهدف الحفاظ على الممتلكات وقدرتها الإنتاجية ويقصد بهذا النوع من التأمين كافة أنواع التأمين مقابل المخاطر المحتملة.

رابعاً: المزايا الاقتصادية الاجتماعية للتأمين:

لا تقتصر فوائد التأمين، بصفته من أكثر الوسائل فعالية في مجابهة الأخطار على خلق الشعور بالأمان في نفوس الأفراد وإزالة الخطر من حياتهم والحفاظ على ثروتهم (سواء المحقق منها أو المنتظر من الضياع) وإنما تمتد فوائد التأمين إلى المجتمع بأسره. فالفرد ما هو إلا جزء من المجتمع إذا صلحت أحواله ازدهر المجتمع وإن أصابه ضرر انعكس ذلك عليه وعلى المحيطين به وعلى المجتمع ككل. وفيما يلي أهم الفوائد التي يقدمها التأمين للفرد في المجتمع: (أبو بكر، والسيفو، 2009، ص. 114-117)

1. تشجيع القيام بالمشروعات الاقتصادية المختلفة: حيث لم يعد هناك مجال للتردد في إنشاء هذه المشروعات بسبب الخوف من ضياع الأموال المستثمرة فيها نتيجة لتحقق الكثير من الأخطار البحتة مثل الحريق والسرقة.
2. ضمان استمرار المشروعات الاقتصادية: يقدم التأمين للأفراد والمشروعات الاقتصادية فور تحقق الخطر المؤمن منه المبالغ الكافية لاستبدال الأصول التي لحقتها الخسارة بأصول أخرى جديدة، وبالتالي تحميه من التوقف عن العمل.
3. زيادة الكفاية الإنتاجية: فالتأمين يؤدي إلى إزالة الخطر من حياة الأفراد مما يبعث الأمان والطمأنينة في نفوسهم بخصوص المستقبل الأمر الذي يمكنهم من تركيز تفكيرهم وطاقتهم في العمل وابتكار واستحداث الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج وتحسين مستواه.
4. التأمين على الحياة كوسيلة للادخار: يعتبر التأمين على الحياة وسيلة ادخارية هامة وبصفة خاصة في الدول النامية نظراً لما يتميز التأمين على الحياة من صغر أقساطه نسبياً تجعل بمقدور الكثير من الأفراد بهذه الدول الادخار للمستقبل من خلال التأمين باعتباره ادخاراً إجبارياً وأقل عرضة لخطر التوقف عن الادخار أو سحب ما تكون من مدخرات. هذا إلى جانب أن الادخار في صورة تأمين يقدم للمؤمن له حماية فورية بمبلغ يعادل مبلغ التأمين بالكامل، بخلاف أي برنامج ادخاري آخر، لن تصل المبالغ المدخرة عن طريقه إلى مستوى معقول إلا بعد مدة طويلة.

5. **تمويل المشروعات الاقتصادية:** تمثل هيئات التأمين بصفة عامة، وهيئات التأمين على الحياة بصفة خاصة مصدرًا من مصادر التمويل التي يسعى إليها الأفراد والهيئات للحصول على القروض اللازمة لهم. ويرجع ذلك إلى ما يتراكم لديهم من احتياطات تنشأ نتيجة اتباع طريقة القسط المتساوي والذي يزيد عن تكلفة الحماية التأمينية في السنوات الأولى فتلجأ هيئات التأمين إلى احتجاز الجزء الزائد في السنوات الأولى واستثماره لسد العجز في السنوات الأخيرة.
6. **تدعيم الائتمان:** يُقدّم تأمين الائتمان خدمة جلية للمقرضين والبائعين بالتقسيط وذلك من خلال ضمان حصولهم على مستحقّاتهم كاملة في حالة وفاة المدين أو المشتري (من خلال مبالغ التأمين) ولا شك أنّ تأمين الائتمان يقدم خدمة جلية لكلاً من الدائن والمدين على حد سواء.
7. **المشاركة في تطوير طرق الوقاية واليمنع:** تقوم هيئات التأمين بإرشاد المؤمن لهم وتوعيتهم بالأساليب الحديثة التي تمّ اكتشافها وتطويرها بغرض الحد من فرص وقوع الخطر والتقليل من الخسائر التي تحدث نتيجة تحقق الخطر. كما أنّها تحت الأفراد والشركات على تطبيق طرق الوقاية واليمنع عن طريق تخفيض الأقساط لمن يقوم باتباع هذه الطرق.
8. **تقديم الحلول لبعض المشاكل الاجتماعية:** تقدم نظم التأمينات الاجتماعية الوسيلة العملية لمواجهة الخسائر المالية المترتبة على انقطاع الدخل نتيجة العجز أو الوفاة أو التقاعد، وفي مجال المسؤولية المدنية يكون نظام التأمين أفضل وسيلة لضمان حصول المتضرر على التعويض المستحق له.

خامساً: وظائف شركات التأمين:

يقوم الناس بشراء الأنواع المختلفة من التأمين مثل التأمين على الممتلكات والتأمين على الحياة والتأمين الصحي وغيرها من التأمينات وذلك من أجل توفير الحماية ضد الأخطار والخسائر التي قد تضعهم في حالة عدم استقرار مادي أو تعرضهم لأزمات مالية خانقة. وحتّى تتمكن شركات التأمين من توفير الحماية التأمينية للناس، تقوم هذه الشركات بمجموعة من الوظائف، أهمها ما يلي: (المصري، 2007، ص. 89-90)

1. **التسعير:** ويعني التسعير هنا وضع أسعار لأنواع التأمين المختلفة. إنّ تسعير الأنواع المختلفة من التأمين يختلف اختلافاً كلياً عن تسعير الأنواع الأخرى من المنتجات. فالشركة الصناعية على سبيل المثال تعرف تمام المعرفة وسلفاً تكلفة تصنيع منتجاتها وتعرف مقدار الربح في الأسعار التي تضعها لهذه المنتجات بعكس شركات التأمين التي لا تعرف فيما إذا كانت الأقساط التي تستوفونها من المؤمن لهم كافية لتغطية مصاريفها ودفع التعويضات المترتبة عليها إلا بعد انتهاء فترة التغطية أي مدة التأمين. إنّ الشخص الذي يحسب ويحدّد أسعار التأمين يُدعى "اكتواري"، وهو شخص متمرس في علم الرياضيات ويؤخذ برأيه في جميع أنشطة شركة التأمين التي يعمل

فيها بما في ذلك التخطيط والتسعير والقيام بالأبحاث المختلفة. ويقوم الاكتواري فيما يتعلق بتأمينات الحياة بدراسة الإحصاءات الخاصة بالولادات والوفيات والأمراض والحوادث والمتقاعدين. ويقوم الاكتواري بناء على هذه المعلومات بتحديد أسعار تأمينات الحياة والتأمين الصحي. ويُراعي الاكتواري في ذلك أن تكون الأسعار التي يضعها كافية لدفع التعويضات وتحقيق بعض الربح ومنافسة شركات التأمين الأخرى. وفيما يتعلّق بتأمينات الحياة أيضاً يقوم الاكتواري بتحديد الاحتياطات الضرورية لمواجهة الالتزامات المستقبلية لشركة التأمين (**Wiening, and Cheryl, 2003, p.109**).

2. **الاكتتاب:** إنّ الاكتتاب هو عملية اختيار وتويب طالبي التأمين بموجب سياسة محددة تقرها شركة التأمين حسب غاياتها وأهدافها. وضامن التأمين (المكاتب لديه) هو الشركة (شركة التأمين) التي تقرر قبول أو رفض طالب التأمين. وإنّ الهدف الرئيس للاكتتاب هو تجميع محفظة (مجموعة) مربحة من وثائق التأمين المختلفة. ولذلك يحرص المكتب لديه على اختيار وقبول بعض أنواع التأمين ورفض البعض الآخر منها للحصول على المحفظة المربحة التي يسعى إليها. وهناك ارتباط بين استمارة طلب التأمين والوثيقة ويمكننا أن نطلق على هذا الارتباط "الاكتتاب"، حيث يقوم المكتب خلال عملية الاكتتاب بالخطوات التالية: (العجمي، 2009، ص. 47-69)

- تقييم كل خطر يُقدّم إليه.
 - قبول أو رفض تأمين الخطر وفي حالة القبول ماهي النسبة التي سيتحملها من ذلك الخطر.
 - تحديد الشروط ومدى حجم الغطاء الذي سيوفره للمؤمن له.
 - احتساب القسط المناسب.
- فهدف الاكتتاب هو الحصول على حجم مريح من التأمينات المختلفة، ومن أجل التوصل إلى هذا الهدف ينبغي التقيد بقواعد معينة ومحدّدة للاكتتاب منها:
- اختيار طالبي التأمين بموجب معايير الاكتتاب التي تحددها شركة التأمين.
 - الحفاظ على توازن بين الفئات المختلفة لكل نوع من التأمينات المختلفة.
 - تطبيق مبادئ العدل والإنصاف على جميع حملة الوثائق. (**Hartwig, and Claire, 2003, p.133**)

3. **الإنتاج:** إنّ مصطلح الإنتاج فيما يتعلق بشركات التأمين يعني المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها هذه الشركات، وكثيراً ما يطلق على الوكلاء والمندوبين الذين يقومون ببيع التأمين اسم "منتجين"، لأنّ عمليات البيع التي يقومون بها هي إنتاج شركات التأمين ويعتمد نجاح شركات التأمين على وجود مجموعة فاعلة منهم.

وفي الآونة الأخيرة اكتسب تسويق التأمين طابع المهنية حيث أصبح وكيل التأمين شخصاً متمرساً في عمله وعلى درجة عالية من المعرفة الفنية في مجال التأمين ويضع مصلحة عملائه نصب عينيه في جميع الأوقات. ويقوم وكيل التأمين اليوم باختيار عملائه ودراسة حاجاتهم التأمينية ويقدم لهم أفضل البرامج التي تفي بهذه الحاجات. كما يقوم وكيل التأمين بخدمات ما بعد البيع من حيث المتابعة وتقديم الخدمات لعملائه وتحديث وثائق التأمين التي يملكونها. كما أنّ وكيل التأمين يلتزم التزاماً تاماً بأخلاقيات مهنة بيع التأمين. (Wiening, 2002, p.108)

4. **تسوية المطالبات:** يوجد في كل شركة تأمين دائرة متخصصة لتسوية المطالبات. وتقوم هذه الدائرة بدراسة المطالبات حسب الأسس الموضوعية لهذه الغاية، وباختيار مسوي الخسائر المناسب، واتباع الخطوات المختلفة في عملية تسوية المطالبات.

حيث تسعى شركة التأمين إلى تحقيق الأهداف التالية في تسوية المطالبات: (Hamilton, &Chery, 2002, p.222

- التحقق من صحة المطالبة المقدمة.
- الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبة.
- تقديم المساعدة إلى المؤمن له.

5. **إعادة التأمين:** إنّ إعادة التأمين هي تحويل كامل قيمة التأمين الذي تكتبه شركة تأمين في بادئ الأمر أو جزء من قيمة هذا التأمين إلى شركة تأمين أخرى. وتدعى شركة التأمين التي تقوم باكتتاب التأمين في بادئ الأمر وتحويله إلى شركة تأمين أخرى بالشركة المسندة. وأما شركة التأمين التي تقبل ما تحوله إليها الشركة المسندة من تأمين فتدعى معيد تأمين. وذلك الجزء من التأمين الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها الخاص فيدعى الاحتفاظ. وتدعى قيمة التأمين التي تحوّل أو تسند إلى معيد التأمين بالإسناد. ويقوم معيد التأمين أيضاً بالحصول على إعادة تأمين لقيم التأمين المسندة إليه، ويدعى ذلك بإعادة إعادة التأمين المكرر. وبغض النظر عن توزيع التأمين بقصد إعادته، تبقى شركة التأمين التي تكتتب التأمين في بادئ الأمر هي المسؤولة أمام المؤمن له الذي قام بالتأمين لديها، ويقوم فقط بمطالبتها وحدها بأي تعويض يترتب له. وإذا لم تقم شركة التأمين بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن له، لا يستطيع المؤمن له أن يطالب شركة إعادة التأمين بدفع أية مستحقات له. كما أن عدم التزام معيد التأمين بدفع أية مستحقات إلى شركة التأمين، لا يعفي شركة التأمين من التزامها نحو المؤمن له فيما يتعلّق بهذه المستحقات (Flitner, and Arthur, 1992, p.115).

6. **الاستثمار:** إنّ الاستثمار وظيفة مهمة جداً من وظائف شركة التأمين، وكون أقساط التأمين تدفع سلفاً، فإنّه يتجمّع لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها.

ويتوجب التمييز هنا بين الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الحياة وشركات التأمين المتخصصة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية. حيث إن مدد وثائق التأمين على الحياة طويلة الأجل بطبيعتها وبالتالي تشكل على شركة تأمين الحياة التزامات طويلة الأجل أيضاً. ولذلك تكون استثمارات شركات التأمين طويلة الأجل وتهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على رأس المال المستثمر ومن ثم تحقيق الربح (Jerome & Flitner, 2002, p.478). وختاماً لهذا المبحث، ترى الباحثة أن صناعة التأمين قد تطورت بشكل كبير في الآونة الأخيرة تبعاً للتطور العام للمجتمع بشكل عام وشركات الأموال بشكل خاص، فبعد أن كان وسيلة للاحتياط ضد الأخطار المحتملة الوقوع يتعاون أفراد الجماعة على تحمل نتائج وقوعها بشكل مشترك، فإن هذا المفهوم تطور حيث أصبح التأمين صناعة متخصصة تهض بها مؤسسات وهيئات التأمين بالنيابة عن الأفراد بهدف الربح مستعينة في عملها بقانوني الإحصاء والاحتمالات للوصول إلى أسعار تأمين مقبولة لجمهور المؤمن لهم، ولكي تكون قادرة على تسديد التعويضات المستحقة لهم في أوقاتها بدون تأخير مع ضمان تحقيق هامش من الربح مقبول لشركة التأمين يساعدها على المضي بدورها وتقديم خدماتها.

لقد حقق هذا النوع من التعامل المفيد بين الجمهور المؤمن لهم وشركات التأمين تطورات هائلة في هذه الصناعة حيث أخذت شركات التأمين تسجل أرقاماً خيالية في إيراداتها واحتياطياتها والتعويضات التي تسدها للمؤمنين لديها مما عزز من مكانتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي في خدمة الفرد وحماية ممتلكاته وثروته ومسؤولياته تجاه الغير وحماية الثروات والممتلكات العامة والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر الأعمال:

تتصف بيئة الأعمال في الوقت الحالي بالتغير المستمر، وتسارع معدل نمو السوق العالمي نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصالات والمعلومات، وذلك في ظل المنافسة المتزايدة وتزايد الانفتاح الاقتصادي العالمي ودخول عدد كبير من المنافسين الجدد في الأسواق بمنتجات وتقنيات مبتكرة. وهو ما فرض العديد من التحديات والمخاطر على منشآت الأعمال لكي تستمر. لذلك فإن نجاح منشآت الأعمال في المستقبل واستمرارها، يتوقف على مدى قدرتها على قبول وإدارة التحديات والمخاطر والمنافسة في السوق العالمي.

لقد وجدت العديد من المنشآت نفسها تواجه وبشدة العديد من المخاطر المعقدة على نحو متزايد، وأصبح التحدي الرئيسي لهذه المنشآت هو تحسين قدرتها على إدارة المخاطر. ولهذا الأمر انعكاسات واضحة على مهنة التدقيق والمدققين (Lilley, & Salah, 2009, P.18).

أولاً: ماهية مخاطر الأعمال:

إن مخاطر الأعمال ما هي إلا حالة من عدم التأكد. ويرجع ذلك إلى أن جميع عناصر المخاطر تتسم باحتمالية الحدوث. فالحدث أو التصرف المحتمل أن تتشأ عنه المخاطر يتسم بعدم التأكد، كما أن قيمة الخسائر التي قد تنتج عن المخاطر ووقت حدوث هذه المخاطر يتسمان بعدم التأكد. ويلخص البعض طبيعة مخاطر الأعمال بقوله إنها الوجه الحرج لنجاح الشركة، ويضيف أنه يقع على المدققين مهمة أساسية في هذا الشأن تتمثل في تحديد المخاطر بوضوح وتقييم مدى قدرة أنظمة الرقابة بالشركة على التعامل معها (Hotton, 1999, P.1).
لذا ستقوم الباحثة بعرض مفهوم مخاطر الأعمال، والعلاقة بين مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق، مع التطرق لأسباب زيادة مخاطر الأعمال.

1. مفهوم مخاطر الأعمال:

تعددت آراء الباحثين الأفراد وآراء المنظمات العلمية والمهنية والمتخصصة في مجال التأمين وإدارة المخاطر في تحديد تعريف مخاطر الأعمال.

ويمكن عرض بعض أهم تعاريف مخاطر الأعمال كالتالي:

▪ مخاطر الأعمال "تتضمن كلاً من التهديد بأن شيئاً ما (حدث ما) سلبي (غير مرغوب فيه) سيحدث، مثال ذلك فقد عاملين أكفاء، أو عدم حدوث شيئاً ما (حدث ما) إيجابي (مرغوب فيه)، مثال ذلك فقد أو ضياع الفرصة للدخول في سوق جديد مع وجود خط إنتاج" (Saylor, et al., 2001, P.1).

▪ عرفت اللجنة الخاصة بخدمات التأكيد التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي The American Institute Of Certified Public Accountants Special Committee On Assurance Services، مخاطر الأعمال بأنها "التهديد أو الإنذار بأن حدث أو تصرف معين سوف يؤثر سلباً على قدرة الشركات على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها بنجاح" (Konrath, 1999, p.659).

▪ عرفت معايير التدقيق الداخلي الحديثة المخاطر على أنها " حالة من عدم التأكد بخصوص وقوع حدث معين قد يؤثر على تحقيق الأهداف" (The Institute Of Internal Auditors,) Statement On Internal Auditing (SIAS) 2001. أما التوصيات الخاصة بهذه المعايير (Probability أي: احتمال أن

يؤثر حدث أو تصرف معين تأثيراً سلبياً على الشركة" (Robertson&Louwers, 2003,) (p. 552).

▪ كما عرف معيار التدقيق الدولي رقم 315 مخاطرة العمل (Business risk) على أنها: "مخاطر ناتجة عن أوضاع أو أحداث أو ظروف أو أفعال أو عدم القيام بأفعال قد تؤثر بشكل سلبي على قدرة منشأة ما على تحقيق أهدافها أو تنفيذ استراتيجياتها أو وضع أهداف واستراتيجيات غير مناسبة" (IFAC، 2012، P.267).

وهناك العديد من التعاريف الأخرى، تدور معظمها حول احتمالات حدوث وقائع أو تهديدات تحد من قدرة الشركة على تحقيق أهدافها أو قد تمنع تحقيق هذه الأهداف كلياً، أي أن هذه التعاريف تعكس حقيقة أن مخاطر الأعمال قد تمثل تهديداً للشركة ككل.

في ضوء التعاريف السابقة التي تمّ عرضها لمصطلح مخاطر الأعمال، فإنه يمكن للباحثة صياغة التعريف التالي:

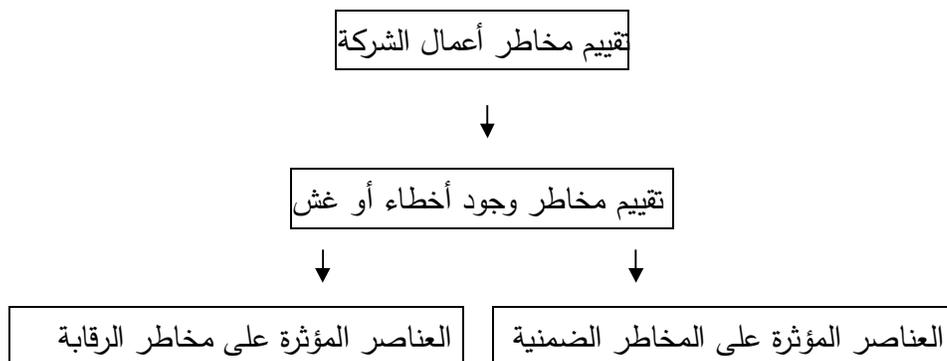
مخاطر الأعمال هي: جميع التهديدات أو الآثار السلبية التي تتعرض لها الشركات في الوقت الحالي أو قد تتعرض لها في المستقبل، والناجمة عن عدم حدوث أحداث مرغوب فيها أو حدوث أحداث وتصرفات غير مرغوب فيها، مما يعوق الشركة عن تحقيق أهدافها، سواء أهدافها في الأجل القصير والتي تتمثل عادةً في تقديم سلعة أو خدمة تحقق لها مستوى ربحية معين، أو في الأجل الطويل والتي تتمثل في البقاء والاستمرار في المستقبل.

2. العلاقة بين مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق:

تشير **مخاطر أعمال التدقيق Audit Business Risk** إلى ما قد يترتب على أداء عملية التدقيق من نتائج سلبية ممثلة في تعرض منشأة التدقيق لدعاوى وانتقادات بشأن عمل التدقيق وإبداء الرأي عن القوائم المالية محل الفحص، وعلى ذلك، فإن مخاطر الأعمال عبارة عن احتمال حدوث أضرار تلحق بالممارسة المهنية للمدقق (Brumfield, et al.,1993, P.60)، لذا تسمى أحياناً بمخاطر المهنة. وجدير بالذكر أن هناك علاقة بين مخاطر الأعمال التي تواجه منشآت الأعمال وبين كلاً من مخاطر التدقيق (والتي هي المخاطر الضمنية ومخاطر الاكتشاف ومخاطر الرقابة) ومخاطر أعمال التدقيق (والتي هي مخاطر الأعمال بالنسبة لمنشأة التدقيق)، حيث تؤثر تقديرات المدققين لمخاطر أعمال الشركة في تقديرهم لمخاطر التدقيق والعكس صحيح وكذلك تؤثر تقديرات المدققين للمخاطر المرتبطة بالشركات (مخاطر أعمال الشركات ومخاطر التدقيق بها) في تقديراتهم لمخاطر أعمال مكتب التدقيق، ويؤكد البعض على ذلك بقوله إن التحديد والتحليل الجيد للمخاطر التي تواجه نشاط العميل يساهمان في خفض مخاطر التدقيق الخارجي (عبد المجيد، وآخرون. 2002،

ص.21)، ولذلك يجب أن يأخذ المدققون في الاعتبار هذه العلاقات المعقدة. ويوضح البعض العلاقة بين مخاطر أعمال الشركة، ومخاطر التدقيق في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): العلاقة بين مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق



مخاطر التدقيق = المخاطر الضمنية + مخاطر الاكتشاف + مخاطر الرقابة

المصدر: (مجاهد، 2002، ص.350)

3. أسباب زيادة مخاطر الأعمال:

يمكن القول، أن هناك ارتفاع ملحوظ في احتمال تعرض العديد من منشآت الأعمال لمخاطر مختلفة، وعلى المديرين أن يقفوا على أسباب ذلك وأن يهيئوا أنفسهم للتعامل مع هذه المخاطر، حتى يمكنهم أن يجنبوا شركاتهم الآثار السلبية الناتجة عنها، ويرجع حدوث المخاطر إلى أسباب متعددة منها:

أ. توسع وكبر حجم الشركات بشكل واضح وزيادة عدد ساعات العمل وانتشار التشغيل الآلي، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر الأعمال ومن ثم زيادة ما تتفقه الشركات لمواجهة هذه المخاطر (الفقي، 2004، ص. 7).

ب. ظهور العديد من المتغيرات المعاصرة، والتي تمثل تحديات تواجه منشآت الأعمال وتكون مصدر للعديد من مخاطر الأعمال، ومن أمثلة هذه المتغيرات اتفاقية الجات، والاندماجات والعولمة، فهذه المتغيرات يمكن أن تزيد المخاطر مما يجعل الشركات في وضع سيئ (Saylor, et al., 2001, p.1). وينبع تأثير هذه المتغيرات من حقيقة واضحة وهي أن الشركة لا يمكن أن تعزل نفسها عن العناصر الخارجية (Lilley, & Saleh, 2009, p.18).

ج. تتسم بيئة الأعمال في الوقت الحاضر بالعديد من السمات التي تجعلها أكثر عرضة للمخاطر. ومن هذه السمات: عدم التأكد Uncertainty، التقلب Volatility، التنوع Diversity، التعقد Complexity (Leithhead, & McNamee, 2000, p.66).

- د. المنافسة الشديدة داخلياً وخارجياً، خاصة بعد التطورات التي شهدتها العالم في نهاية القرن العشرين بانتهاء الحرب الباردة وإنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث أصبحت الدول المتقدمة والنامية على السواء تواجه منافسه لمنتجاتها قد توقعها عن تحقيق أهدافها، وقد يصل الأمر إلى وقف نشاطها أمام المنافسة (Leithhead, 2000, p. 69).
- هـ. التغيير والتغيير، غالباً ما تنشأ بعض المخاطر من أية تغيرات قد تحدث للشركة أو تحدثها الشركة، ومن أمثلة هذه التغيرات تغيير مصدر التوريد، تغيير المنتجات.
- و. عدم توافر المواصفات والمتطلبات الأخلاقية: حيث ترتبط المتطلبات الأخلاقية بالأفراد، فلا شك في أن توافر الصفات والمتطلبات الأخلاقية في العاملين في أي شركة خاصة في فئة الإدارة العليا، يقلل كثيراً من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، والعكس صحيح، فعدم توافر المتطلبات الأخلاقية في أي شركة، يزيد كثيراً ما قد تتعرض له من مخاطر. (أبو زيد، 2003، ص.267).

ثانياً: ماهية إدارة مخاطر الأعمال:

تؤدي كثرة التحديات التي تواجه منشآت الأعمال على اختلاف أنواعها - خاصة في الوقت الراهن - إلى تعرضها للعديد من مخاطر الأعمال، وقد استتبع ذلك ضرورة التصدي لهذه المخاطر قبل أن تتفاقم وتؤثر على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية وعلى قدرتها على البقاء والاستمرار في مزاولتها نشاطها.

ونظراً لكثرة مخاطر الأعمال وتنوعها واتساع نطاقها لتشمل جميع الشركات تقريباً، فقد ازدادت أهمية عملية إدارة مخاطر الأعمال يوماً بعد يوم، وذلك نظراً لتزايد أهميتها في التصدي إلى مشاكل وأوضاع طارئة تنثير بطبيعتها حالة من الارتباك والفوضى بقصد معالجتها بصورة واعية ومنهجية تكفل احتوائها وتهميش أضرارها بل ومحاولة الاستعادة منها بشكل أو بآخر.

وتهدف الباحثة من هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم عملية إدارة مخاطر الأعمال، والصعوبات التي تواجه هذه العملية.

1. مفهوم إدارة مخاطر الأعمال:

هناك تعاريف متعددة لإدارة المخاطر، وضعت من قبل الباحثين وبعض المنظمات العلمية والمهنية. ويلاحظ وجود اختلافاً نسبياً في التعريف وذلك حسب مجال العلم الذي يطبق فيه أو حسب الغرض منه، ويمكن عرض بعض هذه التعاريف كما يلي:

- أ. إدارة المخاطر هي " الكيفية أو الطريقة التي ستواجه بها الإدارة المخاطر التي تواجهها، ويتضمن ذلك تحديد المخاطر وتحليل احتمالاتها وتأثيرها وتحديد مستويات المخاطر التي ترغب الإدارة في تحملها والمحافظة عليها" (صبيحي، 2000، ص.220)، يلاحظ تركيز هذا

التعريف على بعض خطوات إدارة مخاطر الأعمال دون عرض جميع هذه الخطوات، كذلك لم يوضح أهداف إدارة المخاطر، لذا فهو مفهوم غير شامل.

ب. إدارة المخاطر، هي " منهج أو أسلوب علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توزيع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى" (حماد، 2003، ص.51). ويلاحظ تركيز هذا التعريف على المخاطر البحتة دون غيرها من المخاطر.

ج. " تدور عملية إدارة مخاطر الأعمال حول التعرف المخاطر على وتقييم نتائجها الناتجة عن مزاوله الأنشطة واستكشاف الوسائل المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر والتنفيذ والتدقيق الدوري لما تم اختياره من خطط عمل بشأن ذلك" (Skipper, 2002, p.7). يوضح هذا التعريف خطوات إدارة مخاطر الأعمال دون بيان الهدف منها، ويمتاز المفهوم دون غيره من المفاهيم انه ذكر صراحة ضرورة التدقيق الدوري للوسائل المستخدمة في إدارة مخاطر الأعمال -موضوع البحث - وهو الأمر الذي يفتح المجال للمدققين للقيام بهذا الدور.

د. إدارة المخاطر: " تعنى تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية، تمهيدا لوضع وتنفيذ الإجراءات التي تمكن من إدارة هذه المخاطر، والتي تحافظ على مستوى مقبول للمخاطر من قبل مجلس الإدارة" (The Institute of Chartered Accountants in England&Wales 2000, P.2) يوضح هذا عرّف COSO إدارة المخاطر بأنها: " عملية تتفّذ بواسطة مجلس إدارة الشركة والإدارة وكل الأفراد، لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر الشركة، ومصمّمة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربّما تؤثر على الشركة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة، لتوفر تأكيدا معقولاً بالنسبة لإنجاز الأهداف التالية:

- الاستراتيجية: الأهداف عالية المستوى، الوقوف معها ودعمها،
- العمليات: كفاءة وفعالية استخدام الموارد،
- التقارير: الاعتماد على التقارير،
- الإذعان: إذعان القوانين والأنظمة المطبّقة، كما حدّدت ثمانية مكوّنات لها من خلال إضافة مكوّن جديد أطلق عليه (وضع الأهداف) ". (COSO, 2004, p.3)

وترى الباحثة أن التعاريف السابقة حددت مفهوم إدارة مخاطر الأعمال حيث تضمنت ما يلي:

- تعريف إدارة مخاطر الأعمال بأنها نظام إداري، أي مجموعة من الإجراءات التي تتخذ لتحقيق هدف معين من خلال التخطيط والتنظيم وتنمية وتوجيه المهارات ثم الرقابة والمتابعة على تنمية الأداء.

- هدف إدارة المخاطر، منع حدوثها أو تقليل ذلك أو تقليل قيمة الخسارة المالية المتوقعة.

- الوسيلة الأفضل لمواجهة المخاطر هي الأقل تكلفة، فليس من المتصور أن تتعدى تكلفة مواجهة المخاطر ما قد تسفر عنه المخاطر من خسائر.

2. صعوبات إدارة مخاطر الأعمال:

هناك العديد من الصعوبات التي قد تحد من كفاءة وفعالية عملية إدارة مخاطر الأعمال، وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

أ. ديناميكية بيئة الأعمال: تتسم بيئة الأعمال بالحركة والديناميكية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور أنواع جديدة من مخاطر الأعمال واحتمال اختلاف النتائج التي قد يسفر عنها كل نوع منها، وتكمن الصعوبة هنا في احتمال عدم ملائمة استراتيجيات إدارة مخاطر الأعمال الحالية في إدارة هذه المخاطر، مما يستتبعه ضرورة مواكبة المنشأة لهذه التغيرات. ومن ناحية أخرى يتطلب تغير مخاطر الأعمال بشكل مستمر ضرورة التغيير المستمر لنظم الرقابة (Saylor, et al. 2001, P.5).

ب. عدم قابلية بعض المخاطر للقياس المالي: حيث أن هناك بعض أنواع مخاطر الأعمال يصعب التعبير عنها مالياً.

ج. عدم قابلية بعض المخاطر للتأمين: حيث هناك بعض المخاطر قد ترفض شركات التأمين قبولها مما يصعب من عملية إدارة مثل هذه المخاطر.

د. تعقد بيئة الأعمال الداخلية بالشركة: حيث أن الأعمال عبارة عن تجمع معقد من الأفراد والتكنولوجيا والعمليات والتي ترتبط معاً بشكل جوهري.

هـ. خروج بعض المخاطر عن نطاق السيطرة والتحكم: فهناك بعض المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال والتي قد يصعب إدارتها (بنك مصر، 2002، ص.35).

و. صعوبة تحديد الشخص المسئول عن بعض المخاطر: فقد تقع بعض المخاطر ولا تكون متصلة بشكل واضح بوظيفة معينة، فمثل هذه المخاطر قد يصعب إدارتها لعدم وجود شخص معين مسئول عنها (Saylor, et al. 2001, P.2).

ز. ارتفاع تكاليف إدارة المخاطر: يرى بعض المتخصصين في مجال إدارة المخاطر أن تكاليف إدارة المخاطر تمثل ثالث أكبر تكلفة وثاني عنصر في الأهمية بعد الأجور والمواد في الشركات الصناعية. وتشمل هذه التكاليف بصفة عامة أوجه الإنفاق المختلفة لحماية موارد الشركة سواء تمثلت هذه الموارد في أصول مادية أو أصول بشرية (الفاقي، 2004، ص.10).

ح. عدم توافر المهارات اللازمة لإدارة مخاطر الأعمال: فقد لا تتوافر هذه المهارات في جميع العاملين في الشركة بصفة عامة، وفي الأشخاص المكلفين بإدارة هذه المخاطر بصفة خاصة.

ط. صعوبة تحديد أين وكيف نشأت المخاطر على وجه اليقين: تتطلب عملية إدارة مخاطر الأعمال ضرورة معرفة مكان وأسباب حدوث المخاطر، حيث يمثل ذلك الخطوة الأولى لإدارتها، ومن ثم فإن صعوبة تحقيق هذه المعرفة يصعب من إدارة المخاطر (Leithhead, &McNamee, 2000, p.48).

ي. احتمال عدم اكتشاف المخاطر الحقيقية: فقد يحدث أحياناً أن يعتمد المسؤولين عن إدارة مخاطر الأعمال في الشركة على معلومات مضللة، أو يكونوا هم أنفسهم غير أكفاء مما قد يؤدي إلى عدم دقة تحديد المخاطر (Leithhead, & McNamee, 2000, p.18).

ك. صعوبة تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في بعض المنشآت: ويؤكد البعض على ذلك بقوله، إنه على الرغم من أن العديد من الشركات أدركت بالفعل أهمية وضرورة إدارة مخاطر الأعمال المحتملة، إلا أنها قد لا تعرف أو قد لا تفهم كيف يتم تطبيقها ضمن أعمالها بشكل فعال. (Lilley, &Saleh 2009, P.18)

ل. عدم وجود مدخل ثابت أو إطار عام لإدارة مخاطر الأعمال: لا يوجد -حتى الآن- مدخل ثابت، ولا يوجد إطار عام لعملية التقرير والمسئولية عن إدارة مخاطر الأعمال. وبجانب ما سبق، يمكن القول إن هناك أسباب أخرى قد تصعب عملية إدارة مخاطر الأعمال من أهمها ما يلي: (إبراهيم، 2007، ص.613)

- ضعف نظم المعلومات، وما يستتبع ذلك من عدم وجود المعلومات الدقيقة التي تساعد على اتخاذ القرار المناسب.

- ضعف العلاقات بين العاملين مما قد يؤدي إلى عدم تفاهم وتخطيط مشترك.

- عدم وضوح أهداف الشركة، ويستتبع ذلك عدم وضوح الأولويات المطلوب تحقيقها وعدم معرفة العاملين بما هو مطلوب منهم.

- وجود عيوب في نظم الرقابة والاتصال والمعلومات.

- عدم ملاءمة نظم التخطيط للتعامل مع المخاطر.

مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

تثير هذه الصعوبات -والتي يرجع بعضها إلى بيئة الأعمال الداخلية وبعضها الآخر إلى البيئة الخارجية- قضايا هامة للمدققين، حيث تؤدي إلى ضرورة إبراز دور المدققين في الحد من هذه المعوقات، ومن ثم تحسين عملية إدارة مخاطر الأعمال.

برأي الباحثة، أنه حتى تصبح عملية إدارة المخاطر فعالة لمنشآت الأعمال، يجب أن تكون عملية منظمة ومستمرة، تأخذ في الاعتبار التغيرات المستمرة في العوامل والظروف المحيطة بعمل الشركة. لذلك يجب أن تقوم الإدارة بعمل تقييم مستمر لتحديد المخاطر التي قد تواجه الشركة

وتعوقها عن تحقيق أهدافها، وتقوم الإدارة بعد ذلك بدراسة وتحليل أنواع المخاطر لمعرفة أسبابها ووضع الخطط المناسبة لإدارة هذه المخاطر والاستجابة لها والحد من آثارها السلبية.

ثالثاً: مراحل إدارة مخاطر الأعمال:

على الرغم من أن كل منظمة قد وضعت نموذجاً معيناً يتضمن عدة خطوات لإدارة المخاطر، إلا أن هناك تشابه إلى حد كبير بين هذه النماذج.

وقد وردت هذه المراحل في المطبوعات الجديدة التي أصدرتها هذه المنظمات، وتعد هذه المراحل أفضل الممارسات الحالية لإدارة المخاطر، ورغم أن كل شركة قد يكون لها مدخل خاص لإدارة مخاطر، فإن هذه المراحل تصلح لجميع الشركات.

ويمكن تحديد وتحليل المراحل العامة لإدارة مخاطر الأعمال كالتالي:

1. وضع المقومات التنظيمية لإدارة المخاطر:

هناك ثلاثة مقومات أساسية تحتاج إليها المنشأة عند بناء أو وضع أسلوب يمكنها من إدارة المخاطر، ويمكن بيان هذه المقومات كالتالي (Internal Auditing & Business Risk. 2004, pp.35, 36):

أ. الحصول على دعم الإدارة العليا وتأييدها:

يعتبر هذا المقوم من أكثر المقومات أهمية. ويؤكد البعض على ذلك بقوله إنه من أجل إدارة المخاطر بشكل فعال فإن الأمر يتطلب ضرورة جعلها جزءاً أساسياً من عملية التخطيط لعمليات الشركة، وحتى يتحقق ذلك فمن الضروري أن تتقبل الإدارة مفهوم إدارة المخاطر وتدعمه وتتنظر إليه على أنه سيمثل منفعة لها (Hill, 2001, p.30).

ب. تخصيص شخص مسئول عن تنفيذ ورقابة أسلوب إدارة المخاطر:

لضمان التطبيق السليم لأسلوب إدارة المخاطر ولإزالة أية معوقات تعوق عملية التنفيذ فالشركات الكبيرة تخصص عادة موظف كبير في هذا الشأن يسمى مسئول المخاطر Chief Risk Officer (CRO) أما الشركات متوسطة وصغيرة الحجم قد تخصص مجموعه عمل لإدارة مخاطر الأعمال للمساعدة على عملية تنفيذ ورقابة أسلوب إدارة المخاطر (Deloach, 2000). ومن الضروري أن يتمتع الشخص المسئول عن إدارة المخاطر في الشركة بالسلطة التي تمكنه من أداء المهام المكلف بها.

ج. بناء لغة تفاهم مشتركة لإدارة المخاطر وتعميمها في جميع أنحاء الشركة:

حيث يمكن ذلك من توصيل جميع المعلومات الخاصة بالمخاطر بشكل متكرر ومنتظم وعلى فترات قصيرة من المدير المسئول عن إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة المتوسطة والمباشرة. إن توافر المعلومات الملائمة يساعد كثيراً على وضع أساس أو قاعدة

تمكن الشركة من إدخال التحسينات في عملية إدارة مخاطر الأعمال وبشكل أكثر فعالية (Stephenson, 1999, p.1).

2. تحديد جميع المصادر المحتملة لحدوث مخاطر الأعمال:

يتم في هذه المرحلة تحديد وفحص جميع الحالات والأمور التي يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على مقدره الشركة على تحقيق أهدافها وقدرتها على البقاء والاستمرار في مزاوله نشاطها، حيث تمثل هذه الحالات أو الأمور المصادر المحتملة للمخاطر، والتي من خلالها يتم التعرف على وتحديد جميع مخاطر الأعمال خاصة الأكثر تأثيراً (Niehaus, & Harrington 1999, p.8).

وهناك العديد من مصادر المعلومات التي قد تنشأ عنها مخاطر الأعمال أهمها (الهللأوي، 2000، ص.50-51)

أ. دراسة النظام المحاسبي:

يمكن دراسة النظام المحاسبي بالشركة من اكتشاف المخاطر المحتملة من خلال ما قد يوجد فيه من ثغرات مثل الثغرات المحتملة في حفظ النقدية ونظم الرقابة الداخلية كذلك تساعد عملية تحليل القوائم المالية من تحديد أصول الشركة المعرضة للمخاطر.

ب. تحليل دورة الأعمال:

يتضمن هذا المصدر ضرورة متابعة جميع مراحل أداء النشاط للتعرف على المخاطر التي قد تظهر في كل مرحلة. كذلك يمكن من خلال تحليل دورة العمليات سواء المدخلات و/ أو التشغيل و/ أو المخرجات تحديد بعض مصادر المخاطر. ويتم ذلك من خلال القيام بزيارات ميدانية للاطلاع على كل المراحل.

ج. الاتصال بالأقسام الأخرى:

يفيد ذلك المصدر في التعرف على ما يدور بهذه الأقسام وإعلام العاملين بها بطبيعة وتأثير مخاطر الأعمال عليهم للحصول على تعاونهم في تحديد الأصول المعرضة للمخاطر وتحديد أكثر أنشطة الشركة المسببة للمخاطر وهنا يلزم وضع لغة تفاهم مع المسؤولين بالأقسام المختلفة في الشركة وذلك للتعرف على المخاطر الأكثر تأثيراً (Stephenson, 1999, p.1).

د. سؤال الخبراء والمختصين:

مثل سؤال شركات التأمين والاستشاريين للحصول على معلومات أعمق بحكم ما يتمتعون به من خبرة في مجال مخاطر الأعمال.

ه. تحليل المعلومات التاريخية:

حيث يمكن التحليل التاريخي للمعلومات خلال عدة فترات زمنية سواء للشركة أو للشركات الأخرى في نفس الصناعة من المساعدة في التعرف على المشاكل وتحديد المخاطر المحتملة.

و. إعداد قوائم استقصاء لتحليل المخاطر:

ويمكن الاستعانة بها في اكتشاف أكثر مسببات المخاطر غير الظاهرة شيوعاً (عرفة، 2003، ص.89)

ز. خرائط التدفق:

والتي تعرض العمليات التشغيلية، وبالتالي يمكنها اكتشاف مواطن الاختناق في العمليات.

3. تحديد وترتيب (تصنيف) المخاطر:

بمجرد أن تدرك الشركة احتمال تعرضها لمخاطر معينة، فإنها تعمل على تحديد هذه المخاطر وتعتمد هذه المرحلة بشكل كبير على المرحلة السابقة والممثلة في تحديد المصادر المحتمل أن تنشأ عن المخاطر. ويستتبع تحديد مخاطر الأعمال تحديد أهميتها تمهيداً لترتيبها. أي أن هذه المرحلة تتضمن أمرين أساسيين هما: (Arthur Andersen, 1999)

أ. تحديد مخاطر الأعمال:

يتم هنا تحديد المخاطر، وهناك أكثر من مدخل لذلك، فيمكن تحديدها من خلال نموذج مخاطر الأعمال لآرثر أندرسون، والذي يعد بمثابة قائمة بالمخاطر المحتملة المطلقة. حيث وضع آرثر أندرسون قوائم لبيان مخاطر الأعمال اعتماداً على الصناعة تتضمن جميع المخاطر الناتجة عن الأعمال في صناعة معينة، فهي قوائم شاملة تستخدم في تحديد المخاطر وقد تم استخدامها بالفعل في تحديد العديد من المخاطر.

ب. تصنيف (ترتيب) مخاطر الأعمال:

يتم ترتيب المخاطر حسب أهميتها لتحديد أكثرها تأثيراً على الشركة وقد اعتمد آرثر أندرسون على أسلوب الحلقات الدراسية لترتيب المخاطر، واعتمدت هذه الحلقات على إجراء مقابلات مباشرة مع الإدارة العليا أو مع أشخاص من شركة أخرى (Saylor, et al., 2001, p.6)

4. تحليل وتقييم مخاطر الأعمال:

بعد تحديد نوعية المخاطر التي تتعرض لها الشركة، تبدأ عملية تحليلها وذلك تمهيداً لعملية تقييمها. وتهدف عملية تقييم المخاطر إلى تحديد مدى تأثير المخاطر على الشركة. ويرى البعض أن تقييم المخاطر يتضمن تحديدها وتحديد مصدرها وقياسها (Hotton, 1999, p.2).

ويلزم أن تتضمن عملية تحليل المخاطر العناصر التالية (الفاقي، 2004، ص.32-33):

- تحديد الأصول الأكثر عرضة للمخاطر وتحديد قيمتها.

- تحديد الأسباب الرئيسية لحدوث المخاطر.
- تحديد العوامل التي قد تزيد من حدوث المخاطر.
- تحديد قيمة الخسارة المحتملة
- تقدير الفرص الممكن أن تنتج عنها.
- تحديد مدى تأثير الخسائر المحتملة على الشركة.

وفى ضوء تقييم المخاطر يتم تصنيفها كالتالي (الهلباوي، 2000، ص.52):

- أ. مخاطر لا يمكن تحملها: هي المخاطر التي تسبب خسائر للشركة قد تؤدي إلى تفككها وإفلاسها.
- ب. مخاطر يصعب تحملها: هي المخاطر التي تسبب خسائر للشركة تضعف من قدرتها على الاستمرار ولكن لا تتسبب في إفلاسها.
- ج. مخاطرة غير هامة نسبياً: هي المخاطر التي قد تسبب خسائر للشركة ولكن لا تؤثر تأثيراً كبيراً على أنشطتها.

5. تحديد طرق (أساليب) إدارة مخاطر الأعمال:

هناك مجموعة من الطرق الممكن إتباعها لإدارة مخاطر الأعمال (الاستجابة للمخاطر) التي تتعرض لها منشآت الأعمال وذلك على اختلاف أنواعها وتعد هذه الطرق جوهر عملية إدارة المخاطر، وفيما يلي عرض لها (Hotton, 1999, p.2):

الطريقة الأولى: طريقة تجنب المخاطر Risk Avoidance:

تشير هذه الطريقة إلى التهرب من المخاطر بدلاً من إدارتها والتعامل معها (O'Regan, 2001, p.34)، ويتم ذلك من خلال تجنب الشركة للأنشطة أو الأعمال التي قد تسبب المخاطر، ويتم ذلك إذا كان التهديد المحتمل من المخاطر يفوق الفرص المتاحة، لذا يكون من الأفضل تجنب هذا النشاط أو العمل (Bodine, et al. 2001, p.67). مثال: امتناع إحدى شركات الأدوية عن إنتاج دواء معين نتيجة ظهور إضرار عن استعماله وبذلك تضمن تجنب أية مخاطر قد تتعرض لها نتيجة لذلك. ويرى راتشمان أن هذه الطريقة سلبية وأن إتباعها أمر نادر الحدوث ويعتبر مستحيل عملياً إلا في حالات نادرة - من هذه الحالات إذا كانت المخاطر لا يمكن إدارتها - حيث أن إتباع هذه الطريقة قد يحرم الشركة من فرصة تحقيق ربح معين محتمل الحدوث، بل قد يؤدي إتباعها إلى خروج الشركة من بيئة الأعمال كلياً (راتشمان، 2001، ص.695).

لقد اتبعت بعض الشركات في الواقع العملي هذه الطريقة في بعض المواقف ومع بعض العمليات التجارية، وذلك عندما وجدت احتمال تعرضها للمخاطر مرتفع وأن الخسائر المحتملة التي قد تنتج عن هذه المخاطر مرتفعة، وقد أثبت الواقع صحة هذا القرار حيث وفرت الشركة ملايين

الدولارات وتجنبت شبح الإفلاس الذي أصاب بالفعل الشركات التي دخلت في هذه العمليات (Saylor, et al. 2001, p.7). ويرى الباحث أن ذلك لا يجب أن يكون قاعدة أساسية.

الطريقة الثانية: طريقة تحمل المخاطر Risk Retention:

تعني هذه الطريقة قبول الشركة لتحمل المخاطر خاصة المخاطر البسيطة Minor Risk، وما قد تسفر عنه من خسائر محتملة. وتناسب هذه الطريقة منشآت الأعمال التي نادراً ما تتعرض لمخاطر أعمال والشركات التي تتعرض للمخاطر بشكل غير متكرر وغير منتظم، خاصة إذا كانت الخسائر التي قد تسفر عنها هذه المخاطر منخفضة القيمة، أو عندما تكون تكاليف إدارتها تزيد عن الخسارة المحتملة. فعدم وجود طريقة عملية لتجنب جميع المخاطر أو تخفيضها، قد يجعل الإدارة تقرر تحملها (McNamee, 2007, p.51). ويلزم هنا تحديد مستويات المخاطر الممكن تحملها وتحديد كيفية المحافظة عليها.

الطريقة الثالثة: طريقة تحويل (نقل) المخاطر Risk Transfer:

تعتمد هذه الطريقة على تحويل أو نقل المخاطر التي تتعرض لها الشركة والخسائر التي تسفر عنها إلى طرف آخر يرتبط مع الشركة في علاقة تعاقدية وذلك مقابل تحمل الشركة لمبلغ مالي معين. وبمعنى آخر يعنى تحويل المخاطر أن تتحمل منشأة متخصصة في إدارة المخاطر الآثار السلبية التي تنشأ عن المخاطر المحتملة وذلك مقابل مبلغ معين. ويطلق على هذه العملية مصطلح التأمين التجاري (سيد أحمد، 1996، ص.33) أو مصطلح التعاقد الخارجي Outsourcing. وهناك أشكال متعددة يمكن من خلالها تحويل المخاطر ومن أهم هذه الأشكال ما يلي (Stephenson, 1999, p.2):

أ. عقود التأمين: يمثل التأمين أحد أهم الوسائل التقليدية لإدارة مخاطر الأعمال وتنشأ هذه العقود من خلال اتفاق الشركة المعرضة للمخاطر مع إحدى شركات التأمين على أن تتحمل شركة التأمين نيابة عن الشركة كافة الخسائر التي تنتج عن المخاطر المحتملة وذلك مقابل سداد قسط تأمين يتم الاتفاق عليه.

وبتقييم عقود التأمين نجد أنها تمتاز بما يلي (عرفة، 2003، ص.95-96):

- ضمان تغطية الخسارة وقت حدوثها.
- إمكانية الاستمرار في مزاولة النشاط حتى بعد وقوع المخاطر.
- تقليل الشعور بالقلق والخوف من تحقق المخاطر مما يساعد المنشأة على التخطيط لفترات أطول كما يمكنها من تحسين الإنتاجية ومستويات الأداء.
- تحقيق بعض الوفر حيث أن أقساط التأمين تخصم من وعاء الضريبة باعتبارها مصروف وبالتالي تقل قيمة الضريبة المسددة.

- يمكن أن يقدم المؤمن لديه خدمات قيمة لعملية إدارة مخاطر الأعمال مثل الرقابة على بعض المخاطر وتحليل عوامل الخطر وغيرها.

وعلى الرغم من أهمية عقود التأمين، إلا أنها قد تعاني من أوجه النقد التالية:

- احتمال ارتفاع تكلفة أقساط التأمين.
 - بذل الجهد والوقت عند التفاوض بشأن التغطية التأمينية.
 - رفض التأمين عن بعض المخاطر.
- ب. عقود الأمانة: تتضمن هذه العقود الاتفاق مع إحدى المنشآت المتخصصة في نشاط قبول الودائع على إيداع بعض عناصر الثروة لديها وذلك خوفاً من تعرضها لأيّة مخاطر مثل السرقة والضياع.

ج. عقود التأجير: تعد هذه العقود من أكثر أساليب نقل أو تحويل المخاطر والخسائر المترتبة عليها، وتعتمد على إبرام عقود تأجير مع الغير. وتعاني هذه الطريقة من أوجه نقد متعددة أبرزها حدوث بعض النتائج غير المرغوب فيها مثل ارتفاع سعر الخدمات التي يقدمها المشروع المنقولة إليه المخاطر أو عجزه عن الوفاء بالتزاماته الممثلة في تحمل الخسائر التي قد تسفر عنها المخاطر.

الطريقة الرابعة: طريقة توزيع المخاطر Risk Separation:

تعتمد هذه الطريقة على تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها المنشآت وذلك من خلال توزيع الوحدات أو الأنشطة أو الأعمال المسببة أو المعرضة للمخاطر على أكثر من مكان، مما يؤدي إلى عدم تعرض جميع الأعمال للمخاطر، مثال ذلك تخزين منتجات الشركة في أكثر من مكان لتجنب تعرضها بالكامل لخسارة في حالة حدوث حريق أو سرقة وقد تعنى هذه الطريقة توزيع المخاطر على بعض المنشآت الأخرى. لذا تعتبر هذه الطريقة صورة من صور التكافل الاجتماعي أو ما يعرف بالتأمين التعاوني أو التبادلي (O'Regan, 2001, p.34).

وتعتبر هذه الطريقة من أفضل طرق إدارة مخاطر الأعمال، من منطلق أنها تقوى أوصل الترابط بين المنشآت وتتقوى النقد الموجه لطريقة التأمين لدى إحدى شركات التأمين والخاص بعدم رد أية مبالغ للشركات طالبة التأمين في حالة زيادة المبالغ المدفوعة عن الخسائر الفعلية. كما أن هذه الطريقة لا تحدد مخاطر معينة لتغطيتها بخلاف شركات التأمين والتي ترفض التأمين تجاه بعض المخاطر.

الطريقة الخامسة: طريقة تخفيض المخاطر Risk Reduction:

تعتبر هذه الطريقة من أهم استراتيجيات إدارة مخاطر الأعمال التي يمكن أن تتبعها المنشآت ومضمون هذه الطريقة التحكم في الخسارة Loss Control، ويتم ذلك من خلال تخفيض عدد مرات

تكرار الخسارة عند حدوث المخاطر أو من خلال تخفيض الخسارة المحتملة عند وقوع المخاطر أو الأمرين معاً، وذلك دون تعطل أو توقف الأعمال، ولذلك يطلق عليها البعض سياسة المنع والوقاية، أي منع توقف نشاط المنشأة والوقاية _ إلى حد ما _ من الآثار السلبية لمخاطر الأعمال (الهلباوي، 2000، ص.51)، ومضمون ذلك أن هذه الطريقة تهدف إلى التخفيف من آثار المخاطر السلبية. وفي تأكيد على أهمية هذه الطريقة، يذكر البعض أن تطبيق هذه الطريقة قد يتطلب تغيير طرق التشغيل الحالية و/ أو مشاركة أطراف أخرى في هذه الخسارة -مثلاً حدث في طريقة توزيع المخاطر- ويعد ذلك أفضل كثيراً من ناحية التكلفة من إتباع نظم رقابية إضافية (McNamee& Selim, 1998).

6. اختيار طريقة (أسلوب) إدارة مخاطر الأعمال الأفضل:

يتم في هذه الخطوة اختيار أفضل البدائل المتاحة أو ما يمكن أن نطلق عليه البديل الأمثل ووضعه موضع التنفيذ، وتعتمد عملية الاختيار والمفاضلة على عوامل متعددة منها (الهلباوي، 2000، ص.53-54):

- تحليل تكلفة وعائد كل أسلوب.
- مدى تقبل المنشأة لمخاطر الأعمال.
- التناسب مع أهداف الشركة.
- احتمالات الخسارة المتوقعة.

ويمكن بيان تأثير هذا العامل من خلال الجدول التالي رقم (1) والذي يطلق عليه مصفوفة إدارة المخاطر Risk Management Matrix.

جدول رقم (1): مصفوفة إدارة المخاطر

منخفض	مرتفع	تكرار الخسارة شدة الخسارة
تخفيض الخسارة وتحويلها الاحتفاظ بالمخاطر	التجنب منع الخسارة	مرتفعة منخفضة

المصدر: (Pritchett, et al. 1996, p.37)

في ضوء هذه المصفوفة نجد الآتي:

- أ. إذا كان معدل تكرار الخسارة مرتفعاً وشدها مرتفعة أيضاً فإن المنشأة تفضل استخدام طريقة تجنب المخاطر.
- ب. إذا كان معدل تكرار وقوع الخسارة (المخاطر) منخفضاً، وقيمة الخسارة المتوقعة مرتفعة فإن أفضل وسيلة هي تخفيض أو نقل المخاطر.

ج. إذا كان معدل تكرار وقوع الخسارة (المخاطر) مرتفع، وقيمة الخسارة المتوقعة منخفضة فإن أفضل وسيلة هي منع أو نقل المخاطر.

د. إذا كان معدل تكرار وقوع الخسارة (المخاطر) منخفض، وقيمة الخسارة المتوقعة منخفضة فإن أفضل وسيلة هي تحمل المخاطر.

وللمدققين دورًا هامًا في هذه المرحلة، يكمن في قدرتهم على تقديم رأي نافع بخصوص الطريقة الأفضل لإدارة المخاطر خاصة في ضوء فهمهم لمراحل عمليات الشركة. كذلك يمكن أن يساعد المدققين الإدارة في وضع مقاييس مناسبة للأداء ومتابعتها (Saylor, et al. 2001, p.7).

إن عملية تفضيل طريقة معينة من طرق إدارة مخاطر الأعمال، يعتمد بشكل كبير على رغبة المنشأة ومدى تقبلها للمخاطر، فعلى سبيل المثال، سوف تفضل المنشأة الرشيدة إتباع طريقة تحمل المخاطر، وذلك إذا رأت أن ذلك يساعدها على تحقيق أهدافها. كذلك سوف تفضل إتباع طريقة تجنب المخاطر التي لا تتماشى مع أهدافها أو تلك التي قد تسفر عن نتائج سلبية محتملة تفوق المنافع المحتملة (Stephenson, 1999, p.1).

7. تنفيذ طريقة (أسلوب) إدارة مخاطر الأعمال المختارة:

بمجرد تحديد طريقة إدارة المخاطر، وبمجرد وضع المقومات اللازمة لها، يبدأ تنفيذها. فمثلاً إذا تم اختيار طريقة التأمين - كأحد أشكال نقل المخاطر - فإنه يجب بذل العناية الكافية وذلك للتأكد من أن المؤمن لديه قادر على الوفاء بالتزاماته وتعويض المنشأة عن خسائرها في حالة حدوثها وأن قسط التأمين مناسب. أما إذا تم اختيار طريقة التحكم في المخاطر، فإنه يلزم التأكد من حسن تدريب العاملين ومن أن تأهيلهم يمكنهم من ذلك (الهلواوي، 2000، ص.55):

8. متابعة ورقابة تنفيذ الطريقة المختارة وإدخال أية تحسينات مطلوبة.

يتم هنا متابعة تنفيذ الطريقة المختارة، ويتم ذلك من خلال مراجعة الخطوات السابقة وتقييمها ككل. وتتبع ضرورة هذه الخطوة من أن عملية إدارة مخاطر الأعمال عملية متصلة وتتطلب متابعة مستمرة وذلك للتأكد مما يلي (عبد السلام، 2001، ص.44):

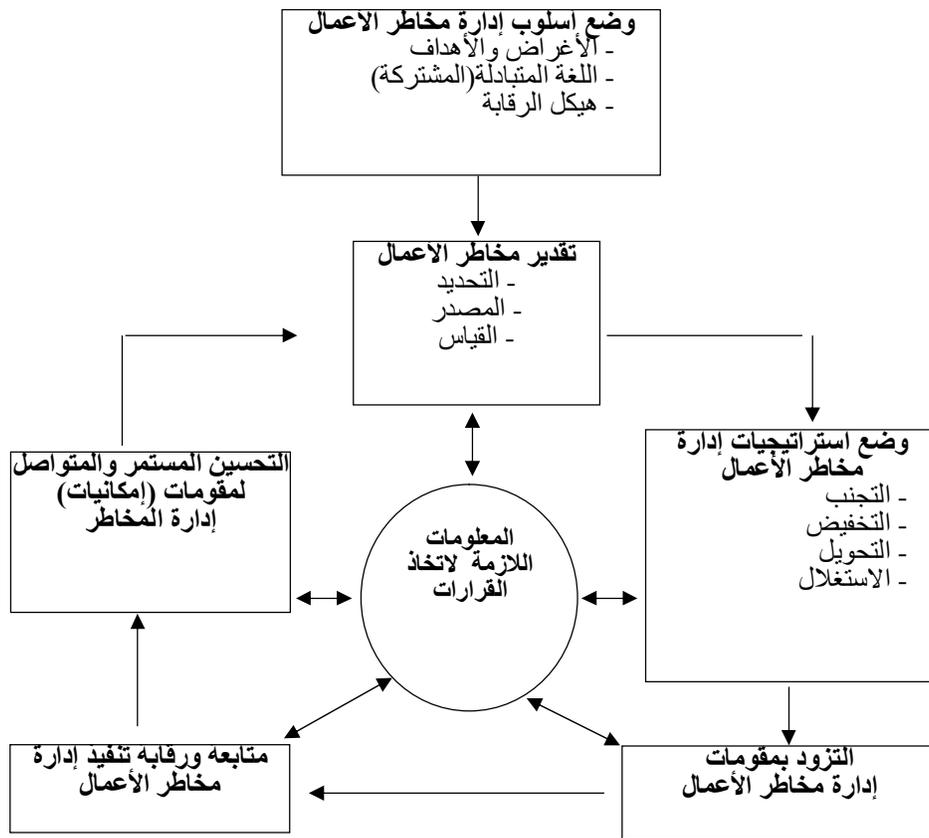
- ملاءمة الطريقة المختارة.
 - ملاءمة أساليب وإجراءات إدارة مخاطر الأعمال.
 - تعديل خطة إدارة المخاطر إذا تطلب الأمر.
- وتتطلب هذه الخطوة ضرورة وجود معايير لتحديد الأداء المقبول ومقارنه النتائج الفعلية بهذه المعايير (راتشمان، 2001، ص.695). وبكلمات أخرى تتضمن هذه المرحلة القياس والرقابة المستمرة لعملية إدارة المخاطر (Hotton, 1999, p.2)، ويتطلب ذلك وضع بعض المقاييس لإدارة المخاطر بشكل جيد.

9. قياس النتائج التي قد تسفر عنها الطريقة المختارة والتقارير عن ذلك.

لفهم طريقة إدارة المخاطر بشكل جيد، يجب أن تحصل المنشأة على بعض الاستفسارات بخصوص الكيفية التي تم بها مواجهة المخاطر التي تم التعرض لها خاصة المخاطر الرئيسية. وجدير بالذكر أنه يلزم إيجاد أسلوب علمي للقياس يساعد المسؤولين عن إدارة المخاطر على تحديد درجة تأثير المخاطر وقيمة الخسائر المحتملة على المنشأة مما يساعد في اتخاذ القرار المناسب (Richards, 2001, p.2). وتنتهي هذه المرحلة بتقديم تقرير مفصل عن عملية إدارة المخاطر لإدارة المنشأة أو للأطراف المعنية. ويمكن تخيص المراحل السابقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2)

أسلوب إدارة المخاطر لآرثر أندرسون (AA's EWRMP)



المصدر: (Arthur Andersen. 2001)

وختاماً، ترى الباحثة أن النموذج المتكامل لإدارة مخاطر الأعمال يمكن أن يتضمن ثلاثة

مراحل مختلفة هي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل وقوع المخاطر: يتم في هذه المرحلة وضع مجموعة من المؤشرات التي تمكن الشركة من التنبؤ بمخاطر الأعمال الممكن حدوثها والتعرض لها، وفي ضوء ذلك يتم وضع مجموعة من الخطط الوقائية والبديلة من أجل منع وقوع المخاطر أو على الأقل التخفيف من حدة أثارها.

المرحلة الثانية: مرحلة وقوع المخاطر: يتم في هذه المرحلة تطبيق مراحل إدارة مخاطر الأعمال - السابق عرضها - وذلك من أجل سرعة السيطرة على مخاطر الأعمال ومنع انتشارها وتكرارها.

المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه (إعادة التكيف): من البديهي أن تترك المخاطر أثراً على الشركة، لذا يلزم بعد الانتهاء من إدارة هذه المخاطر، العمل على استعادة التوازن وإجراء تقييم شامل وموضوعي لما حدث كمحاولة لتجنب حدوثه مرة أخرى.

وقد وضع فريق العمل الخاص بالخدمات الاستشارية المتعلقة بالمخاطر والتابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA Risk Advisory Services Task Force، إطاراً عاماً كوسيلة للمحاسبين القانونيين لتقديم الاستشارات للعملاء أو أصحاب الأعمال وذلك في ظل بيئة أعمال معقدة وتزداد تعقيداً باستمرار، ويمكن بيان الدور الذي يمكن أن يقوم به المدققين الخارجيين في كل خطوة من خطوات إدارة المخاطر كالتالي (Konrath, 1999 p.659):

أ. **تهيئة المناخ (البيئة):** يضع المحاسب القانوني هنا نظام للتعرف على المخاطر التي تتعرض أو قد تتعرض لها الشركة (مؤشرات حدوث المخاطر) ويجب أن يتسم هذا النظام بالدقة والمرونة وأن يكون وثيق الصلة بالموضوع.

ب. **تحديد الظروف وانعكاسها على المخاطر:** يقوم المدقق في هذه الخطوة بتحديد الظروف والمصادر والأسباب التي أدت إلى نشأة وحدث المخاطر.

ج. **تحليل وتقييم المخاطر:** يقوم المدقق الخارجي هنا بتحليل وتقييم المخاطر، لمساعدة العملاء على تقدير التهديدات التي تواجهها والفرص المحتملة.

د. **وضع الاستراتيجية المناسبة لإدارة المخاطر:** حيث يضع المدقق الخارجي مؤشرات الأداء الرئيسية التي تشير إلى ما إذا كانت الاستراتيجية المتبعة لإدارة المخاطر ناجحة أم غير ناجحة.

هـ. **التطبيق والاستكمال:** يكمن دور المدقق هنا في توفير تأكيد بخصوص وضع استراتيجيات المخاطر في الموضع الصحيح، ويتم ذلك من خلال وضع أهداف محددة لإدارة المخاطر ومقاييس للأداء، خلق ثقافة المساءلة عن إدارة المخاطر، ووضع المقومات الأساسية لإدارة المخاطر.

وبرأي الباحثة أن المدقق الخارجي يمكن أن يساعد الشركة من خلال تحديد المخاطر المصاحبة لها، ومن خلال تقييم نظم الرقابة بالشركة لمواجهة هذه المخاطر ويجب أن يضع إجراءات متفق عليها

لتقدير احتمال الأحداث غير الملائمة الهامة، وتهدف هذه الإجراءات التي تقيم استجابة الإدارة لتحديد المخاطر وتقييم كفاية أنظمة المتابعة والرقابة للمخاطر والتي تم وضعها بمعرفة الإدارة.

المبحث الثالث: المخاطر في شركات التأمين وكيفية إدارتها:

توصلت كثير من الدراسات البحثية في الفترة القريبة الماضية، إلى أن هناك العديد من المخاطر التي تواجه شركات التأمين والتي تتطلب تطوير قدرات هذه الشركات على إدارة مخاطرها.

وأشارت إحدى هذه الدراسات إلى أنه بالرغم من وجود 60% تقريباً من الشركات تضع خططاً لإدارة المخاطر التي تواجهها، إلا أنه لا يوجد مدخل ثابت أو إطار عام لإدارة المخاطر في شركات التأمين (Lilley, & Omer, 2009, Pp. 17-20)

وقد تطرقت الباحثة لشرح ماهية إدارة مخاطر الأعمال ومراحلها في المبحث السابق، وهي ذات المراحل المطبقة لإدارة مخاطر التأمين، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وأهمية إدارة مخاطرها، وهذا ما سيتم مناقشته في هذا المبحث كما يلي:

أولاً: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين:

تمثل المخاطر بوجه عام التهديدات التي تواجه الشركة وتقلل من احتمالات أو فرص تحقيقها لأهدافها، وتعد المخاطر أو عدم التأكد من السمات الملازمة لكافة الأنشطة التي تمارسها الشركات عامة وشركات التأمين خاصة كون التأمين من الصناعات ذات المخاطرة المرتفعة (Hall, & Singleton, 2004, P.22).

ستقوم الباحثة في البداية بعرض أنواع مخاطر التأمين بتصنيفات مختلفة مع التنويه لعلاقة هذه المخاطر بالخطر القابل للتأمين وذلك على النحو التالي:

1. أنواع مخاطر التأمين:

تواجه شركات التأمين في العالم مجموعة من المخاطر التي تؤثر عليها وتسبب لها خسائر فادحة أو حالات إفلاس، ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى المجموعات التالية:

(www.qaradaghi.com2009)

أ. أخطار التكنولوجيا الحديثة: شهدت السنوات الأخيرة ازدياداً بالغاً في عدد من المشاريع ذات التقنية العالية والأخطار الجسيمة وفي أماكن بالغة الخطورة، مثل مشاريع توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة الذرية بفعل قوة الرياح، والتقيب عن النفط والغاز في البحر، والمشاريع الهندسية الإنشائية، ومشاريع إنشاء الطرق والسكك الحديدية والجسور والأنفاق، ومشاريع المصانع وغيرها، وتؤدي مثل هذه المشاريع الخطيرة إلى حدوث مطالبات ثقيلة على صناعة التأمين سواء كان مطالبات تأمين الهندسة والأخطار المهنية أو مطالبات تأمين المسؤولية المدنية أو مطالبات

تأمين العمال أو مطالبات الحريق إلى غير ذلك، وتؤدي شركات التأمين إلى مواجهة الأخطار، فأصبحت الأخطار التكنولوجية الحديثة من المخاطر الكبرى أمام صناعة التأمين.

ب. الكوارث الطبيعية وعوامل المناخ المتغيرة: أهم عوامل المناخ نزول المطر العشوائي وحدوث المزيد من انزلاقات التربة وكثرة العواصف والفيضانات والكوارث الطبيعية وحدوث حرائق بسبب الجفاف وتغيرات في البحار. فتغير المناخ من المخاطر الهامة التي تواجه شركات التأمين، حيث أن هذه العوامل وغيرها تؤثر على المجالات المختلفة للنشاط البشري، والقطاع المالي من ضمنه التأمين وبالخصوص فرع تأمين الممتلكات، والواقع يشهد بأنه كلما زاد عدد العواصف زادت الخسائر الاقتصادية والتأمينية. ويمكن لشركات التأمين تقليل هذا الخطر بزيادة مقدار مناسب للتحميل الذي يدفعه المؤمن له، وتحديد الأخطار التي تحملها الشركة، وعدم منح تغطية شاملة، وتحويل الخطر أو توزيعه بإعادة التأمين، وتحديد القسط الملائم. (القره داغي، 2009)

ج. الاحتيال والتلاعب على التأمين من الخارج والداخل: تتعرض كافة النشاطات الاقتصادية والصناعة المالية لمحاولات احتيالية وخيانية، ويعتبر التأمين أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة وهدفا رئيسا لمثل هذه الأعمال منذ فترة طويلة، وقد أدى إلى بروز عديد من المنظمات والهيئات والمكاتب بتركيز جهودها على دراسة هذه الظاهرة ومراقبتها، ونظراً لطبيعته الخاصة فإنه من الصعب تحديد الخسائر عن الاحتيال على التأمين، وعلى الرغم من ذلك فإن هيئة التعاون ضد الاحتيال على التأمين قدرت أن عمليات الاحتيال التي تمس صناعة التأمين العالمية قد تصل إلى 79 بليون دولار سنوياً، وقدر مكتب جرائم التأمين القومي الأمريكي الخسائر الناتجة عن الاحتيال بـ 20 بليون دولار سنوياً، وقدرت جمعية المؤمنین البريطانيين أن سوق التأمين يتعرض لعمليات احتيالية بمختلف أنواعها ربما تسبب من خسائر لصناعة التأمين البريطانية إلى ما يقرب مليون دولار سنوياً.

ومن صور الاحتيال على التأمين (Flinter & Jerome, 2002, P.101):

- تقليل القسط المطلوب خصوصاً في التأمين لجسم المركبة (التأمين الشامل)
- تغطية حوادث لا تغطيها الوثائق سواء كان من صاحب الوثيقة أو الشرطة أو موظف الشركة.
- تقديم مطالبات عن حوادث وهمية.
- تعويض المتضرر بأكثر من استحقاقه.
- الإعفاء عن التحملات دون سبب وجيه.
- تحويل السيارة أو المريض إلى جهة خاصة لمصلحة شخصية.
- تقديم الفواتير الوهمية.
- التسبب في الحادث عمداً أو إتاحة الظروف المناسبة لحدوث الحادث أو اتساعه.

- الهروب عن دفع التحويلات.

كما تم تحديد وتصنيف المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين من قبل هيئة الإشراف على التأمين في سوريا على النحو التالي: (هيئة الإشراف على التأمين، قرار رقم 100/329، 2010)

أ. مخاطر تطوير المنتجات.

ب. مخاطر التسعير.

ج. مخاطر الاكتتاب.

د. مخاطر تسوية المطالبات.

هـ. مخاطر تقنية المعلومات.

و. مخاطر السيولة.

ز. مخاطر حوكمة الشركة.

ح. مخاطر السمعة.

ط. مخاطر عدم الالتزام.

ي. مخاطر الاستثمار.

ك. مخاطر إعادة التأمين.

وأهم هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر: (<http://www.sisc.sy>, 2014)

مخاطر تطوير المنتجات: ترتبط بكافة الاعتبارات المتعلقة بإنتاج وثائق تأمين جديدة أو إدخال تعديلات على منتجات موجودة بهدف جعلها أكثر تناسباً مع حاجات السوق، وتأتي هذه المخاطر من ضعف الوعي التأميني لدى الجمهور، سعر التأمين، الشروط العامة والخاصة للوثيقة، الاستثناءات، وطريقة البيع والتسويق، جاهزية وأهلية فريق التسويق، نظام المعلوماتية، إعادة التأمين، وغيرها.

مخاطر السمعة: وهي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة عن الشركة المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، بما يهدد قدرة الشركة على إقامة وتوطيد علاقاتها بالمؤمن لهم والجهات الأخرى أو قدرتها على تقديم خدمات جديدة، الأمر الذي ينعكس على الشركة ونتائجها المالية، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة الشركة أو موظفيها والتي تعكس صورة سلبية عن الشركة وأدائها وعلاقتها مع عملائها والجهات الأخرى، كما أنها تتجم عن ترويج إشاعات سلبية عن الشركة ونشاطها (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص 5، 6)

مخاطر التسعير: ترتبط بكفاية أسعار التأمين الصافية لتغطية الخطر ونفقات الاكتتاب والمصاريف الإدارية والتسويقية، مع ضمان حد أدنى من الربح. ولتقادي هذه المخاطر قدر الإمكان، لا بد من:

- أ. الأخذ بالاعتبار جميع المخاطر المحتملة عند تحديد سعر المنتج.
- ب. دراسة وتقييم الآثار المرتبطة بتعديل سعر قسط التأمين على الأرباح.
- ج. وفي حال بروز أنواع تأمين أو منتجات جديدة، يجب على الشركة القيام بعملية تقييم معمقة للأسعار ومراجعتها بشكل دوري بحيث تتم المراجعة بالحد الأدنى كالتالي:
- المنتجات التي يقل عمرها عن ثلاث سنوات مرة كل ستة أشهر.
 - بقية المنتجات مرة كل سنة.
- د. استشارة الخبير الاكتواري في تحديد أسعار المنتجات وطلب دراسة تسعير وربحية منه.
- مخاطر الاكتتاب:** ترتبط مخاطر الاكتتاب بعملية تقييم المخاطر، ومراعاة المؤمن لهم لشروط السلامة والأمان، ومدى موثوقية البيانات والمعلومات الواردة في استمارة طلب التأمين، وكافة المراحل التي تسبق إصدار وثيقة التأمين.
- وللحد من هذه المخاطر تقوم شركة التأمين بما يلي:
- أ. وضع سياسات الاكتتاب والمصطلحات المتعلقة بها بشكل واضح لا يترك مجالاً للتفسير والتأويل.
- ب. وضع الضوابط التوجيهية للاكتتاب والخاصة بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات الإدارات ذات العلاقة بأنشطة الاكتتاب.
- ج. التأكد من قيام المؤمن له أو طالب التأمين بتعبئة طلب التأمين بالكامل وتوقيعه.
- د. التأكد من أن أقساط التأمين تشمل كلفة إصدار الوثائق، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة مثل الإعلانات والمصاريف الإدارية والرسوم القانونية.
- هـ. إجراء مراجعة دورية تكون سنوية على الأقل لمدى كفاية وملاءمة وثائق التأمين والضوابط التوجيهية للاكتتاب وعملياته وذلك لضمان سير عمل كل إدارة بفعالية.
- و. إعادة تأمين جزء من المخاطر قبل بيع أي منتج طبقاً لسياسة إعادة التأمين المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة. (الخطيب، 2005، ص219).

مخاطر تسوية المطالبات: هي المخاطر المتعلقة بعملية تسديد المطالبات لأصحاب وثائق التأمين طبقاً للغطاء التأميني وشروط عقد التأمين، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن تحول بعض المطالبات إلى دعاوى قضائية واحتمال صدور أحكام قضائية توجب على الشركة سداد مبالغ كبيرة وغير متوقعة

يمكن أن تتضمن تكاليف الدعاوى والمحامين وغيرها، وكذلك المخاطر الناتجة عن عدم كفاية الاحتياطات المحتجزة، وعدم سداد شركات التأمين وإعادة التأمين لحصصهم من المطالبات.

لتخفيض هذه المخاطر إلى حدها الأدنى تقوم شركة التأمين بما يلي:

أ. مراجعة قرارات تسوية المطالبات لضمان اتخاذها وتنفيذها وفقاً لتغطية وثيقة التأمين والذي من شأنه أن يقلص التكاليف الإضافية المرتبطة باتخاذ القرارات غير المناسبة في المستقبل.

ب. إجراء تقييم دوري لإجراءات ومبادئ تسوية المطالبات بشكل ودي لتعزيز فعاليتها وجودتها.

ج. تحديد وتطبيق آليات مناسبة من أجل وضع الاحتياطات المناسبة للتعويضات قيد التسوية وتعويضات الحوادث التي وقعت ولم يتم التبليغ عنها بالتعاون مع خبير اكتواري.

د. تحديد وتطبيق سياسة التقاص وتسوية المطالبات مع شركات التأمين وإعادة التأمين من أجل

تسهيل تسوية تلك المطالبات. (Wells, & Bruce, 2000, P.118)

مخاطر تقنية المعلومات: وتشمل إمكانية حصول أخطاء أو بطء أو توقف في سير أعمال الشركة، بسبب مشاكل ناجمة عن أنظمة تقنية المعلومات (الأتمتة) التي تستعملها الشركة، إضافة إلى مخاطر الملاحقة القانونية الناتجة عن استخدام برامج بطريقة غير قانونية.

مخاطر حوكمة الشركة: هي المخاطر المرتبطة بالقواعد التي تحكم توزيع المسؤوليات والصلاحيات والمهام بين مختلف الجهات المعنية في الشركة، والعلاقة بين تلك الجهات، وتشمل هذه المخاطر وجود ثغرات في قواعد الحوكمة أو عدم الالتزام بهذه القواعد، كما تشمل مخاطر القوى العاملة من حيث عقود التوظيف، الإخلال بقانون العمل، الأمن والسلامة، معدل دوران اليد العاملة وخسارة العاملين ذوي الكفاءات العالية.

مخاطر عدم الالتزام: هي المخاطر الناتجة عن مخالفة التشريعات الناظمة لعمل الشركة، وعدم تطبيقها بشكل صحيح.

مخاطر الاستثمار: وهي المخاطر الناتجة عن استثمار رأسمال الشركة واحتياطاتها الفنية بما يمكن أن يؤثر سلباً على أرباح الشركة ومركزها المالي.

مخاطر إعادة التأمين: وهي المخاطر الناشئة عن عمليات إعادة التأمين بكافة أشكالها وأنواعها، بما في ذلك مخاطر عدم تسديد حصة المعيد من المطالبات، ومخاطر تغير شروط اتفاقيات إعادة التأمين عند تجديدها. وللتقليل منها تعمل شركة التأمين على:

أ. التأكد من إعادة التأمين لدى شركات إعادة ذات تصنيف وسمعة جيدة في أسواق الإعادة العالمية

ب. إجراء مراجعة فصلية لعمليات إعادة التأمين الاختيارية، بحيث تقدم الإدارة التنفيذية للشركة تقريراً بهذه العمليات إلى مجلس الإدارة.

ج. تقديم تقرير فصلي بمدى التزام معيدي التأمين بسداد حصصهم من المطالبات لمجلس الإدارة. **مخاطر السيولة:** هي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها بشكل فوري، والتعثر في سداد المطالبات إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالخسارة الناتجة عند تسهيل الأصول وكذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لالتزاماتها تجاه الشركة في الوقت المحدد أو المتوقع. ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على شركة التأمين نشاطاً غير اعتيادياً في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق بأسعار مرتفعة (الخطيب، 2005، ص 211).
وتقع مسؤولية ضمان سيولة كافية في شركة التأمين على مجلس إدارتها والإدارة العليا وبالتالي عليها إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية وكذلك النشاطات خارج الميزانية (الكراسنة، 2006، ص 38).

حيث تنتج هذه المخاطر من العوامل التالية:

- مطالبات تفوق السيولة المتوفرة.
- عدم سداد العملاء لالتزاماتهم تجاه الشركة.
- عدم سداد المعيددين لالتزاماتهم (حصصهم من المطالبات) في الوقت المحدد.
- تركيب المحفظة الاستثمارية.
- تسهيل الأصول بسعر أقل من سعر التكلفة.
- ارتفاع المصاريف نسبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبه.
- مخاطر أسعار الصرف.

ولحد من هذه المخاطر يجب على شركة التأمين القيام بمايلي: (<http://www.sisc.sy>, 2011)

أ. القيام بدراسة فصلية لسيولة الأصول المتوفرة لدى الشركة بالنظر إلى المطالبات المتوقعة والنفقات الإدارية المستقبلية.

ب. استخدام التحليل الاكتوارية والمالية وتحليل الحالات الافتراضية التي ترسم أفضل وأسوأ الاحتمالات، من أجل تحديد أساليب مواجهة النقص في السيولة في حال حدوثها أو استشرافها.

ج. إدارة الأصول بشكل سليم وحذر بغية الحد من تعرض الشركة لنقص في السيولة.

د. اعتماد مجموعة من الأساليب، مثل التسهيلات الائتمانية، للحصول على السيولة بسرعة عند الضرورة.

مما سبق تتوصل الباحثة إلى أن أكبر خطر تتعرض له شركات التأمين هو أن تصبح في لحظة ما مطالبة بالوفاء بالتزامات تفوق قدرتها المالية، فما يهم شركة التأمين هو التقلبات غير المرغوب فيها والتي تؤدي إلى زيادة كبيرة في التعويضات المطلوبة عن الأقساط الصافية المحصلة. ولفهم ذلك بصورة أفضل لا بد من التعرف على الشروط الواجب توافرها في الخطر القابل للتأمين.

2. علاقة مخاطر التأمين بالخطر القابل للتأمين:

يمكن مما سبق، استنتاج أن المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين تنتج عن الفرق بين الخسائر الفعلية التي تلزم شركة التأمين بتعويضها لحملة وثائق التأمين الذين لحقت بهم حوادث الأخطار (القابلة للتأمين) المؤمن منها، والخسائر المتوقعة التي تم على أساسها احتساب قسط التأمين. وبما أن شركات التأمين عادةً تقبل أن تؤمن على الأخطار البحتة فقط والتي تتوفر فيها شروط معينة، وستقوم الباحثة بعرض مختصر لتقسيمات الأخطار لتوضيح مفهوم الأخطار البحتة قبل عرض الشروط الواجب توافرها في الخطر القابل للتأمين.

1،2 تقسيمات الخطر تبعاً لنتائج الخطر:

يعتمد هذا التقسيم على تحديد النتائج والآثار المترتبة على تحقق الخطر ووقوع الخسائر المحتملة، فقد تكون الخسارة المحققة معنوية (غير اقتصادية) أو اقتصادية (عبد ربه، 2006، ص19):

أ- الأخطار غير الاقتصادية (المعنوية): وهي الأخطار التي يترتب عليها خسائر يصعب تحديدها وقياسها مالياً بسبب تأثيرها بالنواحي النفسية والمعنوية التي يختلف تأثيرها من شخص لآخر أو من ظرف لآخر، فنكون هذه الأخطار متغيرة وغير محددة، لذا يصعب الحصول على الوقائع التي تجزم بوجود مثل هذا الخطر وقياسها كمياً، لذلك فإن عمليات التأمين لا تشمل هذه الأخطار لأنه يصعب على المؤمن من الناحية العملية تحديد وقياس قيمة الخسارة التي قد تترتب عن تحقق هذه الأخطار (العجمي، 2009، ص18).

ب- الأخطار الاقتصادية: وهي الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مادية يتحملها صاحب القرار، فالخسائر المالية يمكن تحديدها وقياسها مالياً أي أن لها علاقة بالنتائج الناجمة عن تحقق خطر ما وليس بطبيعة الخطر نفسه، فمثلاً الخسائر الناجمة عن أضرار الممتلكات أو السرقة أو توقف الأعمال بسبب تعرض مصنع إلى الحريق يمكن تحديدها وقياسها. ويمكن تقسيم هذه الأخطار الاقتصادية من حيث طبيعة أو سبب نشأتها إلى أخطار المضاربة وأخطار بحتة.

فأخطار المضاربة (Speculative Risk): تنشأ هذه الأخطار بفعل الإنسان ولأجله حيث ينتهز فرصة تغير الأسعار ليحقق أرباحاً معينة وقد تكون الظروف غير مواتية والتنبؤ ليس في

محل، وكذلك الاستثمار في الأسهم وعمليات المقامرة والرهان، حيث أن هذه الأنشطة يمكن أن يتحقق من وراءها مكاسب أو خسائر مالية أو لا شيء من ذلك (الهانسي وحمودة، 2000، ص. 19).

وأما **الأخطار البحتة (Pure Risk)**: فهي الأخطار التي تنشأ عنها خسارة أو في أحسن الأحوال أن لا يترتب على حدوثها أي ربح أو خسارة وقد تكون نتائجها غير مرغوبة أو تتركنا في نفس الحالة التي كنا عليها قبل تحققها، مثل حوادث السيارات والحريق والسرقة والحوادث الشخصية، حيث لا يترتب على حدوث هذه الحالات أي ربح، فإما أن يكون هناك حادث أو حريق أو سرقة أو إصابة أو أن لا يحدث شيء (العجمي، 2009، ص. 18). كما أن ما يرتكبه الأشخاص من أخطاء قد تتسبب في وقوع أخطار ينتج عنها خسارة مادية تصيب الغير تدخل ضمن الأخطار البحتة.

حيث تنقسم الأخطار البحتة لثلاثة أنواع رئيسية، وهي (Crawford, 1998, P.159):

- الأخطار الشخصية: هي تلك الأخطار التي تؤثر على الإنسان في شخصه وهي خطر الوفاة المبكرة وخطر الشيخوخة وخطر المرض وخطر البطالة.
- أخطار الممتلكات: إن ممتلكات الأشخاص معرضة لخطر الهلاك أو الفقدان لأسباب متعددة، منها الحريق والصواعق والعواصف والسطو وغيرها من الأسباب.
- أخطار المسؤولية: إن أخطار المسؤولية التي يتناولها التأمين هي أخطار المسؤولية المدنية. وفي هذا المجال، تقوم شركات التأمين بتوفير التغطية التأمينية لحماية الأشخاص من المسؤولية المدنية التي تترتب عليهم أي إذا تترتب عليهم تعويض الغير من جراء حوادث تسببوا في وقوعها ونتج عنها أضرار بأشخاص أو ممتلكات الغير.

هذا ويجدر التمييز بين الأخطار البحتة وأخطار المضاربة من خلال أسباب هي (Anderson, 1996, P.111):

- أ. إن شركات التأمين تؤمن فقط على الأخطار البحتة، وتعتبر أخطار المضاربة أخطاراً لا يمكن التأمين عليها، ويتوجب الاحتياط لها بوسائل أخرى غير أساليب التأمين التقليدية.
- ب. إن قانون الأعداد الكبيرة يمكن تطبيقه بسهولة على الأخطار البحتة بعكس أخطار المضاربة، إذ إن قانون الأعداد الكبيرة يمكن شركات التأمين من التنبؤ بمقدار الخسارة التي ستعرض لها، ولا يمكن بالمقابل استخدامه للتنبؤ بالخسارة المحتملة الناتجة عن أخطار المضاربة.
- ج. إن أخطار المضاربة قد تعود بالفائدة على المجتمع رغم تعرض بعض الأشخاص للخسارة، ولكن المجتمع تكون خسارته أكبر في حالة تعرضه لخسارة ناتجة عن الأخطار البحتة. وعلى سبيل المثال، إذا قامت إحدى الشركات بتطوير تقنية لإنتاج الحاسوب بأسعار منخفضة،

ونتيجة ذلك تعرضت الشركة المنافسة إلى الإفلاس، فإن المجتمع سيستفيد من إنتاج الحاسوب بتكلفة منخفضة. وعلى النقيض من ذلك فإن المجتمع سيتعرض لخسارة كبيرة إذا تحقق أحد الأخطار الصافية، كالفيضانات أو الزلازل.

2,2 الشروط الواجب توافرها في الخطر القابل للتأمين:

تؤمن شركات التأمين على الأخطار البحتة فقط، مع ذلك ليس كل الأخطار البحتة قابلة للتأمين، فهناك مجموعة من الشروط المعينة التي يجب توافرها في الأخطار البحتة حتى تكون قابلة للتأمين، ومن وجهة نظر شركات التأمين يوجد ستة شروط يجب توافرها في الأخطار حتى تكون قابلة للتأمين، وهي (فياض، 2011، ص.84-88):

أ. يجب توافر عدد كبير جداً من الوحدات المعرضة للخطر: والهدف هو إمكانية التنبؤ باحتمال وحجم الخسارة المادية المتوقعة بالاعتماد على قانون الأعداد الكبيرة، الذي ينص على "أنه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر كلما اقتربت النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة" (فالح وآخرون، 1990، ص. 34)، بالإضافة على إمكانية توزيع تكلفة الخسائر المحققة على عدد كبير من المكتتبين.

ب. الخسارة يجب أن تكون نتيجة حادث مفاجئ أو غير متعمد ومستقبلي: ويقصد بعرضية الخسارة أن تكون لا إرادية (غير متعمدة) وأن يكون الحادث المؤدي إلى تحقق الخسارة أمراً احتمالياً، وأن يكون حادث مستقبلي بحيث لا يكون وقت تحقق الخسارة معروفاً، ولا يكون قد وقع وقت إبرام العقد، بحيث أنه لا يجوز أن يؤمن شخص على حياة شخص آخر ويكون هذا الأخير قد توفي قبل إبرام العقد (جديدي، 1998، ص.44).

ج. الخسارة يجب أن تكون قابلة للقياس والتحديد: لا بد أن يكون ناتج تحقق الخطر محدداً أو قابلاً للتحديد بصورة دقيقة، لإمكان تحديد مقدار القسط الواجب دفعه من قبل طالب التأمين عند إصدار العقد حيث تقتصر عمليات التأمين على تغطية الخسائر المالية دون المعنوية. (بطشون، 2000، ص.45)

د. الخسارة يجب ألا تكون مركزة: أي أن نسبة كبيرة من الوحدات المعرضة للخطر لا يجب أن تتحقق لهم خسارة في نفس الوقت (في صورة كارثة)، لأن التأمين يقوم أساساً على مشاركة كل المعرضين للخسارة في تعويض الخسارة التي يجب أن تحدث للقلة منهم. فلا تقوم شركة التأمين على سبيل المثال بتركيز التأمين في منطقة جغرافية معرضة للفيضانات أو الزلازل المتكررة لأن مثل هذا الأمر سيعرضها إلى خسائر هائلة الحجم. (Emsellem, 2000 , P.112)

هـ. إمكانية حساب فرصة الخسارة لحادث مستقل عن إرادة الطرفين: يجب أن تكون شركات التأمين قادرة على حساب كل من متوسط تكرار الخطر ومتوسط شدة الخسارة التي يمكن أن تتحقق في

حالة حدوث الخطر، وهذا الشرط ضروري لإمكانية حساب القسط. كما يجب ألا يتدخل أطراف العقد في حدوث الخطر، بل ينبغي أن يتحقق الخطر بفعل عنصر أجنبي، ولذلك لا يجوز التعويض عن الأخطار التي يتسبب فيها المؤمن له عمداً أو عن طريق الغش والتدليس (عبد ربه، 2003، ص50).

و. **القسط يجب أن يكون اقتصادي:** أي أن يكون كافياً لدفع التعويض والمصروفات الإدارية الأخرى وتحقيق أرباح لشركة التأمين، دون أن يكون مبالغاً فيه بحيث لا يستطيع المؤمن له تحمله فيؤدي إلى عدم الإقبال على التأمين، وألا يكون أقل من اللازم فلا تستطيع شركة التأمين دفع التعويض في حالة تحقق الخطر، بمعنى أن يكون القسط كافياً وعادلاً (Mitchell, 2003, P.256).

يتبين مما ورد مسبقاً أن الأخطار تحيط بالإنسان في كل قرار يتخذه، وهذا يعني ضرورة التعامل مع هذه الأخطار من خلال اختيار الأسلوب المناسب لإدارتها.

ثانياً: إدارة المخاطر في شركات التأمين:

إن الشروط التي تجعل الخطر قابلاً للتأمين عليه توضح لنا الأخطار التي يمكننا التأمين عليها، والأخطار التي لا يمكن التأمين عليها لذلك تقوم شركة التأمين بعملية تقييم للراغبين بالتأمين قبل قبول التأمين وتجري عملية التقييم هذه من خلال معايير تضعها شركات التأمين للتوصل إلى قبول أو رفض طلبات التأمين المقدمة لها أي أن شركات التأمين تقوم بعملية اختيار الأخطار التي تريد التأمين عليها، وقبول هذه الأخطار بالأسعار التي تعتمدها. وتحدد شركات التأمين أسعاراً معيارية أي متوسط أسعار للأخطار التي تتشابه في احتمال الخسارة، فإذا كان احتمال الخسارة أقل من المتوسط فإنها تتقاضى أسعاراً أقل، وإذا كان احتمال الخسارة أعلى من المتوسط، فإنها تتقاضى أسعاراً أعلى، وتضطر شركات التأمين أحياناً إلى رفض التأمين كلياً. وتقوم شركات التأمين بعملية الاختيار أي القبول أو الرفض وذلك لتقادي الاختيار المتناقض، ويعني هذا التعبير أن يقوم الأشخاص الذين يمثلون احتمال خسارة أعلى من المتوسط بالتأمين بالأسعار المتوسطة، وبالتالي وفي حالة عدم وجود عملية تقييم، فإن الخسائر المتوقعة من هؤلاء الأشخاص تكون أعلى من الخسائر التي تتوقعها شركات التأمين، أي إن الاختيار المعاكس أو غير الملائم يعرض شركات التأمين لخسائر لم تؤخذ بعين الاعتبار لدى احتساب الأسعار (Wiening & George, 2002, P.115).

لذا فإن إدارة المخاطر في شركات التأمين ليست بالعملية السهلة وتحتاج للكثير من الدقة والحذر في اختيار البدائل المتاحة، ولها تأثير بالغ الأهمية سواءً على عميل التأمين أو المؤمن نفسه.

1. أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين:

لا بد من التعرف على الدور الفعال الذي تقوم به إدارة الخطر في مجال التأمين سواءً بالنسبة لعميل التأمين (المؤمن له) من جهة، أو بالنسبة للمؤمن في حد ذاته من جهة أخرى.

1،1 أهمية إدارة المخاطر في مجال التأمين بالنسبة لعميل التأمين:

في ضوء المراحل الأساسية لإدارة مخاطر الأعمال، والتي تم مناقشتها في المبحث الثاني من هذا الفصل، فإنه يمكن التركيز على أهمية دور إدارة الخطر في خدمة العميل (المؤمن له) في الأمور التالية: (المنصوري، 2005، ص.23-24)

أ. دراسة الأخطار التي يتعرض لها العميل، حيث تقوم هذه الإدارة باكتشاف الأخطار المختلفة التي يتعرض لها العميل، ثم تصنيف وفرز هذه الأخطار القابلة منها وغير القابلة للتأمين.

ب. إعداد دليل علمي لأخطار العميل تحدد فيه الأخطار التي يتعرض لها العميل ومسبباتها سواء كانت مسببات طبيعية أو شخصية، وتحديد الخسائر المباشرة الناتجة عن تحقق ظواهر الخطر المختلفة وكذلك الخسائر غير المباشرة.

ج. دراسة مراحل النشاط الاقتصادي للعميل وتحديد ودراسة الأخطار المراد التأمين عليها من جانب العميل، وتحديد درجة خطورتها واتخاذ القرار المناسب بالنسبة للتأمين عليها، وإرشاد العميل إلى وسائل الوقاية والمنع (التحكم في الخسارة) لتخفيض درجة خطورة هذه الأخطار.

د. دراسة وسائل الوقاية والمنع أو التحكم في الخسارة في مراحل نشاط العميل، وكذلك دراسة نظم إدارة الأخطار الإجبارية لدى العميل وتحديد مدى كفايتها ونواحي القصور فيها وطرق معالجتها سواء بالتأمين التجاري أو بالوسائل والسياسات الأخرى لإدارة الأخطار.

هـ. إرشاد العميل إلى كيفية الحصول على الحسومات الممنوحة على القسط والناشئة عن كون أخطاره القابلة للتأمين من الأخطار الجيدة، وكيفية مواجهة الخسائر غير المباشرة الناشئة عن الأخطار المؤمن منها.

يتضح مما سبق أن دور المؤمن في المستقبل لن يكون قاصراً على القيام بالتأمين من الأخطار التي يطلبها العميل ومعاينة هذه الأخطار لتحديد درجة خطورتها وبالتالي تحديد قسط التأمين المناسب، بل سوف يتعداها ليساهم المؤمن في إدارة مخاطر العميل لمواجهتها والحد منها.

1،2 أهمية إدارة المخاطر في مجال التأمين بالنسبة للمؤمن:

تلعب إدارة الخطر في شركة التأمين دوراً هاماً بالنسبة للمؤمن ذاته، فهي مسؤولة عن: (المنصوري، 2005، ص.23-24)

أ. تركيب محفظة الشركة وطبيعتها من حيث أنواع التأمين المختلفة والمكونة لها ومن حيث حجمها وتجانس التغطيات في كل نوع، وبهذا تتدخل إدارة المخاطر لتحديد سياسة الاكتتاب المباشرة في الشركة.

ب. تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية، والتي ترقى إلى مستوى القرار المالي الذي عليه تحديد التزامات المؤمن ومعيدي التأمين.

ج. مراجعة تقديرات إدارات المطالبات المباشرة للاحتياطيات الفنية والتأكد من كفايتها لمقابلة التزامات الشركة المستقبلية مستخدمة في ذلك أدوات عملية في التحليل مع إضافة العامل الشخصي المبني على الخبرة الفعلية بالواقع.

د. تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطها.

هـ. مساعدة إدارة إعادة التأمين. أو الإدارات الفنية بالشركة إذا لم توجد إدارة مخصصة لإعادة التأمين على مستوى الشركة. في تحديد حدود الاحتفاظ بالنسبة للمخاطر المختلفة وتقييم اتفاقيات إعادة التأمين وتحديد جوانب القصور فيها واقتراح الحلول المناسبة لعلاج هذا القصور، وبما يضمن لشركة التأمين أحسن سياسة يمكن إتباعها لإدارة الأخطار المقبولة لديها.

و. مساعدة إدارة الاستثمار بالشركة في إدارة أموال شركة التأمين أو تكوين محفظة الاستثمارات الخاصة بها في ضوء القواعد الفنية والقانونية للاستثمار ودراسة هياكل الاستثمار الموجودة بالشركة وتحديد نواحي القصور بها ومدى كفاءتها، واقتراح الحلول المناسبة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والمساهمة في تنفيذها.

ز. اقتراح التغطيات التأمينية الجديدة التي يمكن لشركة التأمين تقديمها وفقاً لاحتياجات السوق من واقع الدراسات التي تم إعدادها عن الأخطار التي يتعرض لها العملاء.

يمكن مما ورد سابقاً استنتاج أن المطلوب من إدارة المخاطر في شركة التأمين أن تفهم الأصول والقواعد المحاسبية والتغطيات التأمينية وشروطها بشكل جيد، وأن تستخدم أدوات التحليل العلمية التي تخدم أهداف إدارة المخاطر، وأن تكون قادرة على تصميم هيكل إعادة التأمين اللازم لحماية الشركة من أخطار فردية كبيرة وخسائر متعددة، بالإضافة لضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة لتنفيذ العمليات الإحصائية والمكتبية لتوفير الوقت والجهد.

2. كيفية إدارة المخاطر في شركات التأمين:

تعرف إدارة المخاطر في شركات التأمين بأنها العملية المنظمة التي تهدف إلى دراسة وتحليل ومعرفة وتقدير حجم الأخطار المحتمل وقوعها بالنسبة لشخص أو منشأة ما، ثم اختيار وتطبيق أنسب البدائل (الخيارات) لمواجهة تلك الأخطار بما يحقق هدف تقاديتها بأحسن الوسائل وأقل التكاليف. (Trupin,

& Arthur, 2001, P. 56)

وتشمل على ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: تحديد وتقييم المخاطر.
- المستوى الثاني: انتقاء الخطر المناسب.
- المستوى الثالث: تحديد النتائج المتوقعة للخيار (الاستجابة للمخاطر).

1،2 المستوى الأول: تحديد وتقييم المخاطر:

يتم أولاً تحديد المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد، ومن ثم تقييم النتائج لاتخاذ القرار المناسب. ويتم ذلك كما يلي: (Leimberg & Authors, 2002,P125)

أ. تحديد الخطر/احتمال الخسارة:

وهي سلسلة من الإجراءات التي تتطوي على تحليل مستوى المخاطر في الخيارات المتاحة أمام صانع القرار، وبالتالي فإن احتمال الخسارة هو عدد المرات التي يتكرر فيها حدوث الخسارة. ويتوجب التمييز هنا بين الاحتمال الموضوعي والاحتمال الذاتي.

إن الاحتمال الموضوعي قابل للقياس، فهو عدد المرات التي يتكرر فيها الحدث في المدى الطويل بافتراض وجود عدد غير محدود من الأحداث، وفي ظل السير الطبيعي للأمر. فعلى سبيل المثال، إن احتمال ظهور العدد (6) لدى رمي حجر النرد يمكن قياسه بمعادلة رياضية وهو يساوي 1 إلى 6 نظراً لوجود ستة وجوه للنرد ووجه واحد منها يحتوي على العدد (6).

وأما الاحتمال الذاتي فهو التقدير الشخصي أو الذاتي لاحتمال حدوث واقعة وهذا التقدير يختلف من شخص إلى آخر وتؤثر فيه عوامل مختلفة مثل العمر والجنس والثقافة والتعليم.

فتعتبر عملية تحديد المخاطر المحيطة بالشركة هي أولى مراحل التعامل مع المخاطر فينبغي التعرف على كل المخاطر القابلة للتصور وتسجيلها، لأن تحديد جميع أنواع المخاطر التي تواجه الشركة يعتبر ضرورياً ويقدم للإدارة العليا التأكيد بأن التهديدات المتعلقة بإمكانية تحقيق الشركة لأهدافها سيتم تقييمها بعد تحديدها للسيطرة عليها (Kinney & William, 2003, p. 147).

ب. معرفة مصادر الخسارة/الخطر والعوامل المساعدة على حدوثها:

إن مصادر الخسارة (Peril) والعوامل المساعدة لحدوثها (Hazard) مفهومان مختلفان ويجب عدم الخلط بينهما وبين مفهوم الخطر كما تم شرحه سابقاً.

فإن مصادر الخسارة تنحصر في الأمور التي تسبب الخسارة مثل الحريق والعواصف والأعاصير والزلازل والسطو والسرقة... أما العوامل المساعدة لحدوث الخسارة فهي تلك الظروف التي تنشأ عنها خسارة أو تزيد من احتمال وقوع الخسارة. وهناك نوعان من هذه العوامل هي: (حسنين والمنصراوي، 1989، ص.120).

- العوامل المادية

- العوامل الأخلاقية

العوامل المادية: هي تلك الظروف التي تزيد من احتمال وقوع الخسارة مثل تكون الصقيع على الطرق الذي يزيد من احتمال حدوث حوادث السير، أو تركيب أسلاك كهربائية غير مناسبة، الأمر

الذي يزيد من احتمال حدوث حريق، أو وضع أقفال غير متينة على الأبواب وبالتالي يزيد من احتمال حدوث السرقة.

وأما العوامل الأخلاقية: فهي عدم الأمانة، أو السلوك غير السوي للفرد الذي من شأنه زيادة حجم الخسارة أو تكرار حدوثها. ومن أمثلة ذلك افتعال حادث ما للحصول على تعويض من شركة التأمين، أو تقديم ادعاء مزيف أو تعمد حرق بضاعة من الصعب تسويقها.

إن العوامل الأخلاقية متضمنة في جميع أنواع التأمين ومن الصعب السيطرة عليها، ويبرر الأفراد الذين يقومون بمثل هذه الأعمال غير الشريفة بأن شركات التأمين تملك الكثير من الأموال، وهذا أمر غير صحيح حيث أن شركات التأمين لا تستطيع دفع التعويضات التي تترتب عليها إلا من خلال الأقساط التي يقوم المؤمن لهم بدفعها.

وتحاول شركات التأمين السيطرة على العوامل الأخلاقية من خلال القيام بتقييم دقيق لطالبي التأمين ومن خلال وضع شروط معينة مثل الاقتطاعات وفترات الانتظار والاستثناءات وبعض الملاحق الخاصة. ويوجد جانب آخر للعوامل الأخلاقية لا يتعلق بعدم الأمانة وبالخداع الذي يزيد من حجم الخسارة أو تكرار حدوثها، وإنما يتعلق بالإهمال أو عدم المبالاة لحدوث الخسارة نظراً لوجود التأمين. وبالتالي فإن بعض المؤمن لهم يمارس أفعالاً تتسم بالإهمال وعدم المبالاة لكونه مؤمن له، ومن أمثلة ذلك: ترك السيارة دون إغلاق والمفاتيح بداخلها مما يزيد من احتمال السرقة، أو عدم إغلاق أبواب المنازل والنوافذ مما يسهل على اللصوص اقتحامها والسطو عليها.

2,2 المستوى الثاني: انتقاء الخطر:

وهو المستوي الثاني، فعند انتقاء الشركة لخيارها الذي يحمل معه مستوى معين من الخطر، فلا بد أن نفهم من ذلك أننا غير متأكدين من نتيجة هذا الخيار، وهناك احتمال بأن نتيجة هذا الخيار لن تكون في صالحنا، أي انه يرتكز على عدم معرفة ما سيحصل في المستقبل مع احتمال وجود نتيجة عكسية، مفهوم يفني بأغراض الحديث العادي عن مجريات الأمور بشكل عام، ولكنه لا يعطينا التعريف المطلوب فيما يتعلق بالأمور التأمينية. (بطشون، 2000 ص32)

وقد أبدى الباحثون في الاقتصاد والإحصاء وسلوك الإنسان والمختصون في مجال التأمين وجهات نظر مختلفة حول طبيعة الخطر ووضع تعريف محدد له، ومما يزيد الأمر تعقيداً أن العاملين في مجال التأمين يستخدمون مصطلح "الخطر" أيضاً عن طريق ربطه بممتلكات وأصول معينة للدلالة على الممتلكات المؤمن عليها أو الأشخاص المؤمن عليهم وعلى مسببات الخسائر ومصادرها مثل الحريق أو الزلازل وغيرها.

وعلى كل حال، يوجد إجماع بين المختصين في مجال التأمين على وجود علاقة بين الخطر وعدم التأكد، فكان مصطلح "الخطر" يتم تعريفه باستمرار ضمن مفهوم عدم التأكد أو التثبيت أو التيقن،

وبالتالي يمكن تعريف الخطر على أنه: عدم التأكد من حدوث خسارة ما. وعلى سبيل المثال فإن خطر الوفاة في حادث سيارة قائم رغم من غير المؤكد حدوث الوفاة، وخطر الإصابة بسرطان الرئة لدى المدخنين قائم رغم من غير المؤكد الإصابة بسرطان الرئة. ولدى تعريف الخطر ضمن مفهوم عدم التأكد يجب التمييز في مجال التأمين بين الخطر الموضوعي والخطر العشوائي، كما يلي:

(Hartwig & Claire, 2003,P.144)

أ. **الخطر الموضوعي:** هو التغير النسبي للخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة. فإذا افترضنا أن إحدى شركات التأمين لديها (10000) بيت مؤمن عليها منذ مدة طويلة، وأن نسبة ما يحترق من هذه البيوت 1% سنوياً، أي أنه من المتوقع أن يحترق (100) بيت كل عام، ولكننا نعرف أنه من النادر أن تتحقق هذه النسبة بالتمام والكمال في كل عام، لأنه في بعض الأعوام قد يحترق (90) بيتاً وفي أعوام أخرى قد يحترق (110) بيوت. ولذلك يوجد تغير يقدر في هذا المثال ب (10) بيوت بين الخسارة الفعلية (احتراق 90 بيتاً أو احتراق 110 بيوت)، وبين الخسارة المتوقعة وهي احتراق (100) بيت سنوياً. وهذا التغير النسبي للخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة يعرف بالخطر الموضوعي.

إن حدة الخطر الموضوعي يمكن قياسها بمقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري أو معامل التغير، كما أن دقة هذه النسبة تخضع لقانون الأعداد الكبيرة الذي ينص على أنه كلما ازدادت فضاءات العينة اقتربت النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة. وبناءً على ذلك تقل حدة الخطر الموضوعي كلما زاد عدد الممتلكات المؤمن عليها ضد نوع معين من الأخطار أي أنه كلما زاد عدد الممتلكات المؤمن عليها ضد نوع معين من الأخطار يقترب حجم الخسارة الفعلية من حجم الخسارة المتوقعة وتقل بالتالي حدة الخطر الموضوعي.

ب. **الخطر العشوائي:** فهو عدم التيقن أو عدم التأكد المبني على الحالة الذهنية للشخص. وعلى سبيل المثال، فإن الشخص الذي يحمل رخصة قيادة منتهية معرض لخطر المساءلة من قبل الشرطة فيما لو تم إيقافه للتفتيش عن صلاحية رخصة قيادته. فهذا الشخص يمتلكه عدم التيقن أو عدم التأكد فيما إذا كان سيتم إيقافه في حالة قيادة سيارته من عدمه. إن عدم التيقن أو عدم التأكد هذا يدعى خطر ذاتي. إن الخطر الذاتي يعتمد على الحالة الذهنية للشخص المعني فقد يتصرف شخص ما بطريقة معينة ويتصرف شخص آخر بطريقة مختلفة إذا تعرض هذان الشخصان لنفس الخطر. فإذا هيئ للشخص الأول أن نسبة الخطر عالية جداً فهو سيتصرف بطريقة مختلفة عن الشخص الثاني الذي هيئ له أن نسبة الخطر منخفضة جداً. فالشخص الأول لن يقود سيارته وهو يحمل رخصة قيادة صلاحيتها منتهية، بينما الشخص الثاني سيقود سيارته مع أن رخصة القيادة التي يحملها منتهية الصلاحية.

وبرأي الباحثة تعتبر عملية تقييم المخاطر المحيطة بالشركة من أهمّ عمليات التعامل مع المخاطر إذ إنّه من خلال التقييم الدقيق والصحيح للمخاطر سوف يتمّ اقتراح الأساليب السليمة للتعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر واتّخاذ الإجراء الملائم وفي الوقت الملائم من قبل إدارة الشركة، حيث يلعب كل فرد في المنشأة دوراً في إدارة مخاطرها، فمجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف على الإدارة في تصميم وتشغيل نظام إدارة المخاطر وهو يملك المسؤولية الكاملة عن مراقبة المخاطر، والإدارة تتحمّل المسؤولية الأولى والأساسية عن تصميم وتشغيل نظام لإدارة المخاطر، وباقي الأفراد في الشركة لديهم بعض المسؤولية عن التنفيذ الناجح لنظام إدارة المخاطر.

3,2 المستوى الثالث: تحديد النتائج المتوقعة للخيار (الاستجابة للمخاطر).

إن للأخطار آثاراً اجتماعية واقتصادية غير مرغوبة أو مستحبة، وترتب الأخطار أعباء على المجتمع مثل ضرورة وضع مبلغ احتياطي لمعالجة الأمور الطارئة في حالة عدم وجود تأمين (إصلاح المنزل الذي يتعرض للحريق أو الفيضان على سبيل المثال)، ومثل حرمان المجتمع من بعض السلع والخدمات التي توقف إنتاجها خوفاً من تحمل المسؤولية المدنية التي قد تنتج عنها، ومثل القلق والخوف الذي يسود أفراد المجتمع من الأخطار المتعددة التي قد يواجهونها ولكن كيف يمكننا معالجة هذه الأخطار للحد من آثارها السيئة؟

توجد خمسة طرق لذلك (Wiening, 2002, P.147) :

أ. **تجنب الخطر:** هي إحدى وسائل معالجة الخطر. إن عدم استعمال آلات حادة على سبيل المثال يجنب الفرد التعرض لإصابة ما، كما أن تجنب السباحة لا يعرض الفرد للغرق. ولكن حقيقة الأمر إنه ليس بإمكان الفرد تجنب جميع الأخطار التي يتعرض لها، فالفرد يستطيع تجنب خطر الوفاة أو العجز نتيجة تحطم طائرة وذلك بعدم السفر بالطائرة ولكن بديل ذلك هو السفر بالسيارة أو القطار وهذا الأمر يعرضه أيضاً لخطر الوفاة أو العجز، كما يمكن لشركة الأدوية التي تسوق عقاقير ذات آثار جانبية خطيرة أن تسحب العقاقير من السوق (ريجدا، 2006، ص.90).

ب. **الاحتفاظ بجزء من الخطر:** ويمكن معالجة الخطر بوسيلة أخرى هي الاحتفاظ بجزء من الخطر، أي أن يتحمل الفرد جزءاً من الخطر لا يشكل عبئاً كبيراً عليه. وهذا يعني أن الفرد على علم بالخطر الذي يهدده ويختار أن يتحمل جزءاً منه ويدعى ذلك بالاحتفاظ الإيجابي، وعلى سبيل المثال يستطيع الفرد أن يؤمن ممتلكاته ضد الحريق ويتحمل (500) دينار أو (1000) دينار من تكلفة الضرر الذي قد يسببه نشوب حريق في هذه الممتلكات.

وتستخدم طريقة الاحتفاظ في معالجة الخطر لسببين رئيسيين هما: (Wiening & Donald, 1992, P. 113)

- أولاً: إن الاحتفاظ يوفر جزءاً من تكلفة التأمين، وقد يستغنى عن شراء التأمين إذا لم يكن الخطر كبيراً.

- ثانياً: إن تحمل الخطر بالكامل قد يكون أمراً ضرورياً لعدم توفر التأمين له أو إن أفساط التأمين مرتفعة جداً لهذا النوع من الخطر.

وأما الاحتفاظ السلبي فهو تحمل الخطر من قبل الفرد وهو على غير علم بذلك بسبب الجهل أو عدم المبالاة أو الكسل، وهذا امر خطير ربما يؤدي إلى تعرض الفرد إلى ضائقة مالية حادة لا يمكنه مواجهتها. ومثال ذلك عدم التأمين ضد خطر العجز الكلي الدائم في حال عدم توفر مصدر دخل آخر، حيث إن الشخص العاجز لا يستطيع إعالة نفسه، ويجد أنه أصبح مضطراً لإعالة نفسه أو الإتفاق على علاجه وهو غير قادر على ذلك.

ج. تحويل الخطر بوسائل غير التأمين: ومن طرق معالجة الخطر أيضاً تحويله بوسائل غير التأمين مثل التحويل بواسطة العقود والاندماج في الشركات المحدودة المسؤولة. ويقصد بالتحويل بواسطة العقود أن ينقل الشخص الخطر الذي يتعرض له ولا يرغب في تحمله إلى طرف آخر. وعلى سبيل المثال فإن خطر خلل أجهزة الحاسوب يمكن تحويله إلى طرف آخر بشراء عقد صيانة، يتحمل بائع هذه الأجهزة بموجبه إصلاح أي خلل أو عطل يصيب الأجهزة. كما أن خطر ارتفاع تكلفة البناء يمكن تحويله إلى المتعهد بالاتفاق على سعر محدد للبناء بدلاً من الاتفاق على تسديد التكلفة الفعلية مضافاً إليها نسبة مئوية للربح. (عبد الرزاق والديب، 2003، ص. 67).

د. الحد من الخسارة: إن الحد من الخسارة أسلوب آخر من أساليب معالجة الخطر ويتمثل ذلك في اتخاذ إجراءات معينة للحد من تكرار الخسارة والحد من شدتها ويضمن ذلك التعامل مع كل المخاطر الرئيسية وتوجيه الموارد إلى النواحي التي في حاجة ماسة لها والتي تم التعرف عليها من خلال منهجية مقننة (حماد، 2007، ص. 345).

ومن الأمثلة على الحد من تكرار الخسارة، الصيانة المستمرة. فصييانة المراجل في الأوقات المحددة لها، ومراقبة عملها باستمرار تحد من خطر الانفجار الذي قد تتعرض له هذه المراجل. وعدم التدخين في الأماكن التي تحتوي على مواد سريعة الاشتعال، يقي من خطر نشوب الحرائق في تلك الأماكن. كما أن عناية الشخص بصحته بمراقبة عاداته في الأكل وعدم التدخين يقيه من الإصابة بأمراض عديدة.

ولكن من المعروف أن الحد من تكرار الخسارة لا يمنع حدوثها، ولذلك يتوجب على الفرد أن يحاول الحد من شدة أو حجم الخسارة عندما تقع. ومن الأمثلة على ذلك استخدام أجهزة الإطفاء الأوتوماتيكية، أو استخدام المواد المقاومة للحرارة في البناء أو استخدام القاصات المقاومة للنيران. وللحد من الخسارة آثار إيجابية على المجتمع إذ إن الحد من الخسارة لا يقلل فقط من حجم

الخسائر المباشرة، ولكنه يقلل أيضاً "من حجم الخسائر غير المباشرة أيضاً. فالعامل الذي يعمل على آلة في مصنع ما، ويتعرض لإصابة أثناء عمله، لا يكلف صاحب المصنع تكلفة علاجه فقط أو تعويض رواتبه أثناء تعطله بل يكلفه أيضاً مصاريف توقف هذه الآلة عن العمل ومصاريف تدريب عامل جديد ليحل محله. وإذا توفي هذا العامل على سبيل المثال، فإن المجتمع سيحرم من الخدمات التي يقدمها وتحرم عائلة هذا العامل من معيها، وبالتالي تتعرض لضائقة مالية. وهكذا فإن هذه الوسيلة المتمثلة بمنع وتقليل الخسائر لا تفيد الفرد أو المشروع المعرض للخطر فقط بل تفيد المجتمع بصفة عامة (الهانسي، 2000، ص.23).

هـ. **التأمين:** إن أنجح الطرق لمعالجة الخطر بأسلوب عملي هو اللجوء إلى التأمين، لأن من أهم السمات التي يتصف بها التأمين تحمل الخطر بالنيابة عن الشخص المؤمن له وتوزيع هذا الخطر، بمعنى: أي أن يقوم جمهور المؤمن لهم بتحمل أعباء الأخطار التي يتعرض لها بعضهم. هذا بالإضافة إلى أن شركات التأمين تعمل على أساس الاحتمالات المبنية على قانون الأعداد الكبيرة، وتستطيع أن تقدر التعويضات التي ستقوم بدفعها ووضع الاحتياطات اللازمة لها. فالتأمين هو توزيع الخسائر العرضية من خلال نقل الأخطار أو تحويلها من المؤمن عليهم إلى شركات التأمين التي تقبل تعويض مثل هذه الخسائر عند تحقق تلك الأخطار. فقد يلجأ مدير شركة ما لهيئة التأمين باعتبارها ذات خبرة واسعة بمختلف الأخطار وذلك لكونها الجهات المختصة في تغطية أخطار الآخرين، وقد يلجأ مدير الشركة مباشرة إلى شركات التأمين أو وكلاء التأمين وسماسته بقصد تقديم تصورهم للأخطار المختلفة التي تواجه الشركة وأساليب الاستجابة لها (منصور، 1994، ص.45).

يتبين مما سبق أنه بعد أن يقوم مدير الخطر في الشركة بتحديد وتقييم المخاطر، يتوجب عليه أن يقوم بعد ذلك بتحديد السياسة أو السياسات التي سيتم التعامل بها مع هذه الأخطار. وترى الباحثة أن عملية تحديد السياسة المناسبة للاستجابة للمخاطر تتوقف على طبيعة الخطر من ناحية، وعلى طبيعة الظروف المحيطة بمتخذ القرار سواء من حيث مدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية والفنية من ناحية أخرى، أو على الخصائص المميزة له وما إذا كان متفائلاً أو متشائماً أو واقعياً من ناحية ثالثة. فلا يمكن اختيار أو تحديد سياسة مثلى للاستجابة لخطر معين يمكن تطبيقها في جميع الحالات بدون استثناء.

ثالثاً: واقع التأمين في سورية:

1. لمحة تاريخية عن التأمين في سورية:

لم يُعرف نظام التأمين في الدول النامية وخاصة دول المشرق العربي إلا بعد القرن التاسع عشر الميلادي، عندما بدأ الاتصال التجاري بين دول المشرق والغرب، لذا كان التأمين البحري على البضائع الحكومية من البلاد الأوروبية أول أنواع التأمين التي عرفت في بلادنا العربية.

أما في سورية فترجع أصول التأمين إلى زمن طويل مر خلالها بعدة مراحل: (عبدالله، 2008، ص.75) **المرحلة الأولى:** دخل فيها التأمين إلى سورية عن طريق وكالات الشركات الأجنبية وقامت تلك الوكالات بأعمال التأمين خلال فترة الانتداب الفرنسي، لئتم بعد ذلك تأسيس مؤسسة الضمان السورية بموجب المرسوم /226/ تاريخ 1952/8/7.

المرحلة الثانية: بداية عهد الوحدة، حيث تم إعداد قانون هيئات التأمين الصادر بالقانون رقم 195/ لعام 1959م، والذي حصر التأمين في الشركات التي تكون مملوكة بكاملها لمساهمين يتمتعون بجنسية البلاد، ونظم المرسوم التشريعي هيئات التأمين وتعرض للوكلاء والمندوبين والسماسة وخبراء الكشف وتقدير الأضرار واتحادات هيئات التأمين والتزاماتها وكيفية تنظيم سجلاتها وتحويل وثائقها.

المرحلة الثالثة: حيث صدر في النصف الثاني من عام 1961م قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة والذي أمت بموجبه جميع البنوك وشركات التأمين العاملة في إقليمي الجمهورية (مصر - سورية)، وألت ملكيتها للدولة، وبموجب ذلك أعطيت شركة الضمان حق ممارسة جميع أنواع التأمين حصراً ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية.

وعند صدور هذا القرار كانت هناك حوالي 77 شركة أجنبية وعربية تعمل في قطاع التأمين السوري ومن جنسيات مختلفة: أميركية وهندية وبلجيكية وفرنسية وألمانية وهولندية وسويدية ومصرية.... وكانت مراكزها الرئيسية خارج سورية وتمارس أعمال التأمين محلياً بواسطة وكلاء يعملون لحسابها، وقد قامت هذه الشركات بعد التأمين بسحب كفالاتها المودعة ضماناً لأعمالها، وبلغ عدد الشركات التي سحبت كفالاتها حتى عام 1970م ورقن قيدها من سجل شركات التأمين حوالي /46/ شركة، أما بقية الشركات فبعضها بقي مستمراً في خدمة بوالص التأمين على الحياة الصادرة قبل تاريخ التأمين، واتفقت شركات أخرى مع شركة الضمان السورية على تحويل محفظة أعمالها إليها.

- وفي عام/1965/ صدر بلاغ أوجب كافة الإدارات والمؤسسات العامة والمصالح الرسمية بالتأمين على مستورداتها وصادراتها من وإلى الخارج لدى شركة الضمان السورية عدا بعض الحالات التي يتعذر فيها إجراء التأمين.

- وفي عام /1967/ صدر المرسوم التشريعي رقم /95/ والذي يقضي بوجوب التأمين الإلزامي على المسؤولية المدنية الناشئة عن استعمال السيارة تجاه الغير، ولم ينفذ هذا المرسوم حتى العام 1974م، وقامت المؤسسة العامة للتأمين بتوسيع هذا القانون ليشمل الأضرار المادية التي تحدثها السيارات السياحية السورية أو المركبات الأجنبية الداخلة إلى سورية عبوراً أو بغرض المكوث المؤقت.

ولابد من الإشارة إلى أنه بموجب المرسوم رقم /1650/ تاريخ 1977/8/4 تم تسمية المؤسسة العامة للتأمين، بدلاً عن شركة الضمان السورية، مركزها الرئيسي مدينة دمشق، وبعد ذلك أصبحت (إدارتها العامة) في مدينة حمص بموجب المرسوم /155/ تاريخ 2002/5/19 وترتبط بالسيد وزير المالية.

المرحلة الرابعة: صدور المرسوم التشريعي رقم /68/ لعام /2004/ القاضي بإحداث هيئة الإشراف على التأمين تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون مقر الهيئة مدينة دمشق، وبذلك نقلت مسؤولية الإشراف على شركات التأمين من المجلس الأعلى للتأمين إلى هيئة الإشراف على التأمين والتي يرأس مجلس إدارتها وزير المالية.

أما المرحلة الأخيرة: فتمثل بصدور المرسوم التشريعي /43/ لعام 2005 وإصدار تعليماته التنفيذية من قبل وزير المالية وهيئة الإشراف على التأمين، والتي تم بموجبها تنظيم سوق التأمين في الجمهورية العربية السورية، وقد سمح هذا المرسوم التشريعي بإنشاء شركات تأمين وإعادة تأمين مساهمة سورية خاصة للعمل في الجمهورية العربية السورية.

حيث كان قطاع التأمين قبل عام 2005 يتكون فقط من المؤسسة العامة السورية للتأمين باعتبارها كانت المؤسسة الوحيدة المرخص لها بأعمال التأمين ضمن الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين وهي شركة اتحادية انبثقت عن الاتحاد الثلاثي بين دول سورية ومصر وليبيا منذ العام 1974م، وهي تمارس فقط أعمال إعادة التأمين سواء المسندة إليها من السوقين السوري أو الليبي كحصّة إلزامية أو الأعمال التي تقبلها من الخارج بعد أن علقت عضوية مصر فيها منذ العام 1978م بعد زيارة الرئيس السادات إلى القدس.

2. شركات التأمين في سورية:

والجدول التالي يبين شركات التأمين المرخصة في سورية حتى نهاية العام 2013:

جدول رقم (2): شركات التأمين في سورية

اسم الشركة	رأسمال الشركة(ل.س)	تاريخ قرار الترخيص	تاريخ المزاولة (بدء العمل)
المؤسسة العامة السورية	2,000,000,000		
المتحدة	850,000,000	06/02/2006	04/06/2006
السورية العربية	1,000,000,000	05/04/2006	21/06/2006
السورية الدولية أروب	1,000,000,000	06/02/2006	06/07/2006
الوطنية	850,000,000	06/02/2006	06/08/2006
التأمين العربية	1,050,000,000	12/06/2006	10/10/2006
السورية الكويتية	850,000,000	06/02/2006	10/10/2006
الثقة السورية	850,000,000	04/04/2009	19/10/2006
المشرق العربي	850,000,000	05/04/2006	12/11/2006
أدونيس - أدير	1,250,000,000	21/07/2007	07/02/2008
الاتحاد التعاوني	1,000,000,000	25/06/2006	13/02/2008
العقيلة للتأمين التكافلي	2,000,000,000	28/12/2006	27/03/2008
الإسلامية السورية	1,000,000,000	27/12/2007	08/10/2008

المصدر: الموقع الإلكتروني لهيئة الإشراف على التأمين: (<http://www.sisc.sy>, 2014)

3. نمو قطاع التأمين في سوريا وعدد العاملين فيه:

- تبين جداول الدراسات والإحصائيات المتوفرة لدى هيئة الإشراف على التأمين السورية، ما يلي: (هيئة الإشراف على التأمين-التقرير السنوي لقطاع التأمين 2012)
- أ. نمو القطاع (الأقساط) بشكل متسارع عبر السنوات وصولاً إلى العام 2011 مع بداية الأزمة السورية، والعقوبات الاقتصادية، حيث بدأت الأقساط بالانخفاض تدريجياً عبر سنوات الأزمة.
- ب. غلبة فرع التأمين الإلزامي للسيارات على كافة فروع التأمين الأخرى، حيث يشكل بين 45% إلى 60% من إجمالي السوق، حسب السنوات.
- ج. استمرار المؤسسة العامة السورية للتأمين في المرتبة الأولى بين شركات التأمين السورية.
- د. ضعف أداء شركات التأمين، وبشكل خاص الشركات الخاصة منها، في كافة فروع التأمين عدا السيارات.
- هـ. تطور التأمين الصحي في السوق السورية مع دخول الشركات الخاصة، وانتعاشه الكبير بعد عام 2009 حيث بدأ تنفيذ التأمين الصحي للعاملين في الدولة والتي تولت تنفيذه المؤسسة العامة السورية.

- كما شهد عدد العاملين في قطاع التأمين تزايداً ملحوظاً عبر السنوات، مع تطور أعمال الشركات وتوسعها الجغرافي، فقد أصبح:
- عدد العاملين في شركات التأمين حوالي 2300 موظف منهم 1323 موظف في الشركات الخاصة فقط، في نهاية العام 2012، نسبة غير السوريين منهم أقل من 2%.
 - في شركات إدارة النفقات الطبية (TPA): /419/ موظفاً.
 - مقدمي الخدمات التأمينية: وكلاء التأمين 234 وكيل منهم 174 وكيل متعاقد مع شركات التأمين حتى الآن، و50 وكيل لم يتعاقد مع أية شركة، عدا عن منتجي التأمين المسجلين في اتحاد وكلاء التأمين والذين يتجاوز عددهم 250 منتج وموظف في وكالات التأمين.
 - وسطاء التأمين 3، الاكتواريون 3، استشاريو التأمين 2، مسوو الخسائر 2
 - العاملون في الاتحاد السوري لشركات التأمين: 300 موظف في المراكز الحدودية والداخلية في المحافظات.
 - العاملون في هيئة الإشراف على التأمين: 40 موظف.
 - مجموع العاملين في القطاع: حوالي 3300 موظف ومقدم خدمة تأمينية.

4. شركات إعادة التأمين في سوريا (شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين)

يوجد في سورية شركة وحيدة لإعادة التأمين هي شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، وهي شركة تحمل جنسية اتحاد الجمهوريات العربية الذي كان قائماً بين سورية ومصر وليبيا وبقي قائماً بين سورية وليبيا فقط بعد توقيع مصر لاتفاقية السلام مع العدو الإسرائيلي.

أنشئت الشركة بموجب القرار الرئاسي رقم 2 لعام 1974م الصادر عن رؤساء الجمهوريات الثلاثة، برأسمال قدره مليون دينار ليبي أي ما يعادل حينها 3,3 مليون دولار أمريكي، وارتفع رأسمالها تباعاً إلى أن وصل 50 مليون دولار أمريكي، وقد بلغت أقساطها عام 2010 ما مقداره 1,360 (مليار وثلاثمائة وستون مليون) ليرة سورية بزيادة 7,7% عن عام 2009 كما بلغت أرباحها في ذلك العام 225 مليون ليرة بزيادة تفوق 3% عن العام السابق. (الوكالة العربية السورية للأنباء - سانا - النشرة الاقتصادية 2012-1-15)

في العام 2010 حازت الشركة على تصنيف BB من وكالة التصنيف الائتماني AM BEST الأمريكية، ورغم هذا التصنيف الجيد إلا أن انخفاضه عن BBB شكل عائقاً أمام الشركة لدخول بعض الأسواق حيث تشترط العديد من الجهات الرقابية على التأمين في دول العالم أن يكون تصنيف المعيد BBB على الأقل ليتم الإسناد إليه، وهو ما تعانیه معظم شركات إعادة العربية التي لا تستطيع الحصول على هذا التصنيف لأسباب فنية وغير فنية.

الفصل الثالث: الإجراءات الواجب على المدقق الخارجي القيام بها لتقييم المخاطر والاستجابة لها

تمهيد:

المبحث الأول: متطلبات وإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر:

أولاً: متطلبات تقييم المخاطر من قبل مدقق الحسابات الخارجي.

ثانياً: إجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر.

المبحث الثاني: إجراءات التدقيق اللازمة للاستجابة للمخاطر:

أولاً: الاستجابات الكلية للمخاطر المقيمة عند مستوى البيانات المالية.

ثانياً: إجراءات التدقيق استجابة للمخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات.

ثالثاً: الإجراءات التحليلية الجوهرية رداً على المخاطر المقيمة.

الفصل الثالث

الإجراءات الواجب على المدقق الخارجي القيام بها لتقييم المخاطر والاستجابة لها

تمهيد:

أوضحت معايير التدقيق أن معظم مخاطر الأعمال قد يترتب عليها نتائج مالية تؤثر على احتمال حدوث تحريفات تتسم بالأهمية النسبية في القوائم المالية. لذلك اهتم العديد من الباحثين بفحص مدى العلاقة بين مخاطر الأعمال في الشركة محل التدقيق وطبيعة وحجم إجراءات التدقيق الواجب على المدقق الخارجي القيام بها (Fukukawa et al, 2011). حيث أن تأثير وانعكاس المخاطر التي تواجهها المنشآت على التدقيق والمدققين تتبع من إمكانية قيام مهنة التدقيق بدور فعال في إدارة هذه المخاطر، عن طريق تقييم الأساليب والإجراءات التي قررتها الإدارة للسيطرة والتحكم في هذه المخاطر (Lilley, & Salah, 1999, P.18). كما اتضح أن المدقق يقوم بتعديل تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق وفقاً لمخاطر الأعمال لدى الشركة محل التدقيق.

فقد وردت -في معيار التدقيق الدولي رقم 315 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين- إجراءات تقييم مخاطر نظام الرقابة الداخلية، وإجراءات تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، وطرق وأساليب دراسة الشركة وفهم بيئتها الداخلية بما في ذلك رقابتها الداخلية، فيجب على المدقق أن يفهم تصميم عناصر الرقابة الداخلية، ويحدد فيما إذا قد تم تنفيذها، من خلال الإجراءات بالإضافة إلى الاستفسار من موظفي الشركة. كما يجب على المدقق من خلال هذا المعيار أن يحصل على فهم لعوامل القطاع ذات العلاقة، والعوامل التنظيمية، والعوامل الأخرى الخارجية بما في ذلك إطار إعداد التقارير المالية المطبق في الشركة التي يقوم بتدقيقها. وأداء إجراءات تقييم المخاطر، لتوفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية، وعند مستوى الإثبات، حيث يجب أن تتضمن إجراءات تقييم المخاطر، استفسارات من الإدارة وآخرين داخل الشركة من المحتمل أن تكون لديهم معلومات تساعد في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية.

إذ أن عدم قيام المدقق باتباع هذه الإجراءات فسوف يواجه صعوبة في عملية التدقيق، ويؤدي إلى إبداء رأي غير صحيح.

المبحث الأول: متطلبات وإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر:

تختلف طبيعة نشاط كل شركة عن شركة أخرى، فهناك من الشركات من تكون أعمالها محفوفة بالمخاطر مما يتطلب تقدير هذا الخطر من أجل تلافي انعكاساته عليه فمثلاً يرتفع الخطر في شركات الوساطة المالية أو شركات التأمين أو الشركات التي تعمل في ظل منافسة شديدة مما يضطرها الأمر إلى تخفيض أسعار منتجاتها وبالتالي فإن هذا يؤثر على حجم الإيرادات، لذا فإنه عند القيام بتدقيق القوائم المالية ينبغي على المدقق أن يكون لديه معرفة أولية كافية والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة حتى يتمكن من تحديد وتقييم المخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة، وفي تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق عملية التدقيق (الحداد، 2008، ص. 79)

وفي ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 315 الموسوم بـ "تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها" الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، يتوجب على مدقق الحسابات أن يحصل على فهم لعوامل القطاع ذات العلاقة، والعوامل التنظيمية، والعوامل الأخرى الخارجية بما في ذلك إطار إعداد التقارير المالية المطبق في الشركة التي يقوم بتدقيقها، وأداء إجراءات تقييم المخاطر بما تتضمنه من إجراءات تقييم مخاطر نظام الرقابة الداخلية وإجراءات تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات.

وقد عرّف المعيار ذاته إجراءات تقييم المخاطر (Risk assessment procedures) بأنها: "إجراءات التدقيق التي تمّ أداؤها للحصول على فهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية وتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أم الخطأ عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات" (IFAC، 2012، P.267) وبناءً على ذلك تناولت الباحثة في المبحث النقاط التالية:

أولاً: متطلبات تقييم المخاطر من قبل مدقق الحسابات الخارجي:

يجب على المدقق قبل البدء بإجراءات تقييم المخاطر أن يحصل على فهم كافٍ للشركة وبيئتها ورقابتها الداخلية المتعلقة بالتدقيق، وعند الحصول على ذلك، يجب أن يفهم المدقق تصميم عناصر الرقابة الداخلية، ويحدد فيما إذا قد تمّ تنفيذها، وخصوصاً عنصر تقييم المخاطر. إذ أن عدم قيام المدقق باتباع هذه الخطوات سيؤدي به لمواجهة صعوبة في عملية تقييم المخاطر ومن ثم عملية التدقيق ككل، وتشمل هذه المتطلبات الأمور الآتية:

1. فهم الشركة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية:

يوجد ثلاث أسباب أساسية ليتوصل المدقق لتفهم جيد للنشاط الذي يعمل فيه العميل، وهي:

- أ. أنه يوجد بالعديد من أنشطة العمل متطلبات محاسبية خاصة يجب على المدقق أن يلم بها حتى يقيم ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها بما يتفق مع المعايير الدولية.
- ب. يستطيع المدقق أن يتعرف على أخطار النشاط التي تؤثر في تقدير المدقق لخطر التدقيق الممكن قبوله، أو أن يحدد المدقق الشركات التي يمكن له أن يدققها.
- ج. يوجد خطر طبيعي متعارف عليه عادة لدى كافة العملاء في أنشطة معينة.
- ويجب أيضاً الإلمام بالخصائص المميزة لعمل العميل والتي ينفرد بها عن الشركات الأخرى العاملة في نفس النشاط. (Arens, et al., 2012, p.236)

1,1 الشركة وبيئتها:

يجب أن يحصل المدقق على فهم لما يلي (IFAC، 2012، P.268):

1,1,1 عوامل القطاع ذات العلاقة والعوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية بما في ذلك إطار إعداد التقارير المالية المطبق:

أ. عوامل القطاع: تشمل عوامل القطاع ذات العلاقة ظروف القطاع مثل البيئة التنافسية والعلاقات بين المزود والعميل والتطورات التقنية. ومن الأمثلة على الأمور التي قد يأخذها المدقق بعين الاعتبار:

- السوق والمنافسة، بما في ذلك الطلب والقدرة وتنافس الأسعار.
- الأنشطة الدورية أو الفصلية.
- تقنية المنتجات الخاصة بمنتجات الشركة.
- تزويد الطاقة والتكلفة.

فالقطاع الذي تعمل فيه الشركة قد يتسبب في مخاطرة محددة للأخطاء الجوهرية الناجمة عن طبيعة العمل أو درجة التنظيم. حيث تلعب خصائص الصناعة ومرحلة النمو التي تمر بها من رواج أو كساد أو استقرار دور هام في تحليل مخاطر الأعمال التي تتعرض لها منشآت الأعمال. فعلى سبيل المثال، يعبر انخفاض المبيعات وقت الرواج عن احتمالات وجود مخاطر تواجه الشركة كذلك تواجه الصناعات عالية التقنية مخاطر أكبر تتعلق بتقادم المخزون السلعي، حيث يؤدي سرعة أو زيادة معدل التغير التكنولوجي في الصناعة التي تعمل فيها الشركة الخاضعة للتدقيق إلى زيادة سرعة تقادم المنتجات أو الآلات والمعدات المستخدمة في عمليات التصنيع مما قد يؤدي إلى فقدان الشركة لجزء من حصتها في السوق (البديوي وشحاتة، 2003، ص.119).

ب. العوامل التنظيمية: تتضمن العوامل التنظيمية ذات العلاقة بالبيئة التنظيمية. وتشمل البيئة التنظيمية، من بين الأمور الأخرى إطار إعداد التقارير المالية المطبق والبيئة القانونية والسياسية. ومن الأمثلة على الأمور التي قد يأخذها المدقق بعين الاعتبار ما يلي:

- المبادئ المحاسبية وممارسات القطاع المحددة.
- الإطار التنظيمي لقطاع منظم.
- التشريع والأنظمة التي تؤثر بشكل كبير على عمليات الشركة.
- الضرائب (للشركات وجهات أخرى).
- السياسات الحكومية التي تؤثر حالياً على أداء عمل الشركة مثل النقدية.
- المتطلبات البيئية التي تؤثر على القطاع وأعمال الشركة.

ويعد إجراء هذه الدراسة بشكل دقيق وموضوعي وسيلة فعالة للمدقق من أجل الحصول على فهم أفضل للأعمال والأنشطة التي تزاولها المنشأة محل التدقيق، مما يساعد المدقق في تحديد المجالات التي تمثل تهديداً أكبر وتحديد العمليات المعقدة والتي قد تكون مصدر رئيسي لمخاطر الأعمال (Lacativo, 2005, p.41).

ج. العوامل الخارجية الأخرى: تتضمن العوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر حالياً على أعمال الشركة والتي قد يأخذها المدقق بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية العامة وأسعار الفائدة وتوفر التمويل والتضخم وإعادة تقييم العملة. فيجب على المدقق أيضاً ألا يقتصر على دراسة ظروف الاقتصاد المحلي الذي تعمل في ظلّه الشركة محل التدقيق وإنما عليه أن يدرس أيضاً الظروف السائدة في الدول التي قد يكون لهذه الشركة تعاملات أو أنشطة بها. فمنشآت الأعمال لم تعد بمعزل عما يحدث في العالم، حيث أنها إما مستوردة لمدخلاتها (عناصر إنتاجها) أو مصدرة لمخرجاتها (البيدوي وشحاتة, 2003, ص.115).

1,1,2 طبيعة الشركة، تبدأ عملية التدقيق بصفة عامة بغض النظر عن موضوع التدقيق بالتعرف على الشركة محل التدقيق (Messier, 2003, P.97) بما في ذلك:

أ. عملياتها: مثل:

- طبيعة مصادر الإيرادات والمنتجات أو الخدمات والأسواق، بما في ذلك المشاركة في التجارة الإلكترونية، مثل مبيعات الأنترنت وأنشطة التسويق.
- العملاء الرئيسيون ومزودو البضائع والخدمات الهامة وترتيبات التوظيف.
- التوزيع الجغرافي وقطاعات الصناعة.
- المعاملات مع أطراف ذات علاقة.

ب. أنواع الاستثمارات: التي تقوم بها الشركة وتخطط لإجرائها، بما في ذلك الاستثمارات في

الشركات ذات الأغراض الخاصة، مثل:

- الامتلاك والتصرف بأنشطة الأعمال المخططة أو التي تم تنفيذها مؤخراً.
- الاستثمارات والتصرف في الأوراق المالية والقروض.
- الاستثمارات في منشآت غير موحدة، بما في ذلك شركات الأشخاص والمشاريع المشتركة والمنشآت ذات الغرض الخاص.

ج. ملكيتها والهيكل الإداري فيها، وطريقة هيكل الشركة وكيفية تمويلها: مثل:

- الشركات الفرعية الرئيسية والشركات الزميلة، بما في ذلك الهياكل الموحدة وغير الموحدة.
 - هيكل الدين والتسهيلات ذات العلاقة، بما في ذلك الترتيبات المالية خارج الميزانية العمومية وترتيبات الإيجار.
 - المالكون المنتفعون (المحليون والأجانب وسمعة الشركة وخبرتها).
- ويؤدي ذلك إلى تمكين المدقق من فهم فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات التي ستكون متوقعة في البيانات المالية.

لذا يلزم الحصول على فهم دقيق لجميع أنشطة وعمليات الشركة وما تتضمنه من أعمال وذلك للتعرف على طبيعة الشركة ويرتبط بذلك ضرورة قيام المدقق القائم بتدقيق إدارة مخاطر الأعمال بمتابعة أنشطة الشركة ومؤشرات الأداء الرئيسية لديها (Lindow, and Race, 2002, p.29).

1,1,3 اختيار الشركة وتطبيقها للسياسات المحاسبية: بما في ذلك أسباب التغيير. ويجب أن يقيم المدقق فيما إذا كانت السياسات المحاسبية المستخدمة في القطاع المناسب. فمن الأهمية للمدقق الخارجي الإلمام بالمتطلبات التنظيمية والسياسات المحاسبية الواردة باللوائح والقوانين (Brian, et al., 2009, P.35)، حيث أن فهم اختيار وتطبيق الشركة لسياسات محاسبية قد يشمل أمور مثل:

- الأساليب التي تستخدمها الشركة لمحاسبة المعاملات الهامة وغير العادية.
- أثر السياسات المحاسبية الهامة في النواحي التي بينها موضع خلاف أو مواضيع ناشئة والتي لا يتوفر لها إرشادات صادرة عن سلطة مختصة أو مجمع عليها.
- التغييرات في السياسات المحاسبية للشركة.
- معايير إعداد التقارير المالية والقوانين والأنظمة التي هي جديدة بالنسبة للشركة، متى وكيف ستتبنى الشركة هذه المتطلبات.

1,1,4 أهداف واستراتيجيات الشركة ومخاطر العمل ذات العلاقة:

تقوم الشركة بإجراء أعمالها في نطاق القطاع والعوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الداخلية والخارجية. وللاستجابة لهذه العوامل تقوم إدارة الشركة أو أولئك المكلفين بالرقابة بتحديد الأهداف والتي هي الخطط العامة للشركة. وتعتبر هذه الاستراتيجيات الأساليب التي تنوي الشركة من خلالها تحقيق أهدافها. وتتغير استراتيجيات وأهداف الشركة بمرور الوقت، إذ يقسم بعض الباحثين استراتيجيات إدارة المخاطر إلى أربعة استراتيجيات أساسية، هي (Chance, 2004, P.36):

- استراتيجية تجنب المخاطر.
 - استراتيجية قبول المخاطر.
 - استراتيجية التأمين ضد المخاطر.
 - استراتيجية تدنية (تخفيض) المخاطر.
- وبطبيعة الحال تقوم إدارة الشركة باختيار الاستراتيجية الملائمة لها وفقاً لطبيعة ونوعية المخاطر التي تتعرض لها، وحجم الموارد المتاحة للشركة (Pathak, 2005, P.571).
- إن مخاطرة العمل أوسع من مخاطرة الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بالرغم من أنها تشمل الأخطاء الجوهرية. وقد تنجم مخاطرة العمل من التغيير أو التعقيد. كما أن عدم إدراك الحاجة للتغيير قد تسبب أيضاً في نشوء مخاطرة، وقد ينشأ التغيير على سبيل المثال من:
- تطوير منتجات أو خدمات جديدة قد تفشل؛
 - سوق غير مناسب لدعم المنتج أو الخدمة حتى لو تم تطويره بنجاح؛
 - عيوب في المنتج أو الخدمة قد ينجم عنها التزامات ومخاطرة في السمعة.
- وبما أن معظم مخاطر العمل سيكون لها في النهاية نتائج مالية فإن فهم مخاطر العمل التي تواجه الشركة تزيد من احتمالية تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية، ولذلك فإن لها أثر على البيانات المالية. ومع ذلك، فإن المدقق ليس مسؤولاً عن تحديد أو تقييم جميع مخاطر العمل لأنه ليست جميع مخاطر العمل تؤدي إلى حدوث مخاطر أخطاء جوهرية. وبهذا يتم تحديد لب عمل المدقق الخارجي ومهمته بتقييم مخاطر الأعمال في الشركة (Hermanson, 2003, p.43).
- فمن الأمثلة على الأمور التي يمكن أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند الحصول على فهم الأهداف واستراتيجيات ومخاطر العمل ذات العلاقة للشركة التي قد تنتج عنها مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ما يلي:
- التطورات في القطاعات (قد تكون هناك مخاطرة محتملة متعلقة بالعمل فعلى سبيل المثال ليس لدى الشركة الموظفين والخبرة للتعامل مع التغييرات في القطاع).

- المنتجات والخدمات الجديدة (قد تكون هناك مخاطرة محتملة متعلقة بالعمل، فعلى سبيل المثال وجود التزامات زائدة على المنتجات).
 - التوسع في العمل (قد تكون هناك مخاطرة محتملة متعلقة بالعمل، فعلى سبيل المثال لم يتم تقدير الطلب بدقة).
 - متطلبات محاسبية جديدة (قد تكون هناك مخاطرة محتملة متعلقة بالعمل فعلى سبيل المثال تنفيذ غير مكتمل أو غير مناسب، أو تكاليف زائدة).
 - متطلبات تنظيمية (قد تكون هناك مخاطرة محتملة متعلقة بالعمل فعلى سبيل المثال وجود مخاطرة قانونية زائدة).
 - متطلبات تمويل حالية ومتوقعة (قد تكون هناك مخاطرة محتملة متعلقة بالعمل فعلى سبيل المثال خسارة التمويل بسبب عدم قدرة الشركة على تلبية المتطلبات).
 - استخدام تقنية المعلومات (قد تكون هناك مخاطرة محتملة متعلقة بالعمل فعلى سبيل المثال عدم توافق الأنظمة والعمليات).
 - آثار تنفيذ استراتيجية، وبشكل خاص أية آثار تؤدي إلى متطلبات محاسبية جديدة (قد تكون هناك مخاطرة محتملة متعلقة بالعمل فعلى سبيل المثال التنفيذ الغير مكتمل أو الغير مناسب).
- ومن الممكن أن يكون لمخاطرة عمل نتيجة فورية بحدوث مخاطرة أخطاء جوهرية في فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات عند مستوى الإثبات أو البيانات المالية. فعلى سبيل المثال قد تزيد مخاطرة العمل الناجمة عن قاعدة عملاء مقاولين من مخاطرة الأخطاء الجوهرية المرتبطة بتقييم الذمم المدينة. ومع ذلك، فإن نفس المخاطرة بالاشتراك مع اقتصاد مقاولات بشكل خاص قد يكون لها نتائج على المدى الطويل، حيث يأخذها المدقق في الاعتبار عند تقييم مدى مناسبة فرضية الشركة المستمرة. إن اعتبار المدقق أنه سينجم عن مخاطرة العمل أخطار جوهرية في ظل ظروف الشركة. فالهدف الرئيسي من عملية التعرف على الشركة محل التدقيق وبيئتها، هو تحديد وتقييم مخاطر الأعمال التي تواجه الشركة (مصطفى، 2001، ص. 249، 250).
- حيث تقوم الإدارة عادة بتحديد مخاطر العمل وتطوير أساليب لتناولها. وعملية تقييم المخاطر هذه تقيّد جزءاً من الرقابة الداخلية، وستتم مناقشته لاحقاً كعنصر من عناصر الرقابة الداخلية.

1,1,5 قياس ومراجعة الأداء المالي للشركة:

إن قياسات الأداء سواء كانت خارجية أو داخلية تُحدث ضغوطاً على الشركة، وهي بدورها قد تحفز الإدارة على اتخاذ إجراءات لتحسين أداء العمل أو إظهار البيانات المالية بشكل غير صحيح. وبالتالي، يساعد المدقق على فهم قياسات أداء الشركة باعتبار فيما إذا كانت قد نجمت

عن هذه الضغوط إجراءات للإدارة قد تزيد من مخاطر الأخطاء الجوهرية. مثلاً إذا كان نمو وريح الشركة سريعين بشكل غير عادي عند مقارنة ذلك مع نمو أو ربح الشركات الأخرى في نفس القطاع. فهذه المعلومات، بشكل خاص، إذا جُمعت مع عوامل أخرى مثل المكافأة على أساس الأداء أو التعويض التشجيعي قد تدل على المخاطر المحتملة بانحياز الإدارة عند إعداد البيانات المالية.

ويؤكد البعض على أهمية هذه المرحلة، حيث يشير إلى وجود مجموعة من الاستفسارات التي يجب أخذها في الاعتبار قبل القيام بعملية التدقيق، وتعتبر هذه الاستفسارات ضرورية لإجراء عملية التخطيط للتدقيق وأهمها (Andersen, Arthur. 2001):

- هل يفهم العاملون العمليات التشغيلية كما هي فعلاً؟
- هل يتم التشغيل والأداء وفقاً لما يرغبه ويتوقعه العميل وأصحاب المصالح في الشركة، وإذا لم يكن الأمر كذلك فكيف يمكن تحسين التشغيل لإشباع الرغبات والوفاء بالتوقعات؟
- هل أهداف التشغيل ملائمة للجميع، وهل الأهداف متسقة مع استراتيجية الشركة وهل هذه الأهداف أهداف تنافسية؟
- ما هي المخاطر الداخلية والخارجية الهامة التي تهدد القدرة على تحقيق أهداف التشغيل وما هي مصدرها من داخل أم من خارج الشركة؟
- كيف يتم التنسيق بين الأهداف؟ وكيف يتم تطبيق مقاييس الأداء؟ وهل يوجد انحراف في الأداء؟
- هل يوجد في المنشأة نظام للمعلومات يفي بمتطلبات عملية التدقيق.

2,1 الرقابة الداخلية للشركة:

وفي أيلول/1992/ صدر تقرير (Committee of Sponsoring Organizations) COSO ولجنة COSO هي إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA (American Institute of Certified Public Accountants) وعن لجنة Treadway، هذا التقرير بعنوان: الإطار المتكامل للرقابة الداخلية Internal Control- Integrated Framework وقد عرّف هذا التقرير الرقابة الداخلية بأنها: " العملية التي يتمّ تصميمها لتوفير تأكيد مناسب عن فعالية وكفاءة عمليات التشغيل وإمكانية الثقة في القوائم المالية وبالالتزام بالقوانين واللوائح، وهي عملية تتأثر بمجلس الإدارة، والإدارة، والأفراد الآخرين، ويتمّ تصميمها لإعطاء تأكيد معقول وليس تأكيداً مطلقاً بخصوص تحقيق الأهداف التالية:

أ- الاعتماد على القوائم المالية.

ب- التحقق من كفاءة وفعالية التشغيل.

ج- التحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح " (COSO. 1992, p.9).

ويلزم أن يغطي الفحص جميع نظم الرقابة، بما تتضمنه من نظم رقابة مالية Financial وتشغيلية Operational والتزام Compliance وإدارة المخاطر Risk Management وقد أكد الإرشاد الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز أن نظام الرقابة الداخلية السليم Sound System وفحص مدى فعاليته يجب أن يتم في ضوء قدرته على مواجهة المخاطر Risk Based Approach - وينبع هذا من دور نظام الرقابة الداخلية الرئيسي في إدارة المخاطر (The Institute of Chartered Accountants in England&Wales, 1999, pars. 3,9

فيجب أن يحصل المدقق على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق.

إن النظام السليم للرقابة الداخلية يعتمد على تقييم كامل ومنتظم لطبيعة ونطاق المخاطر كما أن الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية هو المساعدة في إدارة ومتابعة المخاطر بشكل ملائم مفضلاً ذلك عن استبعادها. لذا عند وضع نظام رقابة داخلية فعال، يلزم مراعاة العناصر التالية (The Institute of Chartered Accountants in England&Wales, 1999, par. 17):

- طبيعة ومدى المخاطر التي تواجه الشركة.
- حدود وأنواع المخاطر التي ينظر إليها على أنها مقبولة من قبل الشركة وتحديد:
 - احتمالية حدوث المخاطر.
 - مدى قدرة الشركة على تخفيض حدوث المخاطر وتأثيرها على المخاطر التي وقعت.
 - تكلفة نظم الرقابة الخاصة بالتشغيل مقارنة بالفائدة من إدارة المخاطر المرتبطة بها.

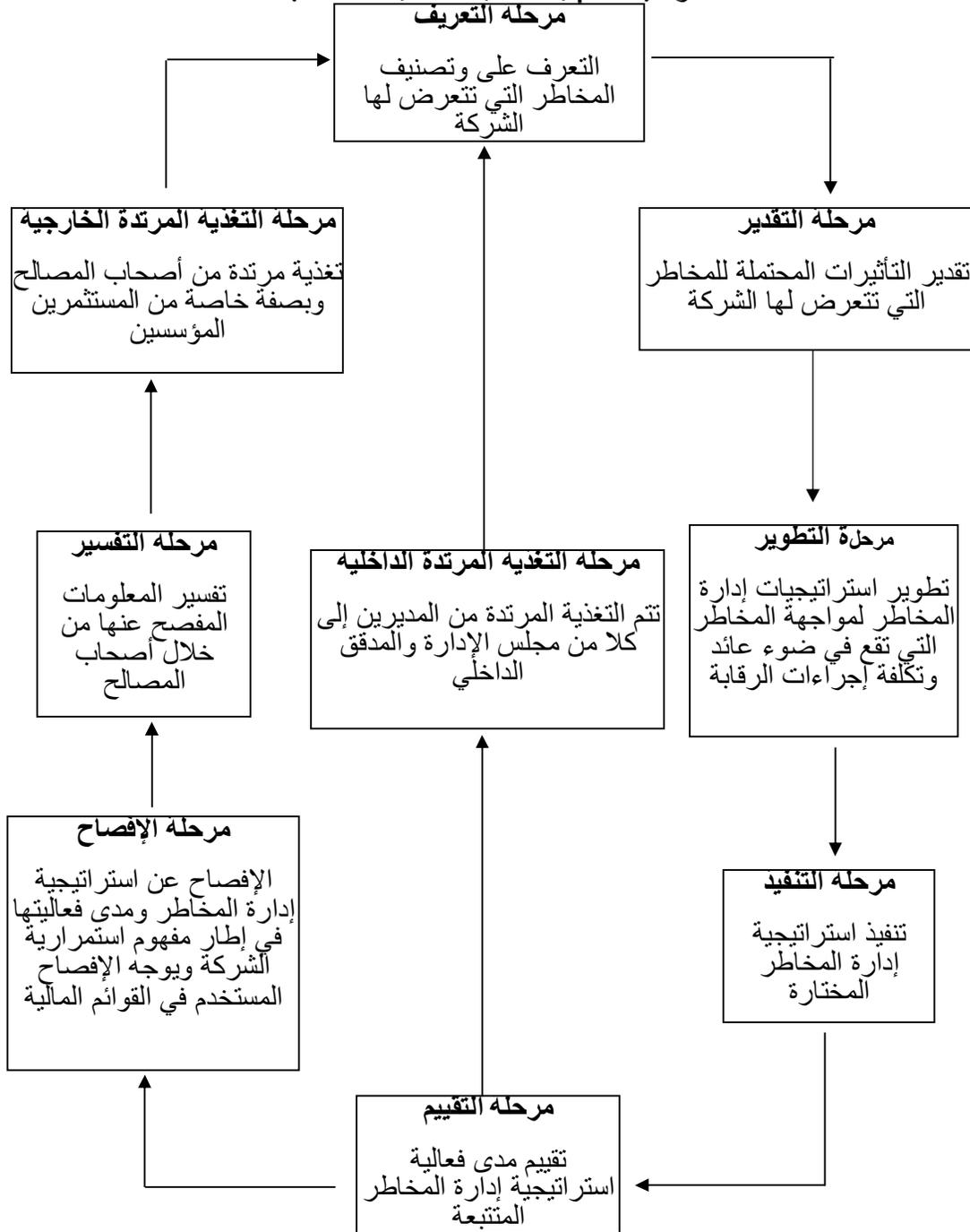
2. عملية تقييم المخاطر كعنصر من عناصر الرقابة الداخلية:

يمثل تقدير خطر التقرير المالي تعريف الإدارة وتحليلها للأخطار الخاصة بإعداد القوائم المالية بما يتفق مع معايير إعداد التقارير المالية. ويختلف تقدير الإدارة للخطر، ولكنه يرتبط بشكل وثيق مع تقدير المدقق للخطر. حيث تقوم الإدارة بتقييم الأخطار كجزء من تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتقليل الأخطاء والمخالفات. ويقيم المدققون الأخطار لتحديد حجم الأدلة الضروري في التدقيق. فإذا قامت الإدارة بتقدير فعال للأخطار واستجابت لها على نحو مناسب، سيقوم المدقق بالتالي بجمع عدد أقل من الأدلة بالمقارنة مع حالة فشل الإدارة في التعرف على أو الاستجابة للأخطار الهامة (Arens, et al., 2012, p.317) حيث أصبحت المهمة الأساسية للمدققين الخارجيين عند فحص نظم الرقابة الداخلية هو تقييم مدى قدرتها على مواجهة ما قد تتعرض له الشركات من مخاطر أعمال. كما أصبح المدققين الخارجيين مطالبون بالإفصاح عن نتائج هذا التقييم، وتغيرت بؤرة تركيز

نظم الرقابة الداخلية في الشركات لتركز على مخاطر الأعمال. ويمكن بيان ذلك من خلال الشكل التالي والذي يعرض الإطار الفكري للرقابة الداخلية (Solomon, et al. , 2000, p.452).

الشكل رقم (3): الإطار الفكري للرقابة الداخلية

المصدر: (Solomon, et al. , 2000, p.452).



فيجب أن يحصل المدقق على فهم فيما إذا كانت الشركة تملك عملية لما يلي (IFAC, 2012, P.270):

- أ. تحديد مخاطر العمل المتعلقة بأهداف إعداد التقارير المالية؛
- ب. تقدير أهمية المخاطر؛
- ج. تقييم احتمال حدوثها؛
- د. اتخاذ القرارات لمعالجة هذه المخاطر.

تشكل عملية تقييم المخاطر للشركة الأساس لكيفية تحديد الإدارة للمخاطر التي ستتم إدارتها. فالمدقق يقوم بفحص وتقييم كفاءة تصميم نظام إدارة المخاطر للتأكد من أن ذلك النظام يغطي كل مناطق الخطر الداخلية والخارجية، وأن المؤشرات المستخدمة لتحديد المخاطر ملائمة، وأنه يتم استخدام أساليب مناسبة لتحديد وتقدير حجم المخاطر، ويتم توصيل النتائج للمسؤولين في الوقت المناسب، بالإضافة إلى فحص كفاءة تشغيل نظام إدارة المخاطر (Haniffa & Hudaib, 2006, p.1034-1062).

وإذا كانت عملية تقييم المخاطر للمنشأة مناسبة للظروف بما في ذلك طبيعة وحجم وتعقيد الشركة، فإنها تساعد المدقق في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية. وإن اعتبار فيما إذا كانت عملية تقييم المخاطر للشركة مناسبة للظروف هي مسألة حكم. فإذا نفذت الشركة مثل هذه العملية، يجب أن يحصل المدقق على فهم لها والنتائج المتعلقة بها.

ويحدد المدقق مخاطر الأخطاء الجوهرية التي عجزت الإدارة عن تحديدها، فيجب أن يقيم المدقق فيما إذا كانت هناك مخاطر ذاتية من النوع الذي كان يجب تحديده من خلال عملية تقييم مخاطر الشركة. وفي حال وجود مثل هذه المخاطرة، فإنه يجب أن يحصل المدقق على فهم أسباب فشل تلك العملية في تحديد المخاطرة ويقيم فيما إذا كانت العملية مناسبة لظروفها أم إذا تم تحديدها إذا كانت هناك نواحي ضعف هامة في الرقابة الداخلية في عملية تقييم الشركة للرقابة. أما إذا لم تنفذ الشركة مثل هذه العملية أو كان لديها عملية خاصة، فإنه يجب أن يناقش المدقق مع الإدارة فيما إذا قد تم تحديد مخاطر العمل المتعلقة بأهداف إعداد التقارير المالية وكيف قد تم تناولها. كما يجب أن يقيم المدقق فيما إذا كان غياب عملية تقييم مخاطر موثقة أمراً مناسباً أو محدد في الظروف أو يمثل نواحي ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية للشركة.

فتقييم المخاطر كعنصر من عناصر الرقابة الداخلية هو نشاط تقييمي تقوم به الإدارة، حيث يتم تحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة بإعداد البيانات المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية، ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد طرق الاستجابة لهذه المخاطر بما يساعد في تخفيف آثارها على البيانات المالية. (الذنيبات، 2012، ص. 179)

هذا وقد ورد في ملحق معيار التدقيق الدولي رقم 315 عن عملية تقييم المخاطر للشركة كعنصر من عناصر الرقابة الداخلية ما يلي (IFAC، 2012، P.295):

لأغراض إعداد التقارير المالية، فإن عملية تقييم المخاطر للشركة تشمل الكيفية التي تحدد بها الإدارة المخاطر المتعلقة بإعداد البيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية الذي ينطبق على الشركة، وتقدر أهميتها وتقيم احتمال وقوعها وتقرر الإجراءات للاستجابة لها ولإدارتها والنتائج المتعلقة بذلك. فعلى سبيل المثال قد تتناول عملية تقييم المخاطر للشركة الكيفية التي تعتبر الشركة فيه احتمالاً لوجود معاملات غير مسجلة أو تحدد وتحلل التقديرات الهامة المسجلة في البيانات المالية. ويؤكد البعض على أهمية هذه النقطة بقوله إن المدقق يجب ألا يكتفي بعملية تحديد واختبار مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة لمواجهة مخاطر الأعمال، بل أن الأكثر أهمية من ذلك هو تقييم الأسلوب الذي اتبعته الشركة في إدارة مخاطرها من منطلق أن نظم الرقابة لا تتضمن النجاح بالضرورة (McNamee, 2007, p.23).

فيجب أن يستخدم فريق التدقيق طرقاً مبتكرة Innovative Methods لفحص الأسلوب الذي تم به تحديد وتقييم وإدارة الشركة للمخاطر التي تتعرض لها من أجل تحسين هذا الأسلوب (Lindow, and Race, 2002, p.28).

حيث تشمل المخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية الموثوقة الأحداث والمعاملات والظروف الخارجية والداخلية التي قد تحدث وتؤثر بشكل عكسي على قدرة الشركة على مباشرة وتسجيل ومعالجة وإعداد البيانات المالية بما يتفق مع إثباتات الإدارة في البيانات المالية. كما يمكن للإدارة إصدار خطط أو برامج أو إجراءات لتتناول مخاطر معينة، أو قد تقرر قبول مخاطرة بسبب التكلفة أو اعتبارات أخرى. وقد تنشأ المخاطر أو التغيير بسبب الظروف مثل ما يلي (IFAC، 2012، P.309):

- تغيرات في البيئة التشغيلية: يمكن أن تؤدي التغيرات في البيئة التنظيمية أو التشغيلية إلى تغيرات في الضغوط التنافسية والمخاطر المختلفة إلى حد كبير.
- الموظفون الجدد: قد يكون للموظفين الجدد تركيزاً أو فهماً مختلفاً للرقابة الداخلية.
- نظم المعلومات الجديدة أو المجددة: يمكن أن تغير التغيرات الهامة والسريعة في نظم المعلومات المخاطرة الخاصة بالرقابة الداخلية.
- النمو السريع: يمكن للتوسع الكبير والسريع في العمليات أن يجهد الرقابة ويزيد من مخاطر حدوث تعطل في الرقابة.
- التقنية الجديدة: قد يغير إدخال تقنيات جديدة في عمليات الإنتاج أو نظم المعلومات من المخاطرة المرتبطة بالرقابة الداخلية.

- النماذج والمنتجات والأنشطة الجديدة: إن الدخول في مجالات عمل أو معاملات للشركة لها خبرة ضئيلة بها قد يدخل مخاطر جديدة مرتبطة بالرقابة الداخلية.
- إعادة هيكلة الشركة: قد يصاحب إعادة الهيكلة تخفيضات في الموظفين وتغييرات في الإشراف وفضلاً للمهام مما قد يغير من المخاطرة المرتبطة بالرقابة الداخلية.
- عمليات أجنبية موسعة: يحمل التوسع في عمليات أجنبية أو امتلاكها مخاطر جديدة، وكثيراً ما تكون تلك المخاطر ذات أثر على الرقابة الداخلية، وعلى سبيل المثال مخاطر إضافية أو معدلة من معاملات صرف العملات الأجنبية.
- الإصدارات المحاسبية الجديدة: قد يؤثر تبني مبادئ محاسبية جديدة أو تغيير المبادئ المحاسبية على المخاطر عند إعداد البيانات المالية.

وباختصار فإن تقييم مخاطر الأعمال وإدارتها تساعد الشركة في الوصول إلى المكانة التي ترغبها وتجنبها الإخفاقات والأزمات على مدار حياتها (Hall & Singleton, 2004, p.22).

وختاماً لهذه المرحلة، ترى الباحثة أن مصادر المعلومات المختلفة التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات المطلوبة، قد لا تكون كافية وملائمة ومقنعة، كما أن إمكانية الحصول على المعلومات تختلف باختلاف نوع المدقق القائم بتقييم مخاطر الأعمال: فإذا كان المدقق الداخلي للشركة هو القائم بتقييم المخاطر، لن يكون من الصعب عليه حصوله على جميع المعلومات التي يحتاج إليها أو معظمها، حيث أنه موظف بالشركة ومن المحتمل . إن لم يكن من المؤكد . أن تكون لديه هذه المعلومات بالفعل. أما في حال كون المدقق الخارجي هو الذي يقوم بالتقييم سواء كان المدقق الخارجي الحالي أو السابق، فإنه هو الآخر سيتمكن من الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها في ضوء خبرته السابقة بالشركة، ومن المحتمل أن تكون لديه مجموعة من المعلومات التي قد تكون كافية لتقييم المخاطر. ولكن سوف يمتاز المدقق الحالي عن السابق في أن المدقق الخارجي الحالي سوف تكون لديه المعلومات الأدق والأحدث والأكثر ملاءمة من منطلق أنه يعايش الوضع الحالي للشركة. أما إذا كان المدقق خارجياً ويقوم بالتعامل مع الشركة لأول مرة فإنه سيكون في وضع أصعب مقارنة بالحالتين السابقتين، حيث لا توجد لديه معلومات مسبقة أو خلفية واسعة عن الشركة، وقد تكون معلوماته عنها معدومة، إلا إذا كانت لديه خلفية بسيطة عنها تم اكتسابها من خلال المصادر العامة التي قد تتاح له ومن خلال المقابلات التي تتم مع بعض العاملين وغير ذلك.

ثانياً: إجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر:

ترجع أهمية تقييم مخاطر الشركات بطبيعة الحال، إلى تحديد نوعيتها وكيفية قياسها وتقييم احتمالات وقوعها وتكرارها، ومن ثم تقييم الآثار الناتجة عنها، مع تقييم مدى وجود خطط كافية وفعالة

لدى إدارة الشركة لإدارة هذه المخاطر والتغلب عليها، أو تقليل حدة الآثار المترتبة على وقوعها بقدر الإمكان (Elliott & Jacobson, 2002, p.69-80)

ولا شك أن هذا الأمر يتطلب - بالإضافة لفريق إدارة الشركة - من المدقق أن يكون لديه فهم كاف وجيد للمخاطر التي تؤثر على منشأة الأعمال. وهذا يترتب عليه أن يكون على إطلاع ومعرفة دقيقة بالعمليات والأنشطة داخل الشركة، وهو ما جعل بعض الباحثين يدعو إلى ضرورة رفع مستوى التدريب الذي ينبغي أن يحصل عليه المدقق في مجال تحليل المخاطر.

ولعدم الخلط بين دور إدارة الشركة ودور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر في الشركة، يوضح الجدول التالي رقم (3)، خطوات عملية إدارة المخاطر وتقييم مدى فعاليتها من ناحيتي إدارة الشركة والمدقق الخارجي: (Knechel, et al.,2007, p.36)

جدول رقم(3): خطوات تقييم المخاطر من قبل الإدارة والمدقق الخارجي

خطوات عملية إدارة المخاطر	مسؤولية إدارة الشركة	دور المدقق الخارجي
(1)تقييم المخاطر	- القيام بتحديد حجم ونوعية المخاطر التي قد يكون لها أثر سلبي على أداء الشركة. - القيام بتقييم كل نوع من أنواع هذه المخاطر تبعاً لاحتمالات حدوثه وحجم تأثيره على الشركة.	- القيام بتقييم مدى نجاح الإدارة في تحديد جميع أنواع المخاطر التي قد يكون لها أثر جوهري على أداء الشركة نظراً لأن المخاطر التي تأخذها الإدارة في الاعتبار لن يتم إدارتها بفعالية.
(2)الاستجابة للمخاطر	- القيام باختيار الاستراتيجية المناسبة لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر من وجهة نظر الإدارة (مثل: تجنب المخاطر أو قبولها أو العمل على تقليل آثارها).	- القيام بتقييم مدى قدرة الإدارة على اختيار الاستراتيجية الملائمة لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي تواجه الشركة. - القيام بتقييم فعالية الإجراءات المطبقة من الإدارة لتحقيق هذا الهدف.
(3)لاعتماد على المعلومات	- الحرص على تصميم نظام المعلومات الذي يوفر معلومات كافية عن احتمال حدوث كل نوع	- القيام بتقييم مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات في خطط إدارة المخاطر.

	من أنواع المخاطر ، وأهمية كل نوع طبقاً للآثار المتوقعة لحدوث كل منها.	
(4) نتائج الأداء	- إنتاج معلومات بصفة دورية عن نتائج تطبيق خطط واستراتيجيات إدارة المخاطر .	- القيام بتقييم مدى نجاح الإدارة في السيطرة على المخاطر وإدارتها بفعالية.
(5) رد فعل الإدارة (التغذية الراجعة)	- تفاعل الإدارة مع التغيرات المستمرة في بيئة العمل المحيطة بالمنشأة. - الأخذ في الاعتبار المخاطر المختلفة التي تظهر باستمرار. - إعادة النظر في مدى ملائمة الاستراتيجيات والإجراءات التي تتبع لإدارة هذه المخاطر.	- القيام بتقييم مدى قدرة الشركة على التفاعل مع التغيرات المستمرة في بيئة عمل الشركة، ومدى مرونتها في التعامل مع الأنواع المختلفة من المخاطر التي تواجهها باستمرار.

المصدر : (Knechel, et al.,2007, p.36)

حيث يبدأ المدقق بدراسة أهداف الشركة والمخاطر التي تحيط بها، والتي قد توقعها عن تحقيق هذه الأهداف. ثم يقوم بعد ذلك بتقييم الاستجابة وطريقة التعامل مع هذه المخاطر.

حيث يجب أن تتضمن إجراءات تقييم المخاطر ما يلي (IFAC، 2012، P.276):

1. استفسارات من الإدارة وآخرين داخل الشركة:

يحصل المدقق على كثير من المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الاستفسارات من الإدارة وأولئك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية. ومع ذلك فإنه قد يحصل المدقق على معلومات أو منظور مختلف في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال الاستفسارات من الآخرين ضمن الشركة والموظفين الآخرين الذين لهم مستويات مختلفة من الصلاحية. فعلى سبيل المثال:

- الاستفسارات الموجهة إلى أولئك المكلفين بالرقابة قد تساعد المدقق في فهم البيئة التي يتم فيها إعداد البيانات المالية.

- الاستفسارات الموجهة إلى موظفي التدقيق الداخلي قد توفر معلومات حول إجراءات التدقيق الداخلي التي تم أداؤها خلال السنة فيما يتعلق بتصميم وفاعلية الرقابة الداخلية في الشركة وفيما إذا كانت الإدارة قد استجابت بشكل مرض لأية نتائج تم التوصل إليها من هذه الأنشطة.
 - الاستفسارات من الموظفين المشاركين في مباشرة أو معالجة أو تسجيل معاملات معقدة أو غير عادية قد تساعد المدقق في تقييم مدى مناسبة اختبار وتطبيق سياسات محاسبية معينة.
 - الاستفسارات الموجهة للمستشار القانوني الداخلي قد توفر معلومات حول أمور مثل المقاضاة والامتثال للقوانين والأنظمة والمعرفة بالاحتيايل أو الاشتباه بالاحتيايل الذي يؤثر على الشركة والضمانات والالتزامات بعد البيع والترتيبات (مثل المشاريع المشتركة) مع شركاء العمل ومعنى شروط العقد.
 - الاستفسارات الموجهة إلى موظفي التسويق أو المبيعات قد توفر معلومات حول التغيرات وفي استراتيجيات التسويق للشركة أو اتجاهات البيع أو الترتيبات التعاقدية مع عملائها.
- فاستكمالاً لعملية تقييم الإدارة، فإنه يكون مقبولاً تكليف المدقق الخارجي بتدقيق ما اتخذته الإدارة لمواجهة ما تتعرض له من مخاطر أعمال. وفي تأكيد لذلك، فقد أكدت إحدى الدراسات على أن المدقق الخارجي يجب ألا يقتصر دوره وتركيزه واهتمامه على التقرير المالي، بل يجب أن يعطي عناية خاصة لمخاطر الأعمال المرتبطة بنشاط وأعمال العميل خاصة المخاطر الاستراتيجية أو ذات التأثير القوي (Eilifsen, et al., 2001, p.195).
- ويحصل المدقق عن طريق الاستفسارات على المعلومات من العميل وموظفيه، وقد تتعلق هذه الاستفسارات بنظام الرقابة الداخلية من حيث التحقق من وجود السياسات والإجراءات الواضحة التي تؤدي إلى توفير جميع متطلبات الرقابة الداخلية، وقد تتعلق هذه الاستفسارات بالالتزامات المحتملة والأحداث العادية واللاحقة وأية أمور أخرى (الذنيبات، 2012، ص.206).
- حيث يتم من خلال الاستفسار الحصول على معلومات كتابية أو شفوية من العميل كرد على أسئلة المدقق. وعلى الرغم من أنه يتم التوصل إلى قدر معقول من الأدلة عن طريق الاستفسار، فلا يمكن النظر إلى الاستفسار كدليل حاسم لأنه لا يتم التوصل إليه من مصدر محايد ويمكن أن يوجد بهذه المعلومات تحيز لصالح العميل. وبالتالي، عندما يحصل المدقق على دليل عن طريق الاستفسار، فمن الضروري أن يحصل على أدلة أخرى تدعمه من خلال تنفيذ إجراءات أخرى. وللتوضيح، إذا أراد المدقق أن يحصل على معلومات عن طريق تسجيل ورقابة العمليات المحاسبية لدى العميل، يجب عليه أن يبدأ بتوجيه الأسئلة للعميل عن الكيفية التي يعمل من خلالها نظام الرقابة الداخلية. وفيما بعد يؤدي المدقق اختبارات التدقيق باستخدام التوثيق

والملاحظة لتحديد ما إذا كانت هذه العمليات قد تم تسجيلها وصرح بها وفقاً لمتطلبات الرقابة الداخلية (Arens, et al., 2012, p.320).

2. الإجراءات التحليلية:

عرض معيار التدقيق الدولي رقم 520 الإجراءات التحليلية وعرفها على أنها: (IFAC، 2012، P.436):

"تقييمات المعلومات المالية من خلال تحليل دراسة العلاقات المقبولة بين البيانات المالية وغير المالية. وتشمل الإجراءات التحليلية أيضاً تحقيقاً يعد ضرورياً لتحديد التقلبات أو العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو المختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير".

كما ورد في معيار التدقيق الدولي رقم 315 أن الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر تتضمن ما يلي (IFAC، 2012، P.276,278):

- قد تحدد الإجراءات التحليلية التي تم تأديتها كإجراءات لتقييم المخاطر جوانب الشركة التي لم يكن المدقق على علم بها وقد تساعد في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لوضع أساس لتصميم وتطبيق الردود على المخاطر المقيمة. وقد تتضمن الإجراءات التحليلية التي تم تأديتها كإجراءات لتقييم المخاطر معلومات مالية وغير مالية، ومنها على سبيل المثال، العلاقة بين المبيعات والمساحة المخصصة للبيع أو حجم السلع المباعة.
- قد تساعد الإجراءات التحليلية في تحديد وجود معاملات أو أحداث غير عادية، ومبالغ ونسب واتجاهات قد تشير إلى أمور لها دلالات بالنسبة للتدقيق. وقد تساعد العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي قام المدقق بتحديدتها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وخاصة مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال.
- ومع ذلك فإنه عندما تستخدم الإجراءات التحليلية بيانات مجمعة عند مستوى عالٍ (وهذا هو الوضع مع الإجراءات التحليلية التي تم أداؤها كإجراء تقييم للمخاطر) فإن نتائج الإجراءات التحليلية توفر فقط دلالة مبدئية واسعة حول ما إذا كان هناك خطأ جوهري، وتبعاً لذلك، فإن اعتبار المعلومات الأخرى التي جمعت لتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية إلى جانب نتائج مثل هذه الإجراءات التحليلية قد تساعد المدقق في فهم تقييم نتائج الإجراءات التحليلية.
- فالإجراءات التحليلية تتألف من عمليات تقييم المعلومات المالية التي يحصل عليها مدقق الحسابات عن طريق العلاقات الموضوعية والسببية التي يمكن التنبؤ بها من خلال البيانات المالية وغير المالية، والتي تشمل المقارنات البسيطة (مقارنة السنة الحالية مع السنة السابقة) حتى استخدام

النماذج المعقدة التي تتضمن العديد من العلاقات والعناصر "تحليل الانحدار" . (Ramos, 2006, p.39)

بعض الأمثلة عن الإجراءات التحليلية التي تقود المدقق إلى توسيع إجراءات التدقيق بعد تحديد مواقع الخطر في الشركة لتقييمه:

- التحليل الأفقي لقائمة الدخل يمكن أن يشير إلى أن بعض البنود، مثلاً مصاريف البيع، هي أعلى بشكل غير عادي منه في الفترة السابقة. وهذا يمكن أن يقود المدقق إلى زيادة التركيز على تدقيق مصاريف البيع.
 - التحليل العمودي لقائمة الدخل يمكن أن يشير إلى أن تكلفة المبيعات إلى المبيعات مرتفعة بالمقارنة إلى السنة (السنوات) السابقة.
 - مقارنة معدل دوران المدينين مع معدل الصناعة يمكن أن يشير إلى انخفاض في معدل الدوران بشكل غير معقول، وهذا قد يقود المدقق إلى التركيز بشكل أكبر على التغيرات التي أدت إلى هذا الفرق.
 - التدفقات النقدية إلى إجمالي الديون يمكن أن تكون انخفضت بشكل ملفت للنظر، وهذا يشير إلى تراجع في القدرة على الوفاء بالالتزامات المتداولة، وقد يقود المدقق إلى تفحص التغيرات التي أدت إلى هذا الانخفاض.
 - انخفاض نسبة السيولة السريعة يمكن أن يشير إلى تراجع قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من خلال الأصول سريعة السيولة.
- حيث يتم من خلال الإجراءات التحليلية استخدام المقارنات والعلاقات لتحديد مدى منطقية رصيد حساب ما أو أي بيان آخر، ومثلاً، يمكن مقارنة نسبة هامش المساهمة الإجمالي في السنة الحالية مع النسبة في السنة السابقة. وقد يرغب المدقق في مقارنة البيانات المالية للعميل بتلك الخاصة بصناعة العميل، ومعايير الصناعة أو المعايير القطاعية هي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية وغيرها لأغراض القياس أو التقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط (شاكر، 2000، ص.84)، ومع ذلك فقد تكون المقارنات غير فعالة-فيما يخص الكيان المنوع الأنشطة- إلا إذا قارن المدقق بيانات قطاع العميل ببيانات الصناعة المناسبة (حمادة، 2005، ص.354). كما تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة العلاقات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة، ككلف المرتبات مع عدد الموظفين، ولقد أدركت منشآت التدقيق مؤخراً الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار المعلومات غير المالية عند أداء عملية التدقيق، ولذلك تم تنظيم المنشآت

حسب التخصص في صناعة العميل، اعتقاداً بأن ذلك سوف يشجع على معرفة أكبر بظروف عمل العميل، وبالتالي تعزيز فعالية وكفاءة عملية التدقيق (حامد، 2004، ص.83)، وتعد العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية ذات أهمية خاصة لمدقق الحسابات، وسبب ذلك هي الحقيقة القائلة أن البيانات غير المالية تحدد أو تؤكد البيانات المالية بشكل مستقل، وأن العلاقة من هذا النوع تزود المدقق بدرجة عالية من التأكد (الرباعي، 2006، ص.74).

ويمكن أن تكون الإجراءات التحليلية هي الدليل الوحيد المطلوب في حالة الحسابات التي ليس لها أهمية نسبية. أما فيما يتعلق بالحسابات الأخرى، فيمكن أن يتم تخفيض حجم الأدلة الأخرى عندما تشير الإجراءات التحليلية إلى منطوية رصيد الحساب. وفي بعض الحالات تستخدم الإجراءات التحليلية في عزل حسابات أو عمليات مالية يجب أن يتم فحصها على نحو متعمق لتقرير ما إذا كانت هناك خطوات أخرى يجب القيام بها للتحقق. ومثلاً، يتم مقارنة مصروف الصيانة الإجمالي بالفترة الحالية مع نفس المصروف للفترة السابقة وفحص الفرق، فإذا كان معنوياً، يجب التعرف على سبب الزيادة أو النقص (Arens, et al, 2012, p.234).

3. الملاحظة والتفتيش:

إنّ خبرة المدقق المتخصصة بنشاط معين تمكنه على سبيل المثال من حصر المخاطر التي يمر بها هذا النشاط أو تلك الصناعة، ويتطلب ذلك عقد دورات تدريبية متخصصة لتدريب المدققين على استخدام ملاحظتهم الدقيقة وتزويدهم بالمعلومات والخبرات التي يجب على المدقق الإلمام بها (صليب، 2003).

حيث تدعم الملاحظة والتفتيش الاستفسارات من الإدارة والآخرين، كما قد توفر معلومات

حول الشركة وبيئتها. وتتضمن الأمثلة على مثل هذه الإجراءات ما يلي:

- عمليات الشركة.
- المستندات (مثل خطط واستراتيجيات الشركة) والسجلات وأدلة الرقابة الداخلية.
- التقارير التي تعدها الإدارة (مثل تقارير الإدارة الفصلية والبيانات المالية المرحلية) وأولئك المكلفين بالرقابة (مثل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة).
- مقر الشركة ومرافق المصنع.

فالتفتيش (كإجراء تدقيق) هو فحص السجلات أو المستندات سواء الداخلية أو الخارجية، الموجودة على شكل أوراق أو بصورة إلكترونية أو أي شكل آخر، أو القيام بفحص مادي للأصل (IFAC, 2012, P.25).

والملاحظة تعني أن يقوم المدقق باستخدام حواسه المختلفة سواءً بالنظر أو الاستماع أو اللمس لتحقيق أهداف تدقيق معينة، فقد يقوم بملاحظة الإجراءات التي يقوم بها الموظفون عند أدائهم للنشاطات أو ملاحظة بعض الأصول. فعلى سبيل المثال قد يقوم المدقق بملاحظة الموظفين الذين يقومون بالجرد لمعرفة فيما إذا كانوا يلتزمون بإجراءات الجرد المعروفة والتي تم بيانها في دليل إجراءات خاص بها لدى الشركة، فبتبين مثلاً فيما إذا كان هناك اهتمام بكشف الجرد ويتم التأكد من توقف دخول البضاعة إلى المستودع وخروجها منه خلال عملية الجرد وغيرها (الذنيبات، 2012، ص.206).

حيث تُستخدم الملاحظة لتقييم أنشطة معينة. ويوجد طوال عملية التدقيق فرص لممارسة المشاهدة والسمع والشم لتقييم الأمور على مدى أوسع. مثلاً يمكن للمدقق أن يقوم بزيارة مصنع ليكون انطباعاً معيناً بوجه عام عن التجهيزات الخاصة للعميل، ويمكن للمدقق ملاحظة الصداً على آلة معينة لتقييم ما إذا كان يجب تلافيها، وأيضاً يمكن للمدقق أن يتابع تنفيذ بعض المهام بمفرده. فمن الضروري أن يتبع الانطباع الأول الحصول على أنواع أخرى من الأدلة تدعمه، ومع ذلك تعد الملاحظة أمراً مفيداً في معظم مراحل التدقيق (Arens, et al, 2012, p. 204)

ويوضح الشكل رقم (4) كيفية تقييم آثار مخاطر الأعمال خلال تنفيذ عملية التدقيق. وكما يتضح من الشكل، يؤثر تقدير مخاطر الأعمال على طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق التي يتم من خلالها جمع وتقييم الأدلة وصياغة محتوى تقرير التدقيق. فتقدير هذه الأخطار يمثل مدخلاً ضرورياً لتقدير خطر التحريفات ذات الأهمية (خطر التحريفات ذات الأهمية النسبية = خطر الرقابة × الخطر الملازم). ويمثل تقدير هذا الخطر الأساس للتوصل لمقدار خطر الاكتشاف باستخدام نموذج خطر التدقيق (خطر الاكتشاف = خطر التدقيق المرغوب فيه ÷ خطر التحريفات ذات الأهمية النسبية) الذي يستخدم كأداة لتخطيط طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق. وبالطبع، سيترتب على تقدير خطر الاكتشاف تحديد حجم الأدلة الواجب جمعه وكم الجهد اللازم بذله للتوصل إلى صياغة محتوى تقرير التدقيق عن مدى عدالة القوائم المالية. (Messier et al, 2008, p.76)

الشكل رقم (4): تقييم أخطار العمل خلال تنفيذ عملية التدقيق

يقوم المدقق بتقييم آثار مخاطر الأعمال من خلال الاستفسار من الإدارة وتنفيذ الإجراءات التحليلية والفحص أو الملاحظة حتى يفهم البيئة الداخلية للشركة محل التدقيق والبيئة الخارجية التي تعمل فيها من خلال دراسة العوامل التالية:

		الأهداف والاستراتيجيات ومخاطر الأعمال	طبيعة الشركة محل التدقيق	القواعد التنظيمية في مجال النشاط والعوامل الخارجية
الرقابة الداخلية	قياس وفحص الأداء المالي			



المصدر: (Vitalis. 2012, p.12)

وختاماً لهذا المبحث، ترى الباحثة أن تفهم المدقق الخارجي لطبيعة مخاطر الأعمال التي يمكن أن تتعرض لها أي شركة، وكيفية قياس كل نوع منها والأساليب التي تقدم في مواجهتها للحد منها، أو استراتيجيات التعامل معها، هي أساس لمرحلة تخطيطه لعملية التدقيق والتأكد المطلوب منه. وهي التي تساعده كذلك في تحديد إمكانية اعتماده على هيكل الرقابة الداخلية، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عمله ومهامه التي سوف يقوم بها.

المبحث الثاني: إجراءات التدقيق اللازمة للاستجابة للمخاطر:

أبدى مجلس معايير التدقيق الدولي (IAASB) اهتماماً ملموساً في تحديد استراتيجية المدقق عند التدقيق، لكنها لم تركز بشكل مباشر على مسمى استراتيجية التدقيق ولكن مضمون المعايير كان يحتوي على هذا المعنى، ويظهر هذا الاهتمام بإصدار معيار التدقيق الدولي رقم 330 عام 2003 والموسوم بـ "إجراءات مدقق الحسابات في الاستجابة للمخاطر التي تمّ تقييمها" للتقليل من مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول، حيث يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق في تصميم وتنفيذ الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية التي يحددها المدقق وقيمتها وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 315 في تدقيق البيانات المالية.

إذ يهدف المدقق إلى الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة حول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة لتلك المخاطر، وفق المراحل التالية:

أولاً: الاستجابات الكلية للمخاطر المقيمة عند مستوى البيانات المالية:

ينبغي على المدقق أن يصمم وينفذ استجابات كلية لتتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية، كما يلي (IFAC، 2012، P.331):

1. يمكن أن تشمل الاستجابات الكلية لتتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى

البيانات المالية ما يلي:

- التأكيد لفريق التدقيق الحاجة إلى الحفاظ على التشكك المهني.
- تعيين موظفين أكثر خبرة أو موظفين من ذوي المهارات الخاصة أو استخدام خبراء.
- توفير مزيد من الإشراف.
- إدخال عناصر إضافية من عدم التنبؤ في اختبار إجراءات التدقيق الإضافية التي سيتم أداؤها.
- إجراء تغييرات عامة في طبيعة أو توقيت أو نطاق إجراءات التدقيق، مثل أداء إجراءات أساسية في نهاية الفترة بدلاً من تاريخ مرحلي أو تعديل طبيعة إجراءات التدقيق للحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً.

2. يتأثر تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية، وبالتالي الاستجابات الكلية

للمدقق، بفهم المدقق لبيئة الرقابة. يمكن أن تتيح بيئة رقابة فعالة للمدقق أن يكون لديه ثقة أكبر في الرقابة الداخلية وفي موثوقية أدلة التدقيق التي يتم إعدادها داخلياً ضمن الشركة، وبالتالي تسمح للمدقق مثلاً بأداء بعض إجراءات التدقيق في تاريخ مرحلي بدلاً من نهاية الفترة. إلا أن نواحي القصور في بيئة الرقابة ذات أثر معاكس. وعلى سبيل المثال، قد يستجيب المدقق لبيئة رقابة فعالة من خلال ما يلي:

- أداء إجراءات تدقيق إضافية في نهاية الفترة بدلاً من تاريخ مرحلي.
 - الحصول على أدلة تدقيق أكثر شمولاً من الإجراءات الجوهرية.
 - زيادة عدد المواقع التي سيضمها نطاق التدقيق.
3. إن لمثل هذه الاعتبارات أثر هام على الأسلوب العام للمدقق، ولى سبيل المثال التأكيد على الإجراءات الجوهرية (الأسلوب الأساسي) أو أسلوب يستخدم اختبارات لأنظمة الرقابة، وكذلك إجراءات أساسية (أسلوب مشترك).

ثانياً: إجراءات التدقيق استجابة للمخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات:

ينبغي على المدقق أن يصمم ويؤدي إجراءات تدقيق إضافية تستند طبيعتها وتوقيتها ونطاقها إلى المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات وتستجيب لها. وذلك كما يلي (IFAC، 2012، P.332):

1. يوفر تقييم المدقق للمخاطر المحددة عند مستوى الإثبات أساساً لدراسة أسلوب التدقيق المناسب لتصمم وأداء إجراءات تدقيق إضافية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدد المدقق ما يلي:
 - أ. أنه بإداء اختبارات لأنظمة الرقابة فقط يستطيع المدقق تحقيق استجابة فعالة للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية لإثبات معين؛
 - ب. إن أداء إجراءات أساسية فقط هو أمر مناسب لإثباتات محددة، وبالتالي يستبعد المدقق أثر أنظمة الرقابة من تقييم المخاطر. وقد يعود سبب هذا إلى أن إجراءات المدقق لتقييم المخاطر لم تحدد أي أنظمة رقابة فعالة مناسبة للإثبات، أو لأن اختبار أنظمة الرقابة سيكون غير فعال، لذلك لا ينوي المدقق الاعتماد على فعالية عمل أنظمة الرقابة في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات الجوهرية؛
 - ج. يعتبر الأسلوب المشترك باستخدام اختبارات أنظمة الرقابة والإجراءات الجوهرية هو أسلوب فعال.
2. تشير طبيعة إجراء التدقيق إلى غرضه (أي اختبار أنظمة الرقابة أو الإجراءات الجوهرية) ونوعها (أي الفحص أو المراقبة أو الاستفسار أو المصادقة أو إعادة الحساب أو الإجراءات التحليلية). وقد تكون طبيعة إجراءات التدقيق ذات أهمية قصوى في الاستجابة للمخاطر المقيمة.
3. يشير توقيت إجراء التدقيق إلى وقت إدائه أو الفترة أو التاريخ الذي تنطبق عليه أدلة التدقيق.

4. يشير نطاق إجراء التدقيق إلى المقدار الذي سيتم أدائه، مثلاً عينة عن الحجم أو عدد ملاحظات نشاط رقابة معين.

5. إن تصميم وأداء إجراءات تدقيق إضافية تستند طبيعتها وتوقيتها ونطاقها إلى المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية وتستجيب لها عند مستوى الإثبات يقدم صلة واضحة بين إجراءات التدقيق الإضافية للمدققين وتقييم المخاطر.

فكلمة الخطر تشير إلى احتمال الحصول على نتيجة سيئة أو خسارة أو غير ذلك بسبب كلمة عدم التأكد. وشركات التدقيق تواجه أخطاراً ولكن من نوع آخر؟ إن المدقق مطلوب منه أن يصدر تقريراً يضمنه رأيه حول عدالة القوائم المالية، وهناك عدة طرق للوصول إلى هذا الرأي، ولكن لا يوجد أي ضمان بأن رأي المدقق غير خاطئ بسبب أمور غير مكتشفة (الذنيبات، 2012، ص. 141-142)

حيث تعرف مخاطر التدقيق المقبولة على أنها مدى استعداد مدقق الحسابات لقبول احتمال وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بعد انتهاء عملية التدقيق والوصول إلى رأي غير متحفظ، إن تحديد قيمة مخاطر التدقيق المقبولة يعتمد على رأي المدقق الشخصي في مدى استعداده لقبول قوائم مالية تعتقد إلى التمثيل العادل بعد اكتمال عملية التدقيق وإصدار رأي غير متحفظ، وكلما انخفضت قيمة مخاطر التدقيق المقبولة ازدادت الإجراءات والاختبارات التي سوف يقوم بها مدقق الحسابات. (إبراهيم، 2009، ص. 110)

هناك علاقة بين مخاطر التدقيق المقبولة واكتشاف الأخطاء فعندما يقيم مدقق الحسابات مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة منخفضة فإنه سيقوم بأداء عملية التدقيق بشكل أوسع من حيث حجم الأدلة وكذلك كمية الاختبارات والإجراءات، ويمكنه ذلك من اكتشاف العديد من الأخطاء الجوهرية الموجودة في القوائم المالية وبناءً على ذلك فإن نسبة احتمالية اكتشاف الأخطاء الجوهرية تكون قريبة من نسبة الأخطاء الجوهرية الفعلية الموجودة في القوائم المالية (Soltani, 2007, p.74)

لتقييم مخاطر التدقيق المقبولة بشكل دقيق يجب على المدقق تقييم العوامل المؤثرة في هذا الخطر، وحسب الأدبيات النظرية في مهنة التدقيق فإن مخاطر التدقيق المقبولة تتأثر قيمتها بالزيادة أو النقصان بثلاثة عوامل رئيسية وهي درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية، واحتمالية أن يواجه العميل صعوبات مالية ومدى أمانة إدارة العميل وفيما يلي شرح لتلك العوامل الرئيسية: (Arens, et al., 2012, p.283,284)

1. درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية: إن اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية للعميل بشكل كبير يتطلب من مدقق الحسابات أن يكون أكثر تأكيداً من أن القوائم المالية محل التدقيق لا تحتوي على أخطاء وتحريفات جوهرية، وحتى يكون مدقق الحسابات أكثر

تأكداً من عدم وجود أخطاء جوهرية يتوجب عليه خفض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة إلى مستوى مقبول، إذا فشل المدقق باكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في القوائم المالية للعميل وكان عدد كبير من المستخدمين الخارجيين يعتمدون على القوائم المالية بشكل كبير فإن العديد من هؤلاء المستخدمين سوف يتحملون خسائر وبالتالي سوف يتعرض مدقق الحسابات إلى المساءلة القانونية نتيجة للإهمال من أجل أن يتجنب المدقق ذلك يتوجب عليه أن يكون أكثر تأكيداً من خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية وقيم مخاطر التدقيق بشكل منخفض ان المؤشرات التي تدل على اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية للعميل بشكل كبير حجم عمليات العميل، كلما ازدادت العمليات التشغيلية للعميل ازداد الاعتماد على قوائمه المالية ويتم قياس ذلك إما عن طريق إجمالي أصول العميل أو إجمالي إيراداته، وكذلك فإن توزيع الملكية يعد من المؤشرات على مدى اعتماد المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية فإن القوائم المالية للشركات المساهمة يتم الاعتماد عليها من قبل عدد كبير من المستخدمين، ومن المؤشرات طبيعة الالتزامات المترتبة على العميل، فعند ازدياد قيمة الالتزامات في القوائم المالية فإن هذه القوائم سوف يتم استخدامها من قبل عدد كبير من الدائنين الحاليين والمحتملين

2. احتمال أن يواجه العميل صعوبات مالية مستقبلاً: إن من العوامل المهمة التي تجعل مدقق الحسابات يقيم مخاطر التدقيق المقبولة بشكل منخفض احتمالية أن يواجه العميل صعوبات مالية تؤثر على استمراريته أو تؤدي إلى إفلاسه بعد إصدار تقرير التدقيق النهائي، إذا كان هناك مؤشرات تدل على تصفية قريبة أو أن العميل قد يتعرض إلى إفلاس وذلك بعد إصدار تقرير نظيف وتبين بعد ذلك وجود أخطاء أو تحريفات جوهرية في القوائم المالية، فإن المدقق في هذه الحالة سوف يتعرض لملاحقة قضائية من الأشخاص الذين تحملوا خسائر نتيجة هذا الإفلاس (Porter, et al. , 2008,p.131)

في حالة إفلاس العميل أو تعرضه إلى خسائر فادحة بعد انتهاء عملية التدقيق يصبح المدقق مطالباً بالدفاع عن جودة عملية التدقيق التي قام بها، إذ إنه من الطبيعي أن يوجه الأشخاص الذين تعرضوا للخسائر بسبب إفلاس العميل أو انخفاض أسعار الأسهم التي يمتلكونها التهم إلى مدقق الحسابات بشأن جودة عملية التدقيق وملاءمة الإجراءات التي قام بها وذلك من أجل تغطية جزء من الخسائر التي تعرضوا لها.

إذا اعتقد المدقق أن هناك احتمالية لفشل مالي أو خسائر قد يتعرض لها العميل يتوجب عليه خفض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة، في هذه الحالة إذا وقعت التحديات بعد ذلك فإن المدقق سوف يكون في موقف قوي للدفاع عن الإجراءات والاختبارات التي قام بها ونجاح عملية التدقيق،

وهناك عدة مؤشرات تدل على احتمالية أن يواجه العميل صعوبات مالية بعد انتهاء عملية التدقيق، من هذه المؤشرات نسبة السيولة حيث إذا كان العميل يعاني من عجز دائم في السيولة وانخفاض في رأس المال العامل فإن ذلك يؤدي إلى مشكلات مستقبلية في سداد الالتزامات، أو إذا كان هناك انخفاض سريع لأرباح العميل أو زيادة في الخسائر للسنوات متتالية فإن هذا يؤثر على قدرة العميل بالإيفاء بديونه والتزاماته، ومن المؤشرات مصادر التمويل ففي حالة اعتماد العميل على الديون كمصدر رئيسي للتمويل عملياته فإن هذا يزيد من خطر تعرض العميل للصعوبات المالية.

3. مدى أمانة إدارة العميل: إن أمانة الإدارة من العوامل الحيوية التي تؤثر على مخاطر التدقيق المقبولة فإن وجود إدارة ذات أمانة وقيم أخلاقية مرتفعة من شأنه أن يساعد مدقق الحسابات بالتغلب على المخاطر التي يواجهها أثناء عملية التدقيق، وعلى العكس من ذلك فإن قلة أمانة الإدارة تؤدي إلى زيادة مخاطر التدقيق وبالتالي انخفاض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة وزيادة كمية الاختبارات والإجراءات التي سوف يقوم بها المدقق، إذ إن أمانة الإدارة تؤثر على جميع الحسابات والعمليات التي يقوم بها العميل فيكون تأثيرها على مستوى المنظمة ككل (Gray & Manson, 2008, p.204,

إذ تقوم الإدارة بدراسة وتحليل أنواع المخاطر لتحديد ما وتقييمها لوضع الخطط المناسبة للاستجابة لهذه المخاطر معتمدة في ذلك على مدخلين أساسيين هما: (Knechel, et al, 2007, p.28-30)

- إبرام عقود لنقل المخاطر إلى أطراف أخرى.
- تطبيق سياسات إدارية داخلية للحد من تأثير هذه المخاطر.
- وتسعى الإدارة الجيدة للمخاطر إلى استخدام كلا المدخلين معاً لمواجهة المخاطر والحد من تأثيرها.
- فعند تحديد إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها، على المدقق:

(أ) دراسة أسباب تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات لكل فئة معاملات ورصيد

حساب وإفصاح، بما في ذلك:

- احتمالية وجود أخطاء جوهرية بسبب الخصائص المحددة لكل فئة معاملات أو رصيد حساب أو إفصاح (أي المخاطرة المتأصلة)؛
- إذا كان تقييم المخاطر يأخذ بعين الاعتبار أنظمة الرقابة ذات الصلة (أي مخاطرة الرقابة)، بحيث يقتضي من المدقق الحصول على أدلة تدقيق لتحديد فيما إذا كانت أنظمة الرقابة تعمل بفاعلية (أي إذا كان ينوي المدقق الاعتماد على الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات الجوهرية)؛ حيث يتم ذلك كما يلي:

(IFAC، 2012، 332-334-P):

أ - الطبيعة:

قد تؤثر المخاطر المقيمة للمدقق على كل أنواع إجراءات التدقيق التي سيتم أدائها والجمع فيما بينها. وعلى سبيل المثال، عندما تكون المخاطرة المقيمة مرتفعة، يمكن أن يؤكد المدقق على اكتمال بنود عقد معين مع الطرف النظير، بالإضافة إلى فحص الوثيقة. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن أن تكون بعض إجراءات التدقيق مناسبة أكثر لبعض الإثباتات من غيرها. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالإيراد، فإنه يمكن أن تكون اختبارات أنظمة الرقابة أكثر استجابة للمخاطر المقيمة للأخطاء في إثبات الاكتمال، بينما تكون الإجراءات الجوهرية أكثر استجابة للمخاطر المقيمة للأخطاء في إثبات الحدوث. وقد تكون أسباب تقييم مخاطرة ما مناسبة في تحديد طبيعة إجراءات التدقيق. وعلى سبيل المثال، إذا كانت المخاطرة مقيمة بمستوى متدني بسبب الخصائص المحددة لفئة من المعاملات دون اعتبار لأنظمة الرقابة ذات العلاقة فإن المدقق قد يحدد أن الإجراءات التحليلية الجوهرية لوحدها تقدم ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة. ومن جهة أخرى، إذا كانت المخاطرة المقيمة بمستوى متدني بسبب أنظمة الرقابة الداخلية، وينوي المدقق أداء الإجراءات الجوهرية على أساس ذلك التقييم المتدني، فإنه ينبغي أن يؤدي اختبارات لأنظمة الرقابة كما ورد سابقاً.

ب - التوقيت:

يمكن للمدقق أداء اختبارات لأنظمة الرقابة أو إجراءات أساسية في تاريخ مرحلي أو في نهاية الفترة. وكلما كانت مخاطرة الأخطاء الجوهرية أعلى، زادت احتمالية أن يقرر المدقق أن أداء الإجراءات الجوهرية سيكون أكثر فاعلية في تاريخ أقرب إلى نهاية الفترة أو في نهاية الفترة بدلاً من تاريخ أبكر، أو أداء إجراءات تدقيق لم يعلن عنها أو في أوقات غير متبأ بها (على سبيل المثال أداء إجراءات تدقيق في مواقع مختارة على أساس غير معلن). وهذا الأمر ملائم بشكل خاص في دراسة الاستجابة لمخاطر الاحتيال. وعلى سبيل المثال، قد يستنتج المدقق عند تحديد مخاطر الأخطاء المقصودة أو التلاعب بأن إجراءات التدقيق لتمديد استنتاجات التدقيق من تاريخ مرحلي إلى نهاية الفترة لا يكون فعالاً.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن أداء بعض إجراءات التدقيق في نهاية الفترة أو بعد ذلك، على سبيل المثال:

- مطابقة البيانات المالية مع السجلات المحاسبية؛

- فحص التسويات التي تتم أثناء إعداد البيانات المالية؛
- إذا كانت هناك مخاطرة بأن الشركة قد دخلت في عقود بيع مناسبة أو أن معاملات لم يتم إنجازها في نهاية الفترة فإن على المدقق أداء إجراءات للاستجابة لهذه المخاطر المحددة.

ج- النطاق:

يتم تحديد نطاق إجراء التدقيق الذي يعتبر ضرورياً بعد النظر في الأهمية النسبية والمخاطر المقيمة ودرجة التأكيد التي يخطط المدقق للحصول عليها. وعند تلبية غرض مفرد من خلال مجموعة من الإجراءات، ينظر في نطاق كل إجراء على حدة. ويتسع. فعلى سبيل المثال، فإنه يمكن أن تكون زيادة حجم العينة وأداء إجراءات تحليلية جوهرية على مستوى أكثر تفصيلاً، استجابة للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال، أمراً مناسباً. إلا أن زيادة نطاق إجراء تدقيق معين يكون فعالاً فقط في حال كان إجراء التدقيق بحد ذاته ذو صلة بالمخاطر المحددة.

(ب) الحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً كلما ازداد تقييم المدقق للمخاطر (تقييم أعلى للمخاطر): عند الحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً بسبب تقييم أعلى للمخاطر، فإن المدقق يزيد من كمية الأدلة ويحصل على أدلة تكون ملائمة أو موثوقة، على سبيل المثال من خلال المزيد من التأكيد على الحصول على أدلة الأطراف الثالثة أو من خلال الحصول على أدلة داعمة من عدد من المصادر المستقلة.

عندما يقيم مدقق الحسابات مخاطر التدقيق المقبولة بشكل منخفض هذا يعني أنه يرغب بأن يكون أكثر تأكيداً من أن القوائم المالية للعميل لا تحتوي على أخطاء جوهرية بمعنى آخر عند تحديد قيمة مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة صفر فإن المدقق يقوم بالتأكد الكامل ولا يمكنه ذلك في الواقع العملي لأن مسؤولية المدقق الحصول على تأكيدات معقولة وليست قاطعة، وذلك بسبب أن معظم أدلة التدقيق أدلة مقنعة وليست قطعية، والاعتماد على نظام العينات الإحصائية وكذلك فإن الكثير من الحسابات تحتوي على التقديرات والأحكام الشخصية، وإذا قيمت مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة 100% فهذا يعني حالة عدم التأكد الكامل أي أن المدقق لم يقم بعملية التدقيق، ويمكن تفسير قيمة مخاطر التدقيق المقبولة كما يلي على افتراض أن المدقق قيم هذه المخاطر بقيمة تساوي 3% يعني ذلك أن التوكيد المفترض من عملية التدقيق يبلغ 97% (Arens, et al., 2012, p.281)

ثالثاً: الإجراءات التحليلية الجوهرية رداً على المخاطر المقيمة:

يتناول معيار التدقيق الدولي رقم 520 والموسوم بـ "الإجراءات التحليلية": انتفاع المدقق من الإجراءات التحليلية باعتبارها إجراءات تحليلية جوهرية. ويتناول معيار التدقيق الدولي رقم 315 الانتفاع بالإجراءات التحليلية باعتبارها إجراءات تقييم مخاطر كما ورد في المبحث الثاني من الدراسة. بينما يتضمن معيار التدقيق رقم 330 متطلبات وإرشادات متعلقة بطبيعة إجراءات التدقيق ونطاقها رداً على المخاطر المقيمة كما ورد أعلاه، وقد تتضمن هذه الإجراءات إجراءات تحليلية جوهرية للاستجابة للمخاطر المقيمة كما يلي (IFAC، 2012، P.343):

- يعتمد القرار حول أي من إجراءات التدقيق سيتم أداؤها، بما في ذلك ما إذا كان سيتم الانتفاع من الإجراءات التحليلية الجوهرية، على حكم المدقق على الفعالية والكفاءة المتوقعة لإجراءات التدقيق المتوافرة لتخفيض مخاطر التدقيق في مرحلة التأكيد إلى مستوى متدني مناسب. وعند وضع وأداء الإجراءات التحليلية الجوهرية، سواءً لوحدها أو مع اختبارات التفاصيل، باعتبارها إجراءات جوهرية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي 330، ينبغي على المدقق:
- تحديد ملاءمة الإجراءات التحليلية الجوهرية المحددة لعمليات تأكيد معينة، آخذاً بعين الاعتبار المخاطر المقيمة واختبارات التفاصيل، إن وجدت، لعمليات التأكيد هذه؛
- بشكل عام، تنطبق الإجراءات التحليلية الجوهرية بصورة أكبر على الأحجام الكبيرة للمعاملات التي يصبح من الممكن التنبؤ بها مع مرور الزمن، ويعتمد تطبيق الإجراءات التحليلية المخطط لها على التوقع بأن العلاقات بين البيانات موجودة ومستمرة في غياب الظروف المعروفة على العكس. ومع ذلك، ستعتمد الإجراءات التحليلية المحددة على تقييم المدقق لمدى الفاعلية في كشف خطأ قد يتسبب، وحده أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى، بوجود بيان خاطئ جوهري في البيانات المالية.
- الأنواع المختلفة للإجراءات التحليلية تقدم درجات تأكيد مختلفة. على سبيل المثال، قد تقدم الإجراءات التحليلية التي تتضمن تنبؤ الدخل التأجيري من مبنى مقسم إلى شقق، بالنظر إلى أسعار التأجير وعدد الشقق وأسعار الشغور، أدلة مقنعة وقد تقضي على الحاجة إلى مزيد من التحقق من خلال اختبارات التفاصيل شريطة أن يتم التحقق من المكونات بشكل مناسب. وعلى خلاف ذلك، قد يقدم حساب ومقارنة معدلات هامش الربح الإجمالي أدلة أقل إقناعاً ولكن قد توفر أدلة مساندة مفيدة إذا استخدمت بالاقتران مع إجراءات التدقيق الأخرى.
- يتأثر تحديد ملاءمة الإجراءات التحليلية الجوهرية المحددة بطبيعة التأكيد وتقييم المدقق للمخاطرة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الضوابط المفروضة على معالجة طلبات المبيعات

- ضعيفة، قد يعتمد المدقق بصورة أكبر على اختبارات التفاصيل بدلاً من الإجراءات التحليلية الجوهرية للتأكدات المتعلقة بالذمم المدينة.
- قد تعتبر الإجراءات التحليلية الجوهرية المحددة مناسبة أيضاً عند إجراء اختبارات التفاصيل في عملية التأكيد نفسها. على سبيل المثال، عند حصول المدقق على أدلة تدقيق فيما يتعلق بتأكيد التقييم لأرصدة الذمم المدنية، قد يطبق المدقق الإجراءات التحليلية على تعمير حسابات العملاء بالإضافة إلى إجراء اختبارات التفاصيل على الإيصالات النقدية اللاحقة لتحديد قابلية تحصيل الذمم المدينة.
 - تقييم موثوقية البيانات التي يضع من خلالها المدقق توقعات القيم أو النسب المسجلة، آخذاً بعين الاعتبار المصدر وقابلية المقارنة وطبيعة وملاءمة المعلومات المتوافرة والرقابة على العملية. وفقاً لذلك، تعتبر النقاط التالية ذات علاقة عند تحديد ما إذا كانت موثوقة لأغراض وضع الإجراءات التحليلية الجوهرية؛
 - مصدر المعلومات المتوافرة. على سبيل المثال، قد تكون البيانات أكثر موثوقية عند الحصول عليها من مصادر مستقلة خارج الشركة.
 - إمكانية مقارنة المعلومات المتوافرة. على سبيل المثال، قد تحتاج بيانات الصناعة واسعة النطاق لأن يتم استكمالها لمقارنتها مع بيانات الشركة التي تنتج وتبيع منتجات متخصصة.
 - طبيعة وملائمة المعلومات المتوافرة. على سبيل المثال، ما إذا تفررت الميزانيات على أنها نتائج متوقعة بدلاً من أهداف يتعين تحقيقها.
 - الضوابط المفروضة على إعداد البيانات، التي تم تصميمها لضمان اكتمال ودقة وصحة المعلومات. على سبيل المثال، الرقابة على إعداد الميزانيات ومراجعتها والحفاظ عليها.
 - وضع توقعات للقيم أو النسب المسجلة وتقييم ما إذا كانت التوقعات ذات دقة متناهية لتحديد الخطأ الذي قد يتسبب، وحده أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى، بوجود بيان خاطئ جوهري في البيانات المالية؛
 - دقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من الإجراءات التحليلية الجوهرية. فعلى سبيل المثال، قد يتوقع المدقق قدر أكبر من الاتساق في مقارنة هوامش الربح الإجمالي من فترة لأخرى عنه في مقارنة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والإعلان.
 - الحد الذي قد تكون فيه المعلومات مجزئة. فعلى سبيل المثال، قد تكون الإجراءات التحليلية الجوهرية ذات فاعلية أكبر عند تطبيقها على المعلومات المالية المتعلقة بأجزاء فردية للعملية أو

- على المعلومات المالية لعناصر الشركة المتنوعة، عما هي عليه عند تطبيقها على البيانات المالية للشركة ككل.
- توافر المعلومات المالية وغير المالية. على سبيل المثال، قد يأخذ المدقق بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات المالية كالميزانيات أو التقديرات والمعلومات غير المالية كعدد الوحدات المنتجة أو المباعرة متوافرة لوضع الإجراءات التحليلية الجوهرية.
 - يتأثر تحديد المدقق لقيمة أي فرق في القيم المسجلة عن القيم المتوقعة المقبولة دون المزيد من التحقق، بالأهمية والاتساق مع مستوى الضمان المرغوب، مع الأخذ بين الاعتبار احتمالية أن يتسبب البيان الخاطيء، وحده أو عند جمعه مع البيانات الخاطئة الأخرى، في وجود خطأ جوهري في البيانات المالية. ويتطلب معيار التدقيق الدولي 330 من المدقق الحصول على المزيد من أدلة التدقيق المقنعة كلما كان تقييم المدقق للمخاطر مرتفعاً. وفقاً لذلك، بزيادة المخاطر التي تمّ تقييمها، تنخفض قيمة الفرق المقبولة دون المزيد من التحقق بهدف تحقيق المستوى المرغوب من الأدلة المقنعة.
- وبرأي الباحثة أن مخاطر الأعمال التي تواجهها الشركات في حاجة إلى إدارة واعية قادرة على مواجهتها حتى لا تؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية وعلى بقاؤها واستمرارها في مزاوله النشاط. ويتطلب هذا الأمر بدوره مدققاً مؤهلاً وقادراً على تقييم أداء الإدارة لمواجهة والتصدي لهذه المخاطر وتقديم النصح والمشورة لها لتحسين إدارتها لتلك المخاطر. حيث أن خبرة وتأهيل المدقق اللتان اكتسبهما من عمليات التدقيق السابقة والاستشارات التي قدمها والدورات والتعليم الذي حصل عليه لمن الأمور التي تؤكد أهلية المدقق بتدقيق إدارة مخاطر الأعمال، حيث أن تأهيله الأساسي يعطيه فرصة أكبر من غيره لتطوير هذا التأهيل بالشكل الذي يمكنه من القيام بهذا الدور بكفاءة وفعالية.

الفصل الرابع الدراسة التحليلية

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها حول التعرف على دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر في شركات التأمين، تمّ بناء هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

المبحث الرابع: اختبار الفروض

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

حيث تم اعتماد أوراق عمل التدقيق الخاصة بشركة KPMG الدولية والمطبقة على إحدى شركات التأمين، وقد تم التركيز على أوراق عمل التدقيق المتعلقة بإجراءات التدقيق اللازمة والتي تم تطبيقها من قبل المدقق الخارجي في عملية تقييم المخاطر بينما شملت الدراسة الميدانية استبيان وزع على مجموعة من المدققين العاملين في شركات التدقيق بهدف التعرف على دورهم في تقييم المخاطر.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

نظراً لخصوصية قطاع التأمين وخصوصية مجال العمل في الشركات التابعة لهذا القطاع كان لا بد من اللجوء إلى أسلوب الدراسة التحليلية التي تضمنت شقين: تناول الشق الأول دراسة حالة تطبيقية على إحدى شركات التأمين التي قامت بتدقيقها إحدى الشركات الأربعة الكبرى الدولية للتدقيق وهي شركة (KPMG)، ولا يوجد إمكانية لذكر اسم شركة التأمين حفاظاً على سرية المعلومات. بينما تناول الشق الثاني الدراسة الميدانية حيث تم استخدام الاستبيان كوسيلة إضافية لجمع البيانات من المدققين الخارجيين في مكاتب وشركات التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والهدف من ذلك هو معرفة مدى انسجام دراسة الحالة التطبيقية مع نتائج الدراسة الميدانية لزيادة الموثوقية وإمكانية تعميم النتائج.

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية على إحدى شركات التأمين

تعتمد مهمة تنفيذ برنامج التدقيق في شركات التأمين من قبل المدققين الخارجيين على ما تم توضيحه والإعلان عنه من قبل الهيئات الدولية الناظمة لأعمال التدقيق من خلال ما تصدره من معايير ونشرات وإرشادات وما هو متوفر في الأطر النظرية والكتب والمراجع والتي تعتبر المرجعية التي يتم الاعتماد عليها من قبل شركات التدقيق في إعداد برامج التدقيق الخاصة بهم ليتم تنفيذها على شركات التأمين. حيث تعتبر معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين هي الأساس المنظم لأعمال التدقيق في سوريا وخصوصاً - فيما يتعلق بتقييم المدقق للمخاطر - معايير التدقيق الدولية رقم (315 ، 330 ، 520) كما ورد في الإطار النظري للدراسة.

وهذا يتوافق مع ما تقوم به شركة (KPMG) والتي تعد من الشركات الأربعة الكبرى الدولية الرائدة في مجال التدقيق الخارجي.

تتناول هذه الدراسة التطبيقية، دراسة حالة عملية لإحدى شركات التأمين التي تم تدقيقها من قبل شركة (KPMG)، حيث تمت دراسة أوراق العمل التي تمت من قبل الشركة لأحد عملائها الذين ينتمون لمجال التأمين وذلك بهدف تحديد إجراءات التدقيق المستخدمة في تقييم المخاطر والاستجابة لها.

حيث تتناول هذه الدراسة جميع المراحل التي تقوم بها شركة التدقيق من خلال تدقيقها لأحد عملائها الذين ينتمون لمجال التأمين، وفهم آلية العمل وربطها بمخاطر الأعمال في كل مرحلة من هذه المراحل وهذه المراحل تشمل ما يلي:

المرحلة الأولى: قبول العميل وإعداد الارتباط

المرحلة الثانية: فهم العميل وتقييم المخاطر

المرحلة الثالثة: الاختبار

المرحلة الرابعة: الإتمام وإصدار التقرير

قامت الباحثة بتحليل أوراق عمل هذا العميل في كل مرحلة من مراحل التدقيق الأربعة التي ذكرت مسبقاً فيما يتعلق بموضوع الدراسة، وتم تناول كل مرحلة من هذه المراحل على حدة مع الربط فيما بينها وتتبع نتائج إجراءات التدقيق المطبقة من مرحلة إلى أخرى وصولاً إلى تقرير مدقق الحسابات المستقل النهائي لتحديد خلاصة نتائج إجراءات مدقق الحسابات ومدى تناسق محتوى تقرير المدقق مع نتائج العمل الميداني حيث أنه يجب أن تتم هذه المراحل بصورة ممنهجة ومتسلسلة للوصول إلى التقرير النهائي.

المرحلة الأولى:

قبول العميل وإعداد الارتباط (Client Acceptance and Engagement Setup)

يتم خلال هذه المرحلة عمل دراسة أولية لهذا العميل ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة طُبقت على أحد العملاء الجدد لشركة التدقيق والتي لم يسبق للشركة تدقيقها من قبل، وفي هذه الحالة يتم استخدام نموذج قبول العميل (Client Acceptance) وليس نموذج الاستمرار مع العميل (Client Continuous) حيث أن طبيعة الاستفسارات والأسئلة ستكون مختلفة بشكل جوهري.

تقوم شركة (KPMG) في هذه المرحلة بإعداد كل من أوراق العمل والنماذج التالية:

أ. إعداد ما يسمى ب (Sentinel) وهو نظام مرتبط مع المركز الرئيسي للشركة وجميع فروع شركة (KPMG) حول العالم والذي يتم من خلاله الحصول على الموافقة المبدئية على هذا العميل وذلك لتجنب وجود أية خدمات أخرى يتم تقديمها لهذا العميل من الممكن ان تتعارض مع خدمة التدقيق الخارجي مما يعزز المهنية ومدى الالتزام بمعايير التدقيق المتبعة.

ب. الاستعلام عن اسم شركة العميل والمساهمين الرئيسيين فيها ضمن نظام (World Check) وهو نظام مرتبط مع المركز الرئيسي للشركة وجميع فروع شركة (KPMG) حول العالم والذي يتم من خلاله الاستفسار إن كان هنالك أية مشاكل أو حجوزات دولية حول العالم لهذه الشركة والمساهمين الرئيسيين فيها وذلك لتجنب أية مشاكل مستقبلية تتعلق بمخاطر الأعمال.

ج. إعداد نموذج قبول العميل (Client Acceptance) والذي يتضمن مجموعة من الاستفسارات والأسئلة حول بيانات العميل والتي تكون موضع الدراسة. ويتضمن النموذج الأسئلة التالية مع نتائجها لشركة التأمين:

جدول رقم (4):

بيانات شركة التأمين رداً على أسئلة نموذج قبول العميل

م	الأسئلة	العميل (شركة التأمين)
1	ما هي طبيعة الخدمة المقدمة للعميل؟	تدقيق خارجي
2	ما هو نطاق عمل العميل؟	تأمين
3	ما هي المناطق التي يقوم العميل بتقديم خدماته فيها؟	سوريا
4	أسماء المساهمين الرئيسيين والذين يملكون ما نسبته 15 % وأكثر؟	لم يتم ذكرها وذلك للسرية
5	هل يوجد شركة قابضة لهذه الشركة؟	لا
6	التأكيد على أنه تم التأكد والاطلاع على القوانين المحددة لعمل هذه الشركة؟	نعم
7	هل تم الحصول على الأوراق القانونية للشركة؟	نعم - شهادة التسجيل
8	هل تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة والمساهمين الرئيسيين فيها؟	نعم - تم عمل (World Check)
9	بعد دراسة العميل والاطلاع على الأمور، هل يوجد أية شكوك حول نزاهة كل من: العميل المساهمين الإدارة لجنة التدقيق؟	لا
10	بشكل عام هل تم ملاحظة وجود أية من الأمور التالية: وجود أية أمور غير قانونية متعلقة بالشركة وفروعها أية حالات محتملة لعمليات غسيل أموال أية حالات محتملة تمس بأخلاقيات العمل لمهنة التأمين؟	لا
11	هل طبيعة عمل العميل من الممكن أن تؤثر على سمعة شركة (KPMG)؟	لا
12	هل العميل نفسه هو عميل لأحد فروع شركة (KPMG) حول العالم؟	لا

لا	هل يوجد أية مخاطر محتملة من العميل؟	13
لا	هل يواجه العميل أية صعوبات مالية من الممكن أن تؤثر على قدرة العميل على دفع الأتعاب المهنية للتدقيق؟	14
لا	هل عملية قبول العميل من الممكن أن تؤثر على سمعة شركة (KPMG)؟	15
منخفض	بناءً على الأمور السابقة فان تقييمنا للعميل فان مستوى خطر العميل هي: منخفض متوسط عالي	16

د. إعداد نموذج قبول الارتباط (Engagement Acceptance) والذي يتضمن مجموعة من الاستفسارات والأسئلة حول الارتباط والتي تكون موضع الدراسة. ويتضمن النموذج الأسئلة التالية مع نتائجها لشركة التأمين:

جدول رقم (5):

بيانات شركة التأمين ردأ على أسئلة نموذج قبول الارتباط

م	الأسئلة	العميل (شركة التأمين)
1	تقييم مستوى خطر العميل في مرحلة قبول العميل؟	منخفض
2	ما هو نطاق عمل العميل؟	تأمين
3	الحصول على موافقة (Sentinel) مع ذكر الرقم وتاريخ الموافقة؟	نعم (الرقم والتاريخ لم يتم ذكرها وذلك للسرية)
4	طبيعة الخدمة المقدمة	تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013
5	المكتب الذي سيقوم بتقديم الخدمة	شركة (KPMG)

6	نوع الاتفاقية	تدقيق خارجي
7	ما هي المعايير المعتمدة في إعداد البيانات المالية وفقا لها؟	المعايير الدولية للتقارير المالية
8	هل يوجد أي أشخاص من أقسام أخرى من الممكن الاستعانة بهم خلال التدقيق؟	لا
9	التقدير الأولي لساعات العمل وتكاليف الارتباط	425 ساعة
10	هل يوجد تخطيط لقبول العميل ضمن هامش ربح منخفض؟	لا
11	هل أن حجم ساعات العمل وتكاليف الارتباط من الممكن أن تؤثر على المسؤولين والنطاق؟	لا
12	عنوان العميل	لم يتم ذكرها وذلك للسرية
13	هل العميل شركة مدرجة؟	نعم
14	الدول المنظمة لعمل لشركة؟	سوريا
15	هل يقوم العميل بتقديم إحدى الخدمات التالية: تمويل بنوك الاستثمار في المحافظ المتعددة التأمين خدمات أخرى	نعم-التأمين
16	هل العميل شركة مساهمة عامة؟	نعم
17	هل العميل شركة مدرجة في البورصة العالمية؟	لا
18	ذكر أسماء أعضاء فريق التدقيق	الشريك التنفيذي مدير الرقابة والمراجعة مدير التدقيق المختصين
19	هل يوجد أية أمور حول أعضاء فريق التدقيق وقدراتهم لتلبية متطلبات الارتباط؟	لا

لا	هل عملية الارتباط مشتركة؟	20
لا	هل يوجد أية أمور حول شركة (KPMG) تؤثر على تلبية متطلبات الارتباط؟	21
لا	هل يوجد أية إجراءات مطلوبة عالقة؟	22
لا	هل من المتوقع حدوث تغييرات لكتاب الارتباط المعتمد مرتبطة بطبيعة العمل؟	23
لا	هل يوجد أية أمور حول طبيعة العمل ونظام الحوكمة له المرتبط بعملية التدقيق؟	24
لا	هل يوجد أية شكوك حول موثوقية العمل وتأكيدات الإدارة؟	25
لا	هل يوجد أية شكوك حول نوعية المعلومات التي سوف تقدم من العمل؟	26
لا	هل يوجد أية مخاطر جوهرية من موثوقية العمل وتأكيدات الإدارة ونوعية المعلومات التي سوف تقدم من العمل وطبيعة العمل ونظام الحوكمة؟	27
لا	هل يوجد أية تعارض للمصالح مع العمل؟	28
لا	هل يوجد أية شكوك من الممكن أن تؤثر على استقلالية المدقق مع العمل؟	29
لا	هل يوجد أية أمور قانونية من الممكن أن تقيد أو تمنع تقديم الخدمة؟	30
لا	هل يوجد أية مخاطر جوهرية من تعارض للمصالح واستقلالية المدقق؟	31
لا	هل يوجد أية أمور أخرى من الممكن أن تؤثر قرار قبول الارتباط؟	32
لا	هل يوجد أية مخاطر جوهرية أخرى من الارتباط؟	33
لا	هل يوجد أية قضايا تتعلق بشركات التدقيق السابقة؟	34
لا	هل يوجد أية قضايا محاسبية؟	35
متوسط	بناءً على الأمور السابقة فان تقييماً للارتباط فان مستوى خطر الارتباط هي: منخفض متوسط عالي	36

وفيما يتعلق بتحديد كل من خطر الارتباط وخطر العميل فقط تم تحديده بناءً على الإجابات على الأسئلة الواردة في الجدولين السابقين حيث أن مستوى خطر الارتباط كان متوسط ومستوى خطر العميل كان منخفض. وترى الباحثة منطقياً هذه التقييم كون أن هذه الشركة هي شركة مساهمة عامة ومدرجة وتعمل في مجال التأمين، وعليه فإن خطر الارتباط كان متوسط. وهناك ترابط قوي بين خطر الارتباط وخطر العميل، وفي هذا الصدد تنص سياسة شركة (KPMG) أنه لا يجب أن يكون مستوى خطر الارتباط أقل من مستوى خطر العميل لأن وجود خطر العميل يؤثر بعملية الارتباط ككل مما يرفع مستوى خطر الارتباط، ولكن قد يكون خطر العميل منخفضاً إلا أن مستوى خطر الارتباط بحد ذاته يكون مرتفعاً.

وقد قامت الباحثة بالاطلاع على خطاب الارتباط للعميل والذي يشكل جزءاً مهماً للوقوف على الفقرات التي تتناول مخاطر الأعمال، حيث يوجد نموذج موحد لدى شركة (KPMG) لخطاب الارتباط. ويبين الجدول التالي الفقرات التي تضمنها خطاب الارتباط:

جدول رقم (6):

خطاب الارتباط الموجه للعميل (شركة التأمين)

م	الفقرات	النص
1	فقرة نطاق التدقيق	سوف نقوم بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وتتطلب هذه المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني المناسبة وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية السنوية خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للمبالغ والإيضاحات في البيانات المالية السنوية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على البيانات المالية السنوية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ويتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية السنوية. وبسبب الطبيعة الاختبارية لإجراءات التدقيق والقصور الذاتي في أي تدقيق بالإضافة إلى القصور الذاتي في أي نظام محاسبي وأي نظام رقابة داخلية فلا بد من وجود مخاطر لا يمكن تجنبها حيث أن بعض الأخطاء الجوهرية قد تبقى غير

<p>مكتشفة.</p> <p>وعند قيامنا بتقييم تلك المخاطر، نأخذ في اعتبارنا إجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بإعداد البيانات المالية السنوية وذلك لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الشركة. ومع ذلك فإننا نتوقع تزويدكم بكتاب منفصل حول نقاط الضعف الجوهرية (إن وجدت) في تصميم أو تطبيق نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي قد ترد إلى علمنا خلال تدقيق البيانات المالية السنوية.</p> <p>ونتيجة لتدقيقنا، فإننا سنبدى رأياً فيما إذا كانت البيانات المالية السنوية تظهر بصورة عادلة المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المشار إليه أعلاه.</p> <p>سوف نقوم بإصدار تقريرنا حول البيانات المالية السنوية للشركة بتاريخ يتفق عليه معكم. كما نفهم أنه سيتم تزويدنا بجميع السجلات، الوثائق والمعلومات التي نطلبها لغايات تدقيقنا. وإن تعاون الإدارة في تزويدنا بكافة السجلات والوثائق والمعلومات والمساعدة المتفق عليها على أساس منتظم هو عامل مهم كي نتمكن من إصدار تقريرنا دون تأخير.</p>		
<p>ونرجو أن نذكر أن مسؤولية إعداد البيانات المالية السنوية التي تظهر بصورة عادلة المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية تقع على عاتق إدارة الشركة. إن تقريرنا سوف يوضح أن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية السنوية بصورة عادلة وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية، وتشمل هذه المسؤولية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التصميم، التطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض بيانات مالية سنوية خالية من الأخطاء، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. - اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة. - القيام بتقديرات محاسبية ملائمة حسب الظروف. - الإفصاح وإعلامنا عن المعلومات فيما يخص أي حالات فعلية أو محتملة حول عدم الالتزام بالمتطلبات القانونية أو التشريعية بما في ذلك متطلبات إعداد التقارير المالية وجميع الحقائق الجوهرية المرتبطة بذلك. - الإفصاح وإعلامنا عن المعلومات فيما يخص أي أحداث غير قانونية فعلية أو ممكنة وجميع الحقائق الجوهرية المرتبطة بذلك. - الإفصاح عن أي معلومات فيما يخص الاحتيال أو الاحتيال المشكوك فيه 	<p>فقرة مسؤولية الإدارة حول البيانات المالية</p>	<p>2</p>

<p>وجميع الحقائق الجوهرية التي تؤثر على الشركة جراء تدخل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإدارة • الموظفين الذين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية، أو الآخرين، حيث من الممكن أن يؤثر الاحتيال على البيانات المالية السنوية. 		
<p>وكجزء من إجراءات التدقيق سوف نطلب من الإدارة تأكيداً خطياً (كتاب تمثيل) عن التصريحات والبيانات المقدمة إلينا والمتعلقة بالتدقيق حول المسائل التي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ترتبط مباشرة ببند مادية سواء كانت منفردة أو مجتمعة حول البيانات المالية السنوية. - لا ترتبط بصورة مباشرة ببند مادية حول البيانات المالية السنوية ولكنها هامة سواء كانت منفردة أو مجتمعة في عملية التدقيق. - تتعلق بأحكام وتقديرات مادية سواء كانت منفردة أو مجتمعة حول البيانات المالية السنوية. <p>ونظراً لأهمية تأكيدات الإدارة لتقديم خدماتنا بفعالية فإن الشركة سوف تُعفي المدققين وموظفي التدقيق من أي مطالبات أو التزامات ونكاليات ومصاريف تتعلق بخدماتنا بموجب هذا الكتاب وتعزى إلى أي بيانات غير صحيحة في كتاب التمثيل المشار إليه أعلاه و/ أو احتجاز أو إخفاء أو تزوير أي معلومات تتعلق بأداء المهمة الملقاة على عاتقنا.</p>	<p>فقرة تأكيدات الإدارة</p>	<p>3</p>
<p>إن تدقيقنا منظم ومنفذ للحصول على تأكيد معقول ولكن ليس مطلقاً حول ما إذا كانت البيانات المالية السنوية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.</p> <p>إن مسؤولية الحفاظ على موجودات الشركة ومنع والكشف عن الاحتيال والخطأ والتحقق من التزام الشركة بالقوانين والأنظمة تقع على عاتق إدارة الشركة، وسنسعى لتخطيط تدقيقنا بحيث نتوقع بدرجة معقولة اكتشاف أخطاء جوهرية في البيانات المالية السنوية بما في ذلك الأخطاء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ أو عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة ولكن لا يمكن الاعتماد على اختبارنا للكشف عن جميع الأخطاء الجوهرية أو الاحتيال أو الخطأ أو عدم الالتزام الذي يمكن أن يوجد.</p> <p>وسوف نقوم بإبلاغ الإدارة عن أي أخطاء جوهرية وأي حالات احتيال أو أعمال غير قانونية إلى المدى الذي يرد إلى علمنا.</p>	<p>فقرة الالتزام باللوائح والأنظمة</p>	<p>4</p>

المرحلة الثانية:

فهم العميل وتقييم المخاطر

تتضمن مرحلة تحليل المخاطر وفهم العميل الكثير من الأمور الهامة التي تتعلق بعملية تقييم مخاطر الأعمال، وستركز الباحثة على الإجراءات التي قامت بها شركة التدقيق لتقييم المخاطر والاستجابة لها، وذلك بما يتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق وخاصة المعايير (315، 330، 520) وبما يتماشى مع الإجراءات المذكورة في الفصل الثالث من الإطار النظري لهذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً: متطلبات تقييم المخاطر من قبل مدقق الحسابات الخارجي:

يجب على المدقق قبل البدء بإجراءات تقييم المخاطر أن يحصل على فهم كافٍ للشركة وبيئتها ورقابتها الداخلية المتعلقة بالتدقيق، وعند الحصول على ذلك، يجب أن يفهم المدقق تصميم عناصر الرقابة الداخلية، ويحدد فيما إذا قد تم تنفيذها، وخصوصاً عنصر تقييم المخاطر، وقد تم تطبيق ذلك على شركة التأمين كما يلي:

1. فهم الشركة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية:

حيث يتم تطبيق هذه الخطوة على مرحلتين كالتالي:

1,1 الشركة وبيئتها:

بما في ذلك عوامل القطاع ذات العلاقة والعوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية، طبيعة الشركة، اختيار الشركة وتطبيقها للسياسات المحاسبية، أهداف واستراتيجيات الشركة ومخاطر العمل ذات العلاقة، وقياس ومراجعة الأداء المالي للشركة. وقد تم الوصول لفهم ما سبق كما يلي:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الأساسية والمهمة في عملية تقييم المخاطر، حيث تم الاطلاع على أوراق عمل شركة (KPMG) للعميل (شركة التأمين)، حيث أن شركة (KPMG) لها نموذج محدد وموحد يتعلق بهذه المرحلة والذي يستوجب على فريق التدقيق القيام به والذي يتضمن النقاط التالية:

- عوامل الصناعة والعوامل الخارجية الأخرى (Industry and Other External Factors)
- القوانين والأنظمة (Laws and regulations)
- العمليات (Operations)
- الملكية والحوكمة (Ownership and Governance)

- السياسات المحاسبية (Accounting Policies)
- الأهداف والاستراتيجيات (objectives and Strategies)
- الأداء المالي (Financial Performance)
- الأطراف ذات العلاقة (Related Parties)
- القضايا والمطالبات وتقييم الشركة لها (Litigations, Claims and assessments)
- فهم نظام المعلومات (Understanding of IT)

يلاحظ من النقاط الواردة أعلاه قيام شركة (KPMG) بالالتزام بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (315) المتعلق بفهم الشركة وبيئتها، حيث تم التركيز في الدراسة على الأمور المرتبطة بعملية تقييم المخاطر. والتي كانت نتائجها من قبل المدقق لهذا العميل على النحو التالي:

1- عوامل الصناعة والعوامل الخارجية الأخرى (Industry and Other External Factors)

تعتبر شركة التأمين من الشركات الكبرى في سورية والتي تتعامل بمعظم أنواع التأمين مثل التأمين الصحي، وتأمين السيارات، التأمين ضد الحريق، التأمين ضد السرقات وأنواع أخرى. كما تعتبر شركة التأمين من الشركات الأقدم في سورية والتي تمتلك الأشخاص الأكفاء في مجال التأمين المطلعين على قوانين التأمين والأمور المتعلقة به. تسعى الشركة للحصول على مركز اقتصادي واجتماعي مميز في سورية من خلال الالتزام بأخلاقيات العمل المهني والمؤسسي وذلك للنهوض بقطاع التأمين بالشكل المناسب. يتضمن سوق التأمين في سوريا العديد من شركات التأمين الكبيرة (راجع ص. 60، 61 من الفصل الثاني) مما يولد سوقاً للمنافسة القوية بين شركات التأمين حيث تركز الشركة على النوعية وليس لكم فيما يتعلق بعملائها مما يؤثر إيجابياً على الشركة في المستقبل، (محاولة بذلك تخفيض مخاطر السمعة إلى حدها الأدنى).

2- القوانين والأنظمة (Laws and regulations)

إن الشركة تصنف ضمن قطاع التأمين مما يتطلب وجود الكثير من القوانين والأنظمة والتي تحكم عمل هذه الشركات وخاصة هيئة الإشراف على التأمين السورية والاتحاد العام لوكلاء التأمين في سوريا والتي تتضمن ما يلي:

- شكل ومحتويات البيانات المالية مما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، وبما يتناسب مع متطلبات الهيئة.
- تقارير خاصة متعلقة بشركات التأمين فقط.
- المخصصات ومطالبات المشتركين.

إن هذه الأمور تطلب من الشركة الاطلاع الكامل والالتزام بكافة القوانين والأنظمة والسياسات الاستثمارية المعتمدة والتي تحكم عمل قطاع التأمين كما يتطلب إعداد تقارير ربع سنوية للهيئة والتي يتم إعدادها من قبل المدير المالي للشركة ومراجعتها من الإدارة وختمها من قبل مدقق الحسابات الخارجي، وفي حال اندراج الشركة في السوق المالي، لابد أن تدقق من قبل أحد المدققين المعتمدين من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. كما أن الشركة قامت بتعيين مستشار قانوني لها، بحيث يقوم بتقديم العديد الاستشارات المتعلقة بكافة القوانين والأنظمة.

إن هذه الإجراءات تعزز مدى التزام الشركة بكافة القوانين والأنظمة المطلوبة، مما يعزز قدرة الشركة على تطبيق كافة القوانين والأنظمة المطلوبة، (محاولة بذلك تخفيض مخاطر الالتزام إلى حدها الأدنى).

3- العمليات (Operations)

إن النشاط الرئيسي للشركة هو تقديم كافة أنواع التأمين مثل التأمين الصحي، وتأمين السيارات، التأمين ضد الحريق، التأمين ضد السرقات والتأمين الهندسي والبحري وأنواع أخرى من التأمين. كما تقوم الشركة بتقديم خدمة إعادة التأمين للعملاء من خلال التعامل مع شركات إعادة تأمين كبرى خارج البلاد.

يتركز نشاط الشركة على السوق المحلي بشكل رئيسي.

بالإضافة إلى نشاط التأمين فإن الشركة تقوم بممارسة العديد من النشاطات الأخرى وخاصة النشاط الاستثمار حيث تمتلك الشركة العديد من الودائع البنكية لدى البنوك المحلية كما تتعامل الشركة بالأسهم والسندات. مما يعزز قدرة الشركة على تطبيق توفير بيئة جيدة للاستثمار (وتعمل جاهدة على دراسة استثماراتها من قبل مختصين للتقليل قدر الإمكان من احتمالية وجود مخاطر للاستثمار). إن عمليات الشركة الرئيسية تتم ضمن نطاق الدولة ولا يوجد أية نشاطات خارجية في مناطق غير مستقرة سياسياً.

4- السياسات المحاسبية (Accounting Policies)

لا يوجد أية تغييرات جوهرية في السياسات المحاسبية لدى الشركة كما لا يوجد أية تطبيق لأية معايير جديدة في الشركة خلال العام الحالي.

كما لم تقم الشركة بتبني أية سياسات جديدة تعتمد على تقييم وحكم الإدارة خلال العام الحالي. لا يوجد أية تغييرات جوهرية في السياسات المحاسبية لدى الشركة كما لا يوجد أية تطبيق لأية معايير جديدة في الشركة خلال العام الحالي.

لا يوجد أية سياسات محاسبية خاصة تتطلب إجراءات خاصة لبعض الحسابات وتتطلب إفساحات معينة لها.

لا يوجد أية سياسات محاسبية غير متناسقة وغير ثابتة مع السنة السابقة. وإن جميع السياسات المحاسبية المطبقة مناسبة للشركة.

كون أن الشركة هي شركة تأمين فانه يتطلب على الشركة تطبيق السياسات المحاسبية وخاصة المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) (عقود التأمين).

5- الأهداف والاستراتيجيات (objectives and Strategies)

تسعى الشركة للعمل بشكل منهجي وذلك بهدف تحقيق الأهداف المرجوة لها حيث أن التركيز الرئيسي للشركة يكون على زيادة حجم إيرادات الشركة وعملائها المؤمنين وتحقيق المركز المالي والربح المطلوب والأفضل.

تمتلك الشركة العديد من الموظفين أصحاب الكفاءة في مجال التأمين والذين يعتبرون الركيزة الرئيسية للشركة لتحقيق أهداف الشركة.

تعمل الشركة على التوسع في نشاطاتها وعملياتها من خلال افتتاح العديد من الفروع الجديدة للشركة في مناطق مختلفة من عدة محافظات، وكذلك التنوع في الخدمات المقدمة من الشركة.

لا يوجد أية متطلبات محاسبية جديدة لدى الشركة كما لا يوجد أية تشريعات قانونية جديدة. تتضمن الخطة المستقبلية للشركة تطوير الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات المالية والاقتصادية مع مراعاة الأزمات المالية العالمية والأزمة السورية الحالية.

وإن هذه الخطة تتضمن:

- التركيز على تنوع الأعمال والبيئة الاقتصادية في عمليات الشركة.
- الحصول على أكبر عدد من العملاء والحصول على الحصة الأكبر من السوق.
- تنوع الاستثمارات في الشركة وذلك لتحقيق أكبر عائد ممكن للشركة.

6- الأداء المالي (Financial Performance)

قام المدقق بداية بالاستفسار عما إذا كان هنالك أي طرف ثالث يعتمد على بيانات الشركة وقيم أدائها المالي.

وبما أن الشركة تعتبر من الشركات المساهمة العامة الهامة والتي تجعل الشركة تحت أنظار المستثمرين الحاليين والمستثمرين المحتملين وكذلك الدائنين والمقرضين للشركة وذلك بهدف تقييم أداء الشركة. إن هذا الأمر يؤثر بشكل مباشر على تحمل المدقق مسؤولية أكبر عند كتابة تقريره نظراً لكثرة المستخدمين الخارجيين الذين ينتظرون مثل هذا التقرير للاعتماد عليه.

7- الأطراف ذات العلاقة (Related Parties)

أن الأطراف ذات العلاقة من الأمور الهامة والرئيسية التي من الممكن أن تؤثر في عملية تقييم المخاطر وخاصة مخاطر الأعمال. حيث تم التعرف على الأطراف ذات العلاقة من قبل المدقق من خلال الاستفسارات وفحص المستندات حيث تم تحديد الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين في الشركة وهم:

- أعضاء مجلس الإدارة
 - المساهمين
 - الشركات الشقيقة
 - الموظفين الرئيسيين
 - وكل شخص مؤثر في عملية اتخاذ القرار في الشركة
- حيث تم تلخيص هؤلاء الأطراف ذات العلاقة وطبيعة المعاملات وطبيعة العلاقة والأرصدة والمعاملات معهم وذلك بهدف الربط ومعرفة إن كان هنالك أية مؤشرات على عمليات احتيال من قبل الأطراف ذات العلاقة.
- هذا وبعد الاطلاع على أوراق العمل التي قام بها فريق عمل شركة (KPMG) لم يتبين وجود أية مؤشرات تشير إلى وجود مخاطر عمل تتعلق بالأطراف ذات العلاقة.

8- القضايا والمطالبات وتقييم الشركة لها (Litigations, Claims and assessments)

تتضمن هذه المرحلة تقييم القضايا والمطالبات المرفوعة من قبل أو على الشركة وتحديد الأثر المالي لها على الشركة وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

- التأكد من اكتمال القضايا والمطالبات المرفوعة من قبل أو على الشركة من خلال الاطلاع على السجلات ذات العلاقة والمراسلات مع المستشارين القانونيين للشركة وفحص الحسابات المتعلقة بالمصاريف القانونية لمعرفة إمكانية وجود أية قضايا أو مطالبات من أو على الشركة.
 - تقييم الإدارة لهذه القضايا والمطالبات المرفوعة من قبل أو على الشركة.
- حيث قامت شركة التأمين هذه بتعيين مستشار قانوني لها، بحيث يقوم بتقديم العديد من الاستشارات القانونية المتعلقة بكافة القوانين والأنظمة، وأية استشارات تتعلق بتسوية المطالبات لحل الأمور سلمياً قبل تفاقمها، ولاختصار الدعاوي القضائية الناتجة عن مطالبة المؤمنين بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم (محاولة بذلك تخفيض مخاطر تسوية المطالبات إلى حدها الأدنى).

هذا وبعد الاطلاع على أوراق العمل التي قام بها فريق عمل شركة (KPMG) تبين وجود العديد من القضايا والمطالبات المرفوعة من قبل وعلى الشركة حيث تم دراستها من قبل مدقق الحسابات الخارجي كل قضية على حدى ودراسة تقييم الإدارة لها وتحديد الأثر المالي لها على السجلات المالية للشركة.

حيث قام المدقق بالاطلاع على كافة المراسلات مع المستشارين القانونيين للشركة وفحص الحسابات المتعلقة بالمصاريف القانونية لمعرفة إمكانية وجود أية قضايا أو مطالبات من وعلى الشركة.

كما قام المدقق بطلب كتب من المستشارين القانونيين للشركة موجهة باسم شركة (KPMG) والذي يتضمن ما يلي:

أ. القضايا العالقة:

- (1) طبيعة الدعوى
- (2) مرحلة القضية حتى تاريخ الرد
- (3) الطريقة التي ستتبعها إدارة الشركة في الاستجابة أو الرد على نتيجة الدعوى (على سبيل المثال إلى الطعن في الحكم أو السعي إلى التحكيم خارج المحكمة)
- (4) تقييم مدى احتمال حدوث نتائج سلبية للدعوى وتقدير المبالغ أو الخسائر المحتملة.

ب. المطالبات والادعاءات غير المؤكدة:

- (1) طبيعة المسألة.
- (2) الطريقة التي تعتمدها إدارة الشركة اتباعها إذا كانت المطالبة مؤكدة.
- (3) مدى احتمالية أن تكون المطالبة مؤكدة.

أن عملية دراسة القضايا والمطالبات تعتبر من الأمور الهامة والتي من الممكن أن تؤثر بشكل كبير على فهم المخاطر التي تتعرض لها الشركة كون أنها تعتمد على تقييم الإدارة والحكم الشخصي.

9- فهم نظام المعلومات (Understanding of IT)

إن عملية دراسة أنظمة المعلومات من الأمور الهامة في تقييم المخاطر كون وجود بعض إجراءات الرقابة المعتمدة على نظام المعلومات وليس على العنصر البشري، حيث لابد من وجود خبير وتحمل المدقق لتكاليف إضافية تتفاوت حسب حجم المعلومات المؤتمتة في الشركة، وحسب قدرة المدقق على الاعتماد على قسم إدارة أنظمة المعلومات كموظفين من داخل شركة التأمين ذاتها، وهذا يرتبط بشكل

كبير على قرار المدقق بخصوص وجود نظام رقابة داخلية فعال في الشركة، ودرجة الاعتماد على هذا النظام.

هذا وبعد الاطلاع على أوراق العمل التي قام بها فريق عمل شركة (KPMG) وبالإستعانة بخبير أنظمة معلوماتية (من موظفي شركة التدقيق، كونها شركة تدقيق كبرى ولديها فريق العمل خاصتها)، حيث قام فريق العمل بداية بفحص إجراءات الرقابة العامة (GITC) على أنظمة المعلومات في الشركة والتي تتضمن ما يلي:

- إمكانية الوصول للبيانات من قبل المستخدمين.
- تغييرات النظام.
- عمليات النظام.
- التطورات الحاصلة في النظام.

كما قام فريق العمل بفحص إجراءات الرقابة على التطبيقات (GIT Applications) على أنظمة المعلومات في الشركة والتي قد تم التركيز من خلالها على التطبيقات المتعلقة بالحسابات الرئيسية التي تم تحديدها مسبقا من قبل المدقق.

كما قام فريق العمل بفهم عام للأنظمة المعلوماتية وكانت النتائج كالآتي:

- يحتوي قسم الأنظمة المعلوماتية على أربعة أشخاص من ضمنهم مدير القسم وثلاثة موظفين.
- لا يوجد أية تغييرات في الموظفين الرئيسيين في القسم خلال العام الحالي.
- تم ذكر الأنظمة المعلوماتية الرئيسية في الشركة وآلية الربط بينها.

ومن خلال عملية التدقيق من قبل المدقق لهذه الأنظمة المعلوماتية تبين عدم وجود أية امور جوهرية ومؤشرات لوجود مخاطر وأن النظام المحاسبي ينسجم مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. وتعتبر هذه النتيجة متوقعة كون أن هذه الأنظمة تكون مصممة لعدم تدخل العنصر البشري فيها (مع الأخذ بعين الاعتبار استخدام الشركة لهذه الأنظمة بشكل سليم). مما يؤدي إلى تقليل وجود أية مخاطر مرتبطة بمخاطر تقنية المعلومات.

2,1 الرقابة الداخلية للشركة:

تمّ الانطلاق من فهم عناصر الرقابة الداخلية بما يتوافق مع المعيار الدولي رقم (315) حيث كانت المنهجية التي تم اتباعها من قبل فريق العمل في شركة (KPMG) تتوافق مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (315) والمتعلق بالرقابة الداخلية. هذا ويبين الجدول التالي نتائج الدراسة من واقع أوراق العمل التي قام بها المدقق:

		<p>✓</p> <p>✓</p> <p>✓</p> <p>✓</p>	<p><u>طرق تحديد السلطة والمسؤولية:</u></p> <p>أ. هل يوجد لدى الشركة ميثاق سلوك أخلاقي مكتوب؟</p> <p>ب. هل تقوم الشركة بتوثيق نظم المعلومات؟</p> <p>ج. هل يُعطي الموظفون مهام تتناسب مع مؤهلاتهم؟</p> <p>د. هل تراعي الشركة سياسة فصل المهام؟</p>	<p>4</p>
		<p>✓</p> <p>✓</p> <p>✓</p> <p>✓</p>	<p><u>طرق رقابة الإدارة:</u></p> <p>أ. هل يوجد مواعيد نظامية لاجتماع مجلس الإدارة لمناقشة السياسات والأهداف والاستراتيجيات والأداء؟</p> <p>ب. هل يتم تسجيل محاضر الجلسات ويتم توقيعها حسب الأصول؟</p> <p>ج. هل تتناسب مؤهلات المدراء مع المستوى الوظيفي لكل منهم؟</p> <p>د. هل لدى الشركة سياسات تطوير وتحسين للنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة في الشركة</p>	<p>5</p>
		<p>✓</p> <p>✓</p> <p>✓</p> <p>✓</p> <p>✓</p> <p>✓</p>	<p><u>وظيفة التدقيق الداخلي:</u></p> <p>أ. هل يوجد لدى الشركة مديرية تدقيق داخلي؟</p> <p>ب. في حال وجودها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - هل يتمتع المدققون الداخليون بالاستقلالية؟ - هل يتألف فريق التدقيق الداخلي من عدد مناسب من الموظفين ولديهم الخبرات الكافية؟ - هل يقوم المدققون الداخليون بفحص نظام الرقابة؟ - هل يجرون فحص الإجراءات التفصيلية للعمليات التجارية وأرصدة الحسابات؟ - هل يقدمون تقرير مكتوب يحتوي على النتائج التي توصلوا إليها إلى مجلس الإدارة؟ 	<p>6</p>

2. عملية تقييم المخاطر كعنصر من عناصر الرقابة الداخلية:

للقيام بذلك لا بد من المرور بخطوات عدة:

أ. الأهمية النسبية (Materiality):

تعتبر الأهمية النسبية من الأمور الهامة والأساسية لهذه المرحلة حيث يقوم المدقق بتحديد مقياس له في عملية تقييم المنشأة وتحديد مخاطر الأعمال فيقوم باختيار إحدى المقاييس التالية بناءً على الاجتهاد الشخصي من المدقق:

- صافي الإيرادات
- مجموع الأصول
- مجموع الالتزامات
- مجموع حقوق الملكية
- صافي الربح
- مقاييس أخرى

إن هذا الأساس يكون كنسبة مئوية من أحد المقاييس السابقة، هذا ووفقاً لسياسة شركة (KPMG) فإنه يتم أخذ ما نسبته (3-8%) من المقياس الذي يكون بالصافي مثل صافي الربح وما نسبته (2-0.5%) من المقياس الإجمالي مثل مجموع الأصول.

ومن خلال دراستنا لهذا العميل يتبين أن المدقق قام باختيار مجموع الأصول كمقياس للحسابات والشركة وما نسبته 1% وقد عزی المدقق السبب كون أن الشركة هي شركة تأمين وأنه لا يوجد ثبات في صافي أرباح أو خسائر الشركة..

ثم قام المدقق بتحديد (Performance Materiality) والتي تمثل ما نسبته 75% من الأهمية النسبية والتي تساعد في عملية تقييم وتحديد الحسابات التي سيتم دراستها من قبل المدقق والتي تتم من خلالها تقييم الأخطاء التي تنتج عن عمل المدقق في مرحلة الاختبار.

وبعد ذلك قام المدقق بتحديد ((Audit Misstatement Posting Threshold (AMPT)) أخطاء التدقيق المرحلة والتي من خلالها يتم تقييم جميع الأخطاء التي تنتج عن عمل المدقق في مرحلة الاختبار ما نسبته 5% من الأهمية النسبية.

مما سبق تعتبر الأهمية النسبية من الركائز التي تسهل وتنظم عمل المدقق في المراحل المتقدمة للتدقيق.

إن جميع الأمور السابقة تدرج ضمن بند مخاطر التدقيق والذي يرتبط ارتباطاً واضحاً بمخاطر الأعمال.

وإن الإجراءات التالية ستساهم في عملية تحديد مخاطر الأعمال التي تتعرض لها الشركة.

ب. إجراءات تقييم مخاطر الأعمال الأخرى:

لدى الاطلاع على أوراق عمل فريق التدقيق المتعلقة بالعميل محل الدراسة في هذه المرحلة تبين وجود إجراءات تدقيق يتوجب على موظفي هذه الشركة القيام بها عند أداء عملية التدقيق. ويبين ما يلي إجراءات تقييم المخاطر الأخرى التي تم عملها لهذا العميل:

- فحص الاتصالات بين الشركة ودانيتها أصحاب المبالغ الجوهرية.
- فهم موازنة الشركة وعملية التوقعات.
- تحليل الأداء المالي للشركة مقارنة مع قطاع التأمين وشركات أخرى ضمن قطاع التأمين.
- فهم أسباب تكرار الإدارة العليا ولجنة الحوكمة والموظفين الرئيسيين في عملية إعداد التقارير المالية والتدقيق الداخلي.
- فحص أية حوادث أو مخاوف سوء التصرف أو السلوك غير الأخلاقي المتعلق بالتقارير المالية.

يلاحظ من النقاط السابقة أنه تم تناول عوامل مخاطر الأعمال لتحديد مدى تواجدها في الشركة محل الدراسة، وكانت أهم النتائج التي حصل عليها المدقق نتيجة هذه الإجراءات ما يلي:

- وجود بعض الصعوبات المالية لدى الشركة متعلقة بالسيولة والتي تؤثر على سمعة الشركة وتدفعاتها النقدية فنتج عنها وجود مخاطر السمعة ومخاطر السيولة.
- وجود المتطلبات القانونية والأنظمة والتعليمات والتي يتوجب على الشركة تطبيقها مما يولد ضغطاً على الشركة لتلبية هذه المتطلبات والتي تؤثر بشكل مباشر على مخاطر عدم الالتزام.

ج. تأكيدات الإدارة والحسابات الرئيسية:

يتضمن هذا الجزء تحديد الحسابات الرئيسية والمؤثرة في الشركة وخاصة المرتبطة بالمخاطر حيث تم الاطلاع على أوراق عمل فريق شركة (KPMG) وتبين لنا قيام فريق التدقيق تحديد الحسابات الرئيسية والمؤثرة في الشركة وخاصة المرتبطة بمخاطر الأعمال ومن ثم ربطها مع تأكيدات الإدارة الستة المتبعة من قبل شركة (KPMG) والتي تستخدم من قبل مدققي الحسابات الخارجيين بشكل عام.

إن تأكيدات الإدارة (CEAVOP) الستة المتبعة من قبل شركة (KPMG) كانت على النحو

التالي:

- الاكتمال (Completeness) (C)
 - الوجود (Existence) (E)
 - الدقة (Accuracy) (A)
 - التقييم (Valuation) (V)
 - الالتزامات والحقوق (Rights and Obligations) (O)
 - العرض والإفصاح (Presentation and Disclosure) (P)
- إن الحصول على دليل التدقيق يعتبر من الأمور الهامة والتي يتم من خلالها تغطية المخاطر الناشئة عن الأعمال حيث يشترط بدليل التدقيق وجود أمرين رئيسيين وهما:
- الكفاية: حيث أن حجم الدليل يجب أن يكون كافياً.
 - الملائمة: حيث أن دليل التدقيق يجب أن يغطي جميع التأكيدات المرتبطة بالحساب.
- ومن خلال مراجعة أوراق عمل فريق شركة (KPMG) تبين وجود الحسابات الرئيسية التالية وتأكيدات الإدارة المرتبطة بها والملائمة والمرتبطة بمخاطر الأعمال:

جدول رقم (8):

الحسابات الرئيسية وتأكيدات إدارة العميل (شركة التأمين) المرتبطة بها

م	الحساب	التأكيدات					
		P	O	V	A	E	C
1	إيرادات أقساط التأمين				☐	☐	☐
2	صافي التعويضات المدفوعة				☐	☐	☐
3	مصرف التغير في مخصص مطالبات التأمين			☐			☐
4	الذمم المدينة			☐			
5	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها			☐			
6	ذمم معيدي التأمين			☐			

لوحظ من خلال تحديد الإيرادات، وجود بعض مخاطر الأعمال مثل مخاطر السيولة ومخاطر التسعير. لوحظ من خلال تحديد التكاليف والتعويضات، أن هنالك خطر بتخفيض المصاريف وذلك بهدف زيادة أرباح الشركة حيث تعتبر الشركة من الشركات الكبيرة والتي تتطلع لتحقيق أرباح بشكل يتماشى مع سمعة الشركة وحجمها. إن هذا يؤدي إلى قيام الإدارة بتخفيض حجم المصاريف وعليه قام مدقق الحسابات بتحديد حساب مصاريف التعويضات وحدد تأكيد الاكتمال ليقابل خطر التخفيض. كما جاء تأكيد الدقة للمصاريف ليقابل خطر الأعمال عن وجود أخطاء متعمدة في عملية احتساب قيمة المصاريف وأن هذا الأمر يعطي مؤشراً لوجود مخاطر تسوية المطالبات ومخاطر السيولة حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على حجم التدفقات الخارجة من الشركة.

إن مخصص الذمم من الأمور الأساسية التي يقوم المدقق بالتركيز عليها كونها تعتمد على اجتهادات وتقييم الإدارة مما يولد شكاً لدى المدقق ومؤشراً لمخاطر الأعمال وخاصة مخاطر السمعة حيث تسعى الشركة للحفاظ على سمعتها من خلال خفض حجم المخصصات للحفاظ على الوضع المالي وسمعة الشركة والحفاظ على سيولة كافية لدى الشركة.

يلاحظ من الأمور السابقة ومراجعة أوراق عمل فريق شركة (KPMG) أن هنالك مخاطر أعمال رئيسية مرتبطة بالشركة وحساباتها والتي تم تلخيصها على النحو التالي:

جدول رقم (9):

مخاطر الأعمال المرتبطة بالحسابات الرئيسية لشركة التأمين وتوكيدات الإدارة

م	وصف الخطر	الحسابات المرتبطة به	التأكدات					
			P	O	V	A	E	C
1	وجود بعض الصعوبات المالية لدى الشركة متعلقة بالسيولة والتي تؤثر على سمعة الشركة وتدفقاتها النقدية فنتج عنها وجود مخاطر السمعة ومخاطر السيولة	إيرادات أقساط التأمين وصافي التعويضات المدفوعة				□	□	□

						التعويضات	لوحظ من خلال تحديد التكاليف والتعويضات. أن هنالك خطر بتخفيض المصاريف وذلك بهدف زيادة أرباح الشركة حيث تعتبر الشركة من الشركات الكبيرة والتي تتطلع لتحقيق أرباح بشكل يتمشى مع سمعة الشركة وحجمها. إن هذا يؤدي إلى قيام الإدارة بتخفيض حجم المصاريف وعليه قام مدقق الحسابات بتحديد حساب مصاريف التعويضات وحدد تأكيد الاكتمال ليقابل خطر التخفيض. إن هذا الأمر يعطي مؤشراً لوجود مخاطر تسوية المطالبات ومخاطر السيولة حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على حجم التدفقات الخارجة من الشركة.	2	
						الذمم المدينة والتقييم	مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها	أن مخصص الذمم من الأمور الأساسية التي يقوم المدقق بالتركيز عليها كونها تعتمد على اجتهادات وتقييم الإدارة مما يولد شكاً لدى المدقق ومؤشراً لمخاطر الأعمال وخاصة مخاطر السمعة حيث تسعى الشركة للحفاظ على سمعتها من خلال خفض حجم المخصصات للحفاظ على الوضع المالي وسمعة الشركة والحفاظ على سيولة كافية لدى الشركة	3
						التعويضات	صافي التعويضات المدفوعة	وجود المتطلبات القانونية والأنظمة والتعليمات والتي يتوجب على الشركة تطبيقها مما يولد ضغطاً على الشركة لتلبية هذه المتطلبات والتي تؤثر بشكل مباشر على مخاطر عدم الالتزام	4

ثانياً: إجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر:

حيث يجب أن تتضمن إجراءات تقييم المخاطر وفقاً لما جاء في معيار التدقيق (315)، ما يلي:

1. استفسارات من الإدارة وآخرين داخل الشركة (Inquiries):

تعتمد شركة (KPMG) نموذجاً موحداً ومعيارياً من الاستفسارات يتم توجيهها إلى الإدارة وأعضاء لجان الحوكمة والتدقيق الداخلي وللآخرين أصحاب العلاقة، وفيما يلي عرض لأهم هذه الاستفسارات المتعلقة بمخاطر الأعمال:

- كيف تقوم الإدارة بتوصيل وجهة نظرها حول الممارسات التجارية المقبولة والسلوك الأخلاقي للموظفين؟ (مخاطر عدم الالتزام)
- ما هي برامج وأنظمة الرقابة التي قامت إدارة المنشأة بإعدادها لتخفيض المخاطر؟
- كيف تقوم الإدارة بمراقبة البرامج والأنظمة؟
- ماهي طبيعة ومدى الاتصالات بين الإدارة والمكلفين بالحوكمة بشأن عملية تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر؟
- ماهي مخاطر الأعمال التي تم تحديدها؟
- ما هي طبيعة ومدى وتكرار هذا التقييم؟
- ماهي استجابة المنشأة للمخاطر التي تم تحديدها، بما في ذلك أنظمة الرقابة للحد من هذه المخاطر؟
- هل قامت المنشأة بإعداد دليل لقواعد السلوك وما يتصل به من سياسات بشأن الممارسات التجارية المقبولة والسلوك الأخلاقي؟
- إذا كان الأمر كذلك، هل يتم الالتزام بتنفيذ دليل قواعد السلوك وما يتصل به من سياسات، وهل تقوم الإدارة بمراقبة ذلك؟
- هل تم توفير التدريب المناسب للموظفين، والوسطاء والوكلاء لتعزيز تطبيق دليل قواعد السلوك والسياسات ذات الصلة؟
- هل قامت الإدارة بإبلاغ المكلفين بالحوكمة كيف تقوم بالإشراف على تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية للحد من المخاطر؟
- كيف يقوم المكلفين بالحوكمة بتوفير إشراف فعال على برامج وأنظمة رقابة المنشأة لتحديد المخاطر، بما في ذلك الإشراف على تنفيذ الرقابة الداخلية المصمم للحد من المخاطر؟
- كيف يقوم المكلفين بالحوكمة بتوصيل وجهات نظرهم للإدارة والموظفين حول الممارسات التجارية المقبولة والسلوك الأخلاقي؟

- كيف يقوم المكلفون بالحوكمة بتوفير رقابة فعالة على تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة؟
- كيف يقوم المكلفون بتقييم قدرة الإدارة العليا على تجاوز أنظمة الرقابة؟
- ما هي الأنشطة ذات الصلة بمخاطر الأعمال التي تم إجراؤها أو تم التخطيط لإجرائها من قبل التدقيق الداخلي؟ إذا كان الأمر كذلك:
- ما هي أوجه القصور في الرقابة الداخلية المتعلقة بمخاطر الأعمال والتي تم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي؟
- ما هي التقارير أو الاتصالات ذات الصلة بمخاطر الأعمال والتي تم إعدادها من قبل التدقيق الداخلي؟
- هل استجابت الإدارة والمكلفون بالحوكمة بشكل مناسب لمثل هذه التقارير والاتصالات؟
- ما هي وجهة نظرك حول مخاطر الأعمال في المنشأة؟
- ما هو تقييم التدقيق الداخلي للمخاطر؟ ما هي مخاطر الأعمال التي تم تحديدها؟ وهل استجابت الإدارة والمكلفون بالحوكمة بشكل مناسب للمخاطر التي تم تحديدها؟
- هل هناك أطراف ثالثة لديهم توقعات لأداء المنشأة؟
- ما هي توقعات الطرف الثالث؟
- هل هناك أي طرف ثالث لديه توقعات غير واقعية (على سبيل المثال من الصعب على المنشأة تلبية) عن الأعمال التجارية للمنشأة أو الأداء المالي؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي هذه التوقعات غير الواقعية؟ كيف تم إنشاؤها؟ كيف قامت الإدارة بمقابلة هذه التوقعات؟
- كم عدد الاجتماعات والمناقشات التي تقوم بها الإدارة مع الأطراف (مثل المقرضين والمحليين أو الوسطاء) عن أداء المنشأة؟
- هل هناك مواقع، وقطاعات أعمال، وأنشطة وعمليات، خضعت لتغيير كبير أو هي غير مستقرة بسبب الأعمال الخارجية، إعادة الهيكلة، والمنافسة، ودوران الإدارة/الموظفين... الخ؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي تلك المواقع، وقطاعات الأعمال والأنشطة والعمليات؟ وكيف تقوم الإدارة بمعالجة الفرصة لإعداد التقارير المالية؟

يلاحظ من الاستفسارات أعلاه أنها شملت الإدارة والمكلفين بالحوكمة والتدقيق الداخلي والآخرين بالشركة، وجاءت منسجمة مع متطلبات معياري التدقيق الدوليين رقم (315) و(330). وتجدر الإشارة هنا أن نتائج الاستفسارات السابقة التي حصل عليها فريق التدقيق للتعلم محل الدراسة تم توثيقها والاستفادة منها في المراحل الأخرى مثل إجراءات تقييم المخاطر الأخرى، والشركة وبيئتها، والرقابة على مستوى الشركة، وتقييم مخاطر الأعمال والمناقشات التخطيطية.

2. الإجراءات التحليلية (Analytical Procedures) :

تعتبر الإجراءات التحليلية من الإجراءات المطلوبة وفقاً للمعايير الدولية ولسياسة شركة (KPMG) والتي يستوجب على مدقق الحسابات القيام بها، ولدى الاطلاع على أوراق عمل هذا العميل تم تلخيص إجراءات التحليلية المنفذة في مرحلة التخطيط والمرتبطة بعملية تحديد مخاطر الأعمال والتي تشكل إحدى مكونات مرحلة تقييم المخاطر.

وقد تم دراسة وتناول نتائج الإجراءات التحليلية ذات العلاقة بمخاطر الأعمال التي توصل لها فريق التدقيق والتي كانت على النحو التالي:

- انخفضت نسبة التمويل الخارجي (الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل ÷ مجموع الأصول) من 22.72% في العام الماضي إلى 7.03% في العام الحالي، وتم تبرير هذا الانخفاض بأن الشركة قامت بتغيير سياسة إعادة التأمين في العام الحالي 2013 وزادت نسبة الاحتفاظ المعتمدة Excess of loss بدلاً من إعادة التأمين وبالتالي قلّت أمانات معيدي التأمين.
- عند مقارنة نسبة المديونية (الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل ÷ مجموع حقوق الملكية) تبين أن هذه النسبة انخفضت من 50.99% في العام الماضي إلى 17.54% في العام الحالي، وذلك لنفس السبب السابق.
- عند مقارنة نسبة تمويل الموجودات المتداولة (المطالب المتداولة ÷ الموجودات المتداولة) تبين أن هذه النسبة انخفضت من 27.31% في العام الماضي إلى 19.60% في العام الحالي، وذلك لاضطرار الشركة لسداد جزء الخصوم المتداولة من الموجودات الثابتة، حيث تم تحويل جزء من الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إلى قصيرة الأجل.
- قارن المدقق معدلات الدوران للعامين الحالي والسابق، فكلما زادت معدلات الدوران للموجودات كان ذلك أفضل، وكلما قلت معدلات الدوران للمطالب كان ذلك أفضل، وكلما زادت معدلات الدوران في حقوق الملكية كان ذلك أفضل، حيث كانت النتائج كالتالي:
- معدل دوران الأموال الخاصة /حقوق الملكية/= (صافي الإيرادات ÷ متوسط الأموال الخاصة) كان في السنة الماضية 0.68 مرة ليصبح 0.59 مرة في السنة الحالية.
- معدل دوران الأموال المستثمرة /مجموع الموجودات/= (صافي الإيرادات ÷ متوسط الأموال المستثمرة) كان في السنة الماضية 0.30 مرة ليصبح 0.25 مرة في السنة الحالية.
- معدل دوران الأصول المتداولة = (صافي الإيرادات ÷ متوسط الأصول المتداولة) كان في السنة الماضية ليصبح 0.45 مرة في السنة الحالية.

- لوحظ من خلال تحليل الإيرادات الشهري وجود تفاوت في هذه الإيرادات وقد تم تبرير هذا بالرجوع إلى التفاوت في حجم المنافسة بين شركات التأمين والتي تعتمد على حجم التسويق وتحقيق الهدف من قبل الشركة حيث لوحظ زيادة الإيرادات في النصف الأول من السنة وانخفاضها قبل نهاية السنة مع معاودة الارتفاع في نهاية السنة. إن هذه الأمور تعطي مؤشراً للانتباه لبعض مخاطر الأعمال مثل مخاطر التسعير ومخاطر السيولة والمحافظة على ملاءة مالية لسد المطالبات على مدار العام.
- لوحظ انخفاض الإيرادات مقارنة بالسنة الماضية بنسبة 10 % والتي تعد مقبولة نسبياً ومدققي الحسابات والتي تم تبريرها من قبل المدقق بدخول شركات تأمين جديدة إلى السوق وأيضاً إلى الأزمة الاقتصادية التي حدثت بالعالم والتي ألقت بظلالها على هذا العام. أن هذا الأمر يعطي مؤشراً لوجود مخاطر تطوير المنتجات حيث أن دخول منافس جديد يتطلب من الشركة العمل على تطوير منتجاتها بإنتاج وثائق تأمين جديدة أو إدخال تعديلات على منتجات موجودة بهدف جعلها أكثر تناسباً مع حاجات السوق.
- لوحظ زيادة في قيمة التعويضات والمبالغ المدفوعة للمؤمنين والتي تم تبريرها من قبل المدقق بزيادة حجم العقود والإيرادات لمؤمنين خلال السنة الماضية والسنة الحالية. أن هذا الأمر يعطي مؤشراً لوجود مخاطر تسوية المطالبات وكانت الشركة حريصة على عدم تحول بعض المطالبات إلى دعاوى قضائية واحتمال صدور أحكام قضائية توجب على الشركة سداد مبالغ كبيرة وغير متوقعة يمكن أن تتضمن تكاليف الدعاوى والمحامين وغيرها.
- لوحظ وجود زيادة في قيمة مخصص تدني الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها ولكن ليس بالشكل المناسب لزيادة إيرادات ونشاطات الشركة. أن مخصص الذمم من الأمور الأساسية التي يقوم المدقق بالتركيز عليها كونها تعتمد على اجتهادات وتقييم الإدارة مما يولد شكاً لدى المدقق ومؤشراً لمخاطر الأعمال وخاصة مخاطر السيولة ومخاطر السمعة حيث تسعى الشركة للحفاظ على سمعتها من خلال خفض حجم المخصصات للحفاظ على الوضع المالي وسمعة الشركة والحفاظ على سيولة كافية لدى الشركة لتستطيع الوفاء بالتزاماتها.
- لوحظ من خلال إجراءات التخطيط التحليلية للنفقات والمصاريف وجود زيادة بالمصاريف الإدارية ومصاريف البيع والتوزيع والتي تم تبريرها من قبل المدقق بزيادة حجم ونشاطات الشركة وإيراداتها حيث أن هذه المصاريف مرتبطة بشكل كبير مع حجم ونشاط الشركة.
- لوحظ من خلال إجراءات التخطيط التحليلية للأصول وجود زيادة بحجم أصول الشركة بنسبة 10 % والذي يعود إلى زيادة حجم استثمارات الشركة وخاصة الأسهم والودائع البنكية. أن هذا الأمر يعطي مؤشراً لوجود مخاطر الاستثمار الناتجة عن استثمار رأسمال الشركة واحتياطياتها الفنية بما يمكن أن يؤثر سلباً على أرباح الشركة ومركزها المالي.

- لوحظ وجود زيادة بحجم الأصول الثابتة للشركة بنسبة 40 % والذي يعود إلى فروع الشركة والتي قامت بافتتاحها خلال العام الحالي.

3. الملاحظة والتفتيش:

تماشياً مع ما ورد في معايير التدقيق الدولية والإطار النظري، أن التفتيش كإجراء تدقيق هو فحص السجلات أو المستندات سواء الداخلية أو الخارجية، الموجودة على شكل أوراق أو بصورة إلكترونية أو أي شكل آخر، أو القيام بفحص مادي للأصل، والملاحظة تعني أن يقوم المدقق باستخدام حواسه المختلفة سواءً بالنظر أو الاستماع أو اللمس لتحقيق أهداف تدقيق معينة، فقد يقوم بملاحظة الإجراءات التي يقوم بها الموظفون عند أدائهم للنشاطات أو ملاحظة بعض الأصول. فقد تم الوصول للنتائج باتباع المدقق لما يلي:

أ. محاضر الاجتماعات (Minutes):

لدى الاطلاع على أوراق العمل فريق التدقيق المتعلقة بالعميل محل الدراسة وجد توثيق من قبل فريق التدقيق للإجراءات المطبقة على محاضر الاجتماعات، حيث تمت الإشارة إلى أنه تم الحصول على نسخ من محاضر اجتماع كل من الهيئة العامة ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق ولجنة المخاطر والاطلاع على هذه المحاضر وتوثيق أية أمور قد تفيد المدقق في عملية تقييم مخاطر الأعمال والمخاطر ككل.

ومن خلال عملية قراءة ومراجعة هذه المحاضر من قبل المدقق تبين عدم وجود أية أمور جوهرية ومؤشرات لوجود مخاطر. وتعتبر هذه النتيجة متوقعة لأن الإدارة تحاول دائماً عدم الإفصاح عن أية مخاطر، بل على العكس تحاول إخفائها بسبب معرفتها بأن مدقق الحسابات سيقوم بالاطلاع على محاضر الاجتماعات هذه.

ب. مناقشات فريق التدقيق

تم الاطلاع ومراجعة أوراق عمل فريق شركة (KPMG) المتعلقة بمخاطر الأعمال والاستجابة لها وتم تلخيص الأمور المرتبطة بمخاطر الأعمال ومناقشات فريق التدقيق للعميل كما يلي:

- بين الشريك الرئيسي في فريق التدقيق ضرورة التركيز على إيرادات الشركة وذلك كون وجود بعض الصعوبات المالية وانخفاض للإيرادات لدى الشركة متعلقة بالسيولة والتي تؤثر على سمعة الشركة وتدفعاتها النقدية فنتج عنها وجود مخاطر السمعة ومخاطر السيولة.

أكد مدير التدقيق المسؤول على موضوع الإيرادات كما أضاف أنه يجب التركيز أيضاً على التعويضات ومدفوعات التأمين ومصروف الديون المشكوك في تحصيلها كون هنالك خطر بتخفيض المصاريف وذلك بهدف زيادة أرباح الشركة حيث تعتبر الشركة من الشركات الكبيرة والتي تتطلع لتحقيق أرباح بشكل يتماشى مع سمعة الشركة وحجمها. إن هذا يؤدي إلى قيام

الإدارة بتخفيض حجم المصاريف. حيث أن هذه الأمر يتطلب مراجعة معقولة تقديرات الإدارة كما يتطلب التركيز على عملية اكتمال ودقة تسجيل كافة التعويضات ومدفوعات التأمين ومصروف الديون المشكوك في تحصيلها. حيث قام المدقق بالتأكد من بعض المعلومات الرئيسية حول إيرادات الشركة وتوزيع أرباحها والتزامها بالقوانين كما يلي:

جدول رقم (10):

معلومات حول توزيع أرباح شركة التأمين والتزامها بالقوانين

م	الاستفسار		
	نعم	لا	النتيجة لا يطبق
1	✓		
2		✓	
3	✓		
4	✓		
5			N/A
6	✓		
7	✓		
8		✓	
9			N/A

ج. استمرارية العمل (Going Concern)

إن استمرارية العمل من الأمور الهامة والتي لها ارتباط مباشر بمخاطر الأعمال. ومن مراجعتنا لأوراق العمل المعدة من قبل فريق شركة (KPMG) تبين لنا تركيز المدقق على الأحداث والأمور

التي تؤثر على استمرارية العمل في المستقبل. حيث أظهرت نتائج التدقيق عدم وجود أية من الأحداث والأمور التي من الممكن أن تؤثر على استمرارية العمل في المستقبل. حيث قام المدقق بالاطلاع على البيانات المالية للسنوات السابقة والتدفقات النقدية للسنة وعمل تحليل لكافة نسب السيولة والمديونية. والجدول التالي يبين قدرة الشركة على الاستمرار:

جدول رقم (11):

نتائج دراسة اعتبارات (مراعاة) استمرارية العمل (شركة التأمين)

م	الاستفسار	النتيجة	
		نعم	لا
1	هل تواجه الشركة عجز أو نقص رأس المال العامل؟		✓
2	هل تواجه الشركة أية خسائر تشغيل متكررة؟		✓
3	هل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالباً؟		✓
4	هل النسب المالية (كنسبة التداول، نسبة السيولة السريعة و...) عكسية ومعسرة؟		✓
5	هل الشركة تتخلف بسداد الديون أو اتفاقيات مشابهة؟		✓
6	هل هناك أي تأخير في دفع توزيعات الأرباح؟		✓
7	هل لدى الشركة أية صعوبات في الدفع لدائنيها في الوقت المحدد؟		✓
8	هل هناك قروض ستستحق الدفع ولا يوجد احتمالات حقيقية لسدادها أو جدولتها؟		✓
9	هل رفض الموردين تنفيذ صفقات عادية على الحساب للشركة؟		✓
10	هل الشركة غير قادرة على الحصول على تمويل لتطوير لمنتج جديد أو استثمارات؟		✓
11	هل ديمومة الشركة مرتبطة بنجاح مشروع محدد؟		✓

12	✓	هل هناك إجراءات قانونية ضد الشركة والتي أن نجحت فان الشركة لن تستطيع الوفاء بالأحكام التي ستتخذ؟
13	✓	هل هناك احتمالية في حدوث تغيير في التشريعات أو السياسة الحكومية بما يؤثر على إمكانية استمرارية الشركة؟
14	✓	هل فشلت الشركة في الامتثال وتوفير المتطلبات القانونية ومتطلبات راس المال؟
15	✓	هل فقدت الشركة عملاء، أسواق، امتياز، براءة اختراع، موردين رئيسيين؟
16	✓	هل تواجه الشركة صعوبات مع القوى العاملة؟
17	✓	هل هناك نقص بالمواد والمستلزمات المهمة؟
18	✓	هل فقدت الشركة أشخاص من الإدارة العليا أو التنفيذية ولم يتم استبدالهم؟
19	✓	هل دخلت في التزامات غير مفيدة اقتصاديا طويلة الأجل؟
20	✓	هل واجهت الشركة كوارث ولم تكن مؤمن عليها؟

المرحلة الثالثة:

الاختبار (Testing)

تتم خلال هذه المرحلة عمل دراسة واختبار لحسابات الشركة وذلك بهدف الاستجابة للمخاطر الأعمال وتدقيق حسابات الشركة ككل وبناءً على هذه المرحلة يتم صياغة التقرير النهائي للتدقيق.

إن هذه المرحلة تتضمن جزئيين رئيسيين للاختبار وهما:

أولاً: اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة (Test of Operation effectiveness of Controls)

ثانياً: الاختبارات الجوهرية (Substantive Testing)

أولاً: اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة (Test of Operation effectiveness of Controls)

يتم في هذا الجزء بشكل رئيسي اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة للحسابات والإفصاحات والتأكدات المتعلقة بها واختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المرتبطة بالقيود اليومية، وبعد الاطلاع على أوراق عمل فريق شركة (KPMG) تبين أن نتيجة اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة كانت فعال لجميع الإجراءات الرقابية التي تساعد في الاستجابة لمخاطر الأعمال أي أن خطر الرقابة منخفض.

وإن الجدول التالي يبين ملخص الإجراءات الرقابية والتي تم الاعتماد عليها من قبل فريق شركة (KPMG) ونتائجها:

جدول رقم (12):

الإجراءات الرقابية والحسابات المرتبطة بها

التأكدات						الدائرة محل التدقيق	الحسابات المرتبطة به	الإجراء الرقابي	م
P	O	V	A	E	C				
				□		الإيرادات	إيرادات أقساط التأمين	المطابقة الشهرية ما بين نظام الإيرادات ونظام المحاسبة	1
					□	الإيرادات	إيرادات أقساط التأمين	التأكد من موافقة المسؤول على جميع عقود التأمين المبرمة خلال السنة ومراجعة عقود إعادة التأمين	2
			□			الإيرادات	إيرادات أقساط التأمين	دراسة نسب السيولة والتدفقات النقدية للشركة	3
				□	□		صافي التعويضات المدفوعة	مطابقة إجمالي التعويضات المدفوعة من واقع تقرير	4

							التكاليف الصادر من قسم التعويضات ومطابقته مع التكاليف والتعويضات المسجلة ضمن النظام المحاسبي وربطه مع التدفقات النقدية	
			□		التعويضات	صافي التعويضات المدفوعة	مراجعة عملية احتساب مخصصات التعويضات وتوزيعها على مدة العقد.	5
			□		الذمم المدينة والتقييم	مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها	قيام الإدارة بعملية تقييم شهري للمخصصات وعكسها بشكل دوري ضمن السجلات المحاسبية.	6

يلاحظ من خلال الجدول السابق قيام المدقق بتغطية جميع الإجراءات الرقابية المرتبطة بجميع الحسابات والتأكدات المطلوبة والمرتبطة بمخاطر الأعمال.

ثانياً: الاختبارات الجوهرية (Substantive Testing)

يتم في هذه المرحلة الاستجابة للمخاطر المقيمة مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج تقييم اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة والذي يؤثر بشكل كبير على حجم ونوعية الإجراءات المتبعة في الاختبارات الجوهرية. وكما ذكر سابقاً فإنه في هذه المرحلة يتم التركيز عادة على دقة واكتمال ووجود الأرقام وليس بإجراءات الرقابة. حيث أنه سيتم دراسة الحسابات وتغطية جميع التأكيدات المرتبطة بها.

إن عملية الاختبارات الجوهرية تتضمن نوعين من الاختبارات وهما:

- اختبار التفاصيل (Test of Details) يتضمن هذا الجزء القيام باختبارات تدقيق من خلال المطابقات وإعادة الاحتساب وفحص السجلات.
- اختبار الإجراءات التحليلية (Substantive Analytical Procedures) يتضمن هذا الجزء القيام باختبارات تحليلية من خلال مقارنة الأرصدة المرحلية ودراسة التنبؤ من قبل المدقق.

ومن خلال الاطلاع على أوراق عمل فريق شركة (KPMG) تبين قيام المدقق بالقيام بالاختبارات الجوهرية التالية والتي تغطي جميع الحسابات وتغطية جميع التأكيدات المرتبطة بها:

جدول رقم (13):

الاختبارات الجوهرية والحسابات المرتبطة بها

م	الاختبار الجوهري	الحسابات المرتبطة به	الدائرة محل التدقيق	التأكيدات						
				P	O	V	A	E	C	
1	إعادة احتساب عينة من الإيرادات المسجلة ومطابقتها مع السجلات المحاسبية وذلك من خلال الاطلاع على عينة من عقود المؤمنين	إيرادات أقساط التأمين	الإيرادات				<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>		
2	مراجعة التدفقات النقدية لدى الشركة وربطها مع خطط الإدارة المستقبلية	التعويضات	الإيرادات				<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>		
3	فحص الخطط المستقبلية للشركة وتقييمها.	إيرادات أقساط التأمين	الإيرادات						<input type="checkbox"/>	
4	مقارنة مجمل الربح والمصاريف إلى الإيرادات في العام الحالي ونفس التاريخ من العام الماضي	إيرادات أقساط التأمين	الإيرادات				<input type="checkbox"/>			
5	إعادة احتساب عينة من التعويضات المدفوعة المسجلة ومطابقتها مع السجلات المحاسبية	صافي التعويضات المدفوعة	التعويضات				<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>		

						التعويضات المدفوعة	صافي التعويضات المدفوعة	مقارنة المصاريف والتعويضات مع عدد المؤمنين ودمم المؤمنين وربطها بالتغير في الذمم للعام الحالي وربطها مع السنوات السابقة	6
						الذمم المدينة والتقييم	مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها	مراجعة احتساب مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها	7
						الذمم المدينة والتقييم	مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها	مراجعة صحة جدول أعمار ذمم المؤمنين ومدى مطابقه مع تقرير احتساب مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها وعملية التحصيل وربطها بالتدفقات النقدية الداخلة للشركة.	8
						الذمم المدينة والتقييم	الذمم المدينة	الحصول تقرير مفصل بالاستثمارات الموجودة للشركة وتقييمها وتحليلها	9
						الالتزامات المحتملة	الالتزامات المحتملة	الحصول على المصادقات البنكية وكتاب المستشار القانوني للشركة وتقييم أثرها على البيانات المالية	10

يلاحظ من خلال الجدول السابق قيام المدقق بتغطية جميع الاختبارات الجوهرية المرتبطة بجميع الحسابات والتأكدات المطلوبة والمرتبطة بمخاطر الأعمال.

بعد قيام المدقق بهذه الإجراءات يقوم بتوثيق النتائج والتي كانت كالاتي بعد الاطلاع على أوراق عمل فريق شركة (KPMG).

جدول رقم (14):
نتائج الاختبارات الجوهرية

هل يوجد تحريفات جوهرية؟	التأكدات						الحساب	م
	P	O	V	A	E	C		
لا				<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	إيرادات أقساط التأمين	1
لا				<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	صافي التعويضات المدفوعة	2
لا				<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	مصروف التغير في مخصص مطالبات التأمين	3
لا			<input type="checkbox"/>				الذمم المدينة	4
لا			<input type="checkbox"/>				مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	5
لا			<input type="checkbox"/>				ذمم معيدي التأمين	6

يلاحظ من خلال الجدول السابق قيام المدقق بتوثيق نتائج جميع الإجراءات التي تم القيام بها والمتعلقة باختبار الحسابات والتأكدات المقيمة في مرحلة تقييم المخاطر، حيث وجد أنه لا يوجد أية مخاطر أعمال من الممكن أن تؤثر بشكل جوهري على الشركة وهو ما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتدقيق.

المرحلة الرابعة:

الإتمام وإصدار التقرير

إن في هذه المرحلة يقوم المدقق بصياغة وإصدار تقريره النهائي "تقرير مدقق الحسابات المستقل" والتي يعتمد على نتائج الاختبارات وعمل المدقق وعليه يتم صياغة نوع التقرير النهائي.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تمهيد:

بما أن الدراسة تستهدف التعرف على " دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر لدى شركات التأمين _دراسة تحليلية"، فقد استخدمت الباحثة في إعداد الجزء الميداني من هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ذلك لأنه يعتبر من الناحية العملية عاملاً مشتركاً بين كل المناهج إذ لا يمكن أن يستغني عنه أي باحث عند دراسته لأي ظاهرة بغض النظر عن نوع منهج البحث المستخدم في الدراسة، "ويوفر المنهج الوصفي التحليلي كمية من المعلومات المهمة للباحث عن الحالة موضوع الدراسة، ومن الممكن أن يكون شاملاً كل جوانب المنشأة حين وصفه لأهدافها وإمكاناتها وأنظمتها وطبيعتها ونشاطها وإنتاجها، كما أنه من الممكن أيضاً أن يقتصر على جانب واحد منها" (الأشعري، 2006، ص.120).

1. مجتمع الدراسة وعينتها:

ويقصد بالمجتمع "الكل الذي يمثل الأصل تمثيلاً كاملاً بجميع طبقاته وشرائحه وخصائصه وبشكل موحد يعكس الإطار العام لوجوده" (الأشعري، 2006، ص 135).

يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب وشركات التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والبالغ عددها 24 مكتب فردي و6 شركات تدقيق. حيث تم توزيع 3 استبيانات لكل مكتب فردي وبذلك يكون عدد الاستبيانات الموزعة على المكاتب الفردية 72 استبانة، كما تم توزيع 15 استبانة لكل شركة من شركات التدقيق ليكون المجموع 90 استبانة موزعة على شركات التدقيق، وبذلك تكون الاستبيانات الكلية الموزعة 162 استبانة، تم إعادة 147 استبانة منها، وبعد دراستها تم استبعاد 22 استبانة لعدم اكتمال البيانات فيها وتم تحليل الباقي والبالغ 125 استبانة صالحة للتحليل.

وفي تحديد عينة الدراسة لهذا المجتمع الحصري استخدمت الباحثة العينة العشوائية قصدية (لأنه تم توزيع الاستبيانات على الجميع دون استثناء فلا توجد أي شبهة أو احتمال للتخيار وهذا هو الهدف من العشوائية) ممثلة لمكاتب وشركات التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية حيث تم تمثيل كافة المكاتب والشركات المعتمدة بعد الحصول على لائحة بأسماء المكاتب والشركات المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية .

2. أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على أسلوب الاستبانة (انظر الملحق رقم 1) كأداة أساسية لجمع البيانات، وأساساً لمعرفة آراء واتجاهات عينة البحث، حيث تعتبر الاستبانة من الأدوات المهمة والأساسية لجمع البيانات في الدراسة الميدانية ويعود ذلك إلى إمكانية تحكم الباحث في الأسئلة والحقائق المراد جمعها من مجتمع البحث.

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كالتالي:

القسم الأول: عبارة عن مجموعة من الأسئلة العامة عن المشاركين في الاستبانة /مكاتب فردية - شركات تدقيق (العمر، المؤهل الدراسي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، شهادات ممارسة المهنة).

القسم الثاني: الخاص بالأسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة واشتمل على (3) محاور رئيسية تتعلق بأبعاد الدراسة كالتالي:

المحور الأول: متطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين ويحوي (26) محدد (متغير)

المحور الثاني: إجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين. تضمن (32) محددات ويقسم إلى:

- **المحور الفرعي الأول** تضمن الاستفسارات التي يلجأ إليها المدقق من الإدارات والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر تضمن (7) محددات
- **المحور الفرعي الثاني** الإجراءات التحليلية التي يستخدمها المدقق من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين. تضمن (12) محددات
- **المحور الفرعي الثالث** الملاحظة والتنقيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين. تضمن (13) محددات
- **المحور الثالث** يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين. تضمن (31) محددات

وكانت الإجابات في القسم الثاني ذات إجابات مغلقة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (دائماً، غالباً، بدرجة متوسطة، نادراً، نادراً جداً). وذلك لقياس اتجاه أفراد الدراسة

وقد استخدمت الباحثة في صياغتها لعبارات الاستبانة البساطة والسهولة قدر المستطاع بحيث تكون مفهومة لعامة المبحوثين، كما راعت عند صياغتها للعبارات التي يجب عليها المبحوث أن تكون وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث يعتبر من أفضل أساليب القياس وذلك بإعطاء كل عبارة الوزن

المناسب لأهميتها، فقامت الباحثة بإعطاء الوزن المناسب لأهمية كل عبارة من عبارات الاستبانة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (15):

الاستبانة (العبارة، الوزن)

العبارة	الرتبة / الوزن
دائماً	5
غالباً	4
بدرجة متوسطة	3
نادراً	2
نادراً جداً	1

- وتم حساب الوزن النسبي لحالة المتغير: تحديد اتجاه الحالة (إيجابي، متوسط، ضعيف) من خلال المتوسط ودرجة القياس الكلية /5/ وبالتالي يكون اتجاه الحالة إيجابي عندما يكون الوزن النسبي أعلى من 60 % واتجاه الحالة ضعيف عندما يكون الوزن النسبي أقل من 60 % ومتوسط عند الوزن النسبي 60 %.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

وتم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- إجراء اختبار الصدق والثبات لأسئلة الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات وذلك باستخدام معامل "ألفا كرو نباخ" (CronbachAlpha)
- التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد الدراسة وتحديد نسب إجاباتهم على عبارات الاستبانة.
- المتوسط الحسابي لترتيب إجابات أفراد الدراسة لعبارات الاستبانة حسب درجة الموافقة.
- الوزن النسبي لاتجاه المتغيرات حيث الدرجة الكلية للقياس 5
- الانحراف المعياري لقياس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول متوسطات موافقتهم نحو متغيرات الدراسة. "حيث يدل على كفاءة الوسط الحسابي في تمثيل مركز البيانات بحيث يكون الوسط الحسابي أكثر جودة كلما قلت قيمة الانحراف المعياري". (فهمي، 2005، ص.190).
- اختبار ANOVA وهو اختبار معلمي لتحليل التباين كونه يعتبر من الاختبارات المعلمية التي تناسب البيانات الفئوية والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، ويمكن التعرف على دالة

التوزيع الاحتمالي لها حيث تعتبر الاختبارات المعلمية من أقوى وأكثر الاختبارات مرونة في حالة توافر شروطها ويستخدم لتحديد ما إذا كان هناك فروق معنوية لاستجابات عينة البحث وهل تعد ذات دلالة إحصائية أي أنها فروق حقيقية أو أنها فوارق تعود إلى أخطاء الصدفة. (القحطاني وآخرون، 2000، ص 258).

- اختبار One Sample T test لاختبار فرضيات الدراسة.
- دراسة التحليل العاملي لمحاوور الدراسة

4. الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة:

يعرف صدق أداة الدراسة على أنه مدى تمكن أداة جمع البيانات أو إجراءات القياس من قياس المطلوب قياسه (عطيفة، 1996م، ص260)، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت لقياسه، فإنها بذلك تكون صادقة. كما يقصد بالصدق "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001، ص160). وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة بواسطة الصدق الظاهري.

▪ الصدق الظاهري:

ويعد أحد أنواع صدق الأداة التي يُعتمد عليها في القياس حيث أنه يعرف بقدرة المقياس على "قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر إليه وتفحص مدى ملائمة بنوده لقياس أبعاد المتغير المختلفة" (القحطاني وآخرون، 1421هـ، ص. 210-212).

وللتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة وأنها تقيس ما وضعت لأجله، قامت الباحثة بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمشق وبعض الخبراء في مجال التدقيق المحاسبي، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة، ثم قامت الباحثة بإجراء التعديلات والإضافات التي أوصى بها المحكمين.

▪ ثبات أداة الدراسة:

ويعرف الثبات على أنه "الاتساق في نتائج الأداة" (البدائنه، 1996، ص131)، ويقصد به قدرة المقياس على الحصول على النتائج نفسها فيما لو أعيد استخدام الأداة نفسها مرة ثانية. قامت الباحثة بالتأكد من ثبات أداة الدراسة بتطبيقها في شكلها النهائي بعد توزيع الاستبانات وتفرغ بياناتها وتحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بغرض حساب معدل ثباتها بواسطة معامل ثبات ألفا (لا كرو نباخ) والجدول رقم (24) يوضح معامل ثبات الأداة.

جدول رقم (16):

اختبار معامل الثبات لمتغيرات الدراسة

Reliability Statistics		
N of Items	Cronbach's Alpha	
26	0.927	يفي المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.
32	0.931	يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
31	0.917	يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

تبين نتائج الجدول أن معامل الثبات ذا قيم جيدة ويتراوح بين 93.1 % و 92.7 % و 91.7 % وهي قيم جيدة جداً للدراسة.

ثانياً: تحليل وعرض البيانات:

تمهيد:

لتحليل بيانات هذه الدراسة تحليلاً علمياً وتفسير نتائجها والاستفادة منها في تحقيق أهدافها التي بُنيت عليها واختبار فرضياتها وهي تتناول موضوعاً في غاية الأهمية حول "دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر لدى شركات التأمين" دراسة تحليلية" فإنه سيتم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي (النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري) لتفسير المؤشرات الإحصائية الخاصة باتجاه أفعال عينة الدراسة حول فرضياتها، واختبار فرضيات الدراسة سيتم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) واختبار t-TEST و اختبار المقارنات Independent t-test ومن ثم استخلاص نتائجها.

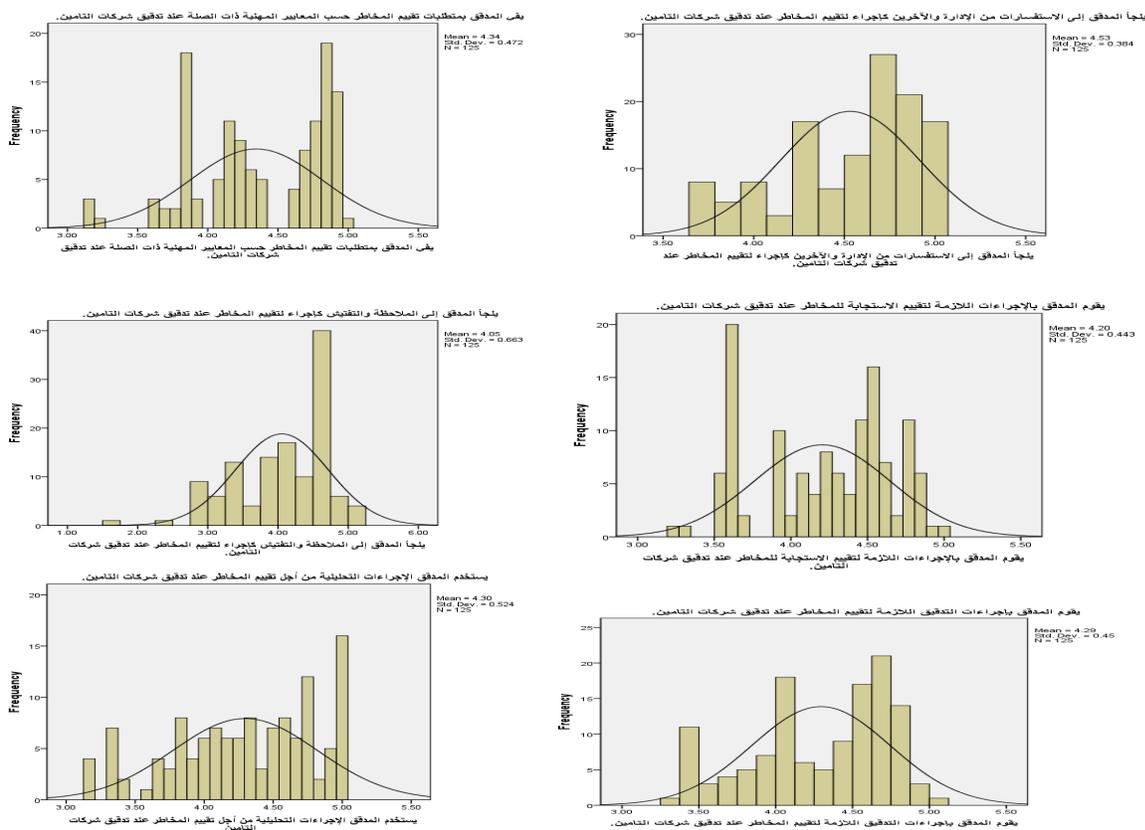
كما قامت الباحثة بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov وحصلت على النتائج الموضحة في الجدول التالي رقم (16) والتي تبين انه يوجد توزيع طبيعي للبيانات حيث حصلت على المخططات التالية التي توضح حالة توزيع بيانات محاور الدراسة

جدول رقم (16): توزيع بيانات محاور الدراسة

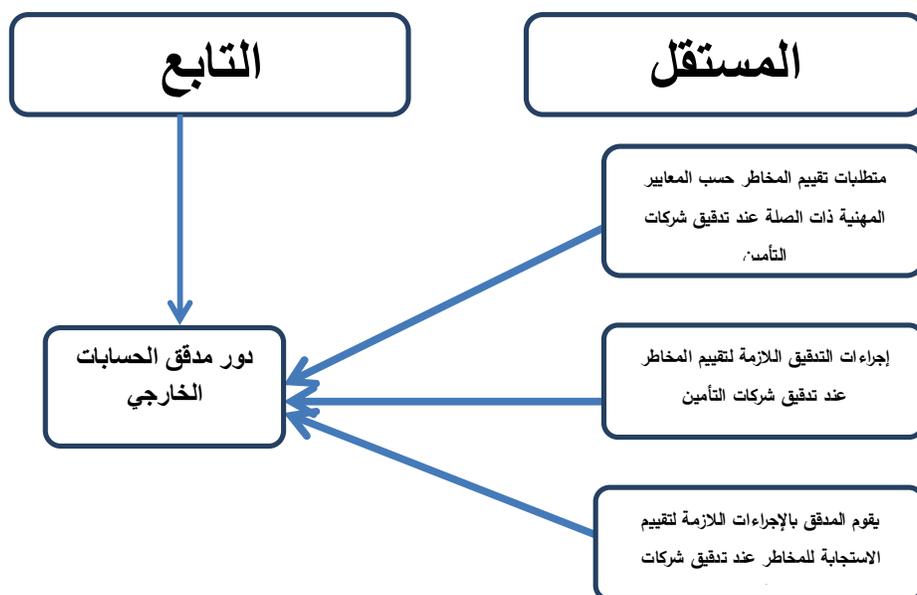
One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التامين.	يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التامين.	يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التامين.	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التامين.	يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التامين.	يفي المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التامين.	
125	125	125	125	125	125	N
4.29	4.20	4.05	4.30	4.53	4.34	Mean
.45	.44	.66	.52	.38	.47	Std. Deviation
.15	.13	.17	.10	.20	.17	Absolute Positive
.07	.13	.09	.09	.11	.10	Most Extreme Differences
-.15	-.13	-.17	-.10	-.20	-.17	Negative
1.65	1.49	1.87	1.11	2.27	1.88	Kolmogorov-Smirnov Z
.01	.02	.00	.17	.00	.00	Asymp. Sig. (2-tailed)

الشكل (5) التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة



الشكل رقم (6): مخطط متغيرات الدراسة



1. الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة:

القسم الأول / البيانات التعريفية /

قامت الباحثة بدراسة التوزيع النسبي لمتغيرات الدراسة ممثلة بما يلي:

جدول رقم (17):

توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات (الجنس - الفئة العمرية - المؤهل العلمي - التخصص)

Percent	Frequency		
73.6	92	ذكر	الجن
26.4	33	أنثى	
100	125	Total	
34.4	43	أقل من 25 سنة	الفئة العمرية
17.6	22	35-44	
2.4	3	من 55 سنة فأكثر	
43.2	54	25-34	
2.4	3	45-54	
100	125	Total	
73.6	92	بكالوريوس	المؤهل العلمي
14.4	18	ماجستير	
4.8	6	دبلوم عالي	
7.2	9	دكتوراه	
100	125	Total	
84.8	106	محاسبة	التخصص

5.6	7	علوم مالية ومصرفية
6.4	8	إدارة أعمال
3.2	4	أخرى
100	125	Total

يبين الجدول (17) النسبة الأعلى هي لحالة الجنس ذكر 73.6 % والجنس أنثى بنسبة

26.4 % وبالتالي تغلب صفة الجنس ذكر في عمل المدققين

وبالنسبة لحالة توزع الفئة العمرية نجد أن النسبة الأعلى هي للفئة العمرية من 25-34 سنة بنسبة

تصل إلى 43.2 % ثم الفئة العمرية أقل من 25 سنة بنسبة 34.4 % ثم الفئة العمرية 35-44

بنسبة 17.2 % ويليهما الفئة العمرية 45-54 والفئة 35-44 بنسبة 2.4 %.

وبالنسبة لحالة توزع المؤهل العلمي نجد أن النسبة الأعلى كانت للمؤهل العلمي بكالوريوس بنسبة

73.6 % ثم فئة الماجستير بنسبة 14.4 % ودكتوراه بنسبة 7.2 % ثم دبلوم عالي بنسبة 4.8 %.

النسبة الأعلى لحالة محاسبة بنسبة 84.8 % وإدارة أعمال بنسبة 6.4 % وعلوم مصرفية بنسبة 5.6

% وأخرى بنسبة 3.2 %.

- المسمى الوظيفي

جدول رقم (18):

توزع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي وفئات الخبرة

Percent	Frequency	
1.6	2	مدقق مكتب
10.4	13	مدقق وشريك
88	110	مدقق
100	125	Total
35.2	44	أقل من 5 سنوات
16.8	21	إلى أقل من 10-15 سنة
39.2	49	5 وأقل من 10
8.8	11	15 سنة فأكثر
100	125	Total

يبين الجدول (18) أن النسبة الأعلى لحالة المسمى الوظيفي مدقق بنسبة 88 % ثم مدقق وشريك

بنسبة 10.4 % ومدقق مكتب بنسبة 1.6 %.

وبالنسبة لحالة توزع الفئة العمرية نجد أن الأعلى بنسبة 39.2 % للفئة من 5 وأقل من 10 ثم أقل

من 5 سنوات بنسبة 35.2 % والفئة أقل من 10-15 سنة بنسبة 16.8 % وأخيراً الفئة 15 سنة

فأكثر بنسبة 8.8 %

1,1 - الدراسة الوصفية لمتغيرات المحور الأول:

المحور الأول:

متطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (19):

يبين التوزيع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو متطلبات تقييم المخاطر حسب

المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين

معنوية الدلالة الحسابية	الاتجاه	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	
0.00	إيجابي	95.2	0.45	4.76	96	28	1		يتأكد المدقق أن هناك خطط وأهداف تضعها الشركة وتقوم على تنفيذها حسب الأولويات الهامة
					76.8	22.4	0.8		
0.00	إيجابي	94.2	0.54	4.71	94	26	5		يتأكد المدقق من أن النظام المحاسبي ينسجم مع المعايير المحاسبية
					75.2	20.8	4		
0.00	إيجابي	92.8	0.48	4.64	80	45			يوفر نظام الرقابة حماية وأمن مناسبين لأصول الشركة ومعاملاتها المالية
					64	36			
0.00	إيجابي	89.8	0.75	4.49	80	26	19		يتأكد المدقق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي يعزز من استقلاليتها وقيامه بواجباته
					64	20.8	15.2		
0.00	إيجابي	88.4	0.69	4.42	66	47	11	1	يتأكد المدقق من أن الخطط والسياسات المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي تتفق مع القوانين والأنظمة
					52.8	37.6	8.8	0.8	
0.00	إيجابي	85	0.91	4.25	64	35	19	7	يتأكد المدقق من أن الشركة التي يقوم بتدقيقها تقوم بتقييم وتوثيق نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري ومنظم
					51.2	28	15.2	5.6	
0.00	إيجابي	88.2	0.66	4.41	63	50	12		يتأكد المدقق من أن الإدارة تراقب بشكل مستمر تطبيق الإجراءات الرقابية أثناء تنفيذ العمل
					50.4	40	9.6		
0.00	إيجابي	84	0.89	4.2	64	22	39		يتعرف المدقق على طبيعة

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية

					100	51.2	17.6	31.	المنافسة التي تخضع لها الشركة الجاري تدقيق حساباتها	
0.00	إيجابي	90.8	0.79	4.54	89	15	20	1	يتعرف المدقق على القوانين التي لها صلة وتأثير على الشركة	9
					71.2	12	16	0.8		
0.00	إيجابي	93	0.54	4.65	85	36	4		يحاول المدقق فهم مصادر إيرادات الشركة والمصروفات المقابلة لها	10
					68	28.8	3.2			
0.00	إيجابي	95	0.45	4.75	94	29	1		يحاول المدقق معرفة الهيكل المالي للشركة ومصادر تمويلها الرئيسية	11
					75.2	23.2	0.8			
0.00	إيجابي	85.4	0.79	4.27	59	42	23	1	يتأكد المدقق من توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة مع أهداف الأقسام والخطط الاستراتيجية.	12
					47.2	33.6	18.4	0.8		
0.00	إيجابي	81.2	0.97	4.06	49	45	24	7	يتأكد من أن الإدارة تقوم بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتعديلها عند الحاجة.	13
					39.2	36	19.2	5.6		
0.00	إيجابي	82.8	0.88	4.14	55	36	31	3	عمل المدقق الخارجي مع الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر في الشركة	14
					44	28.8	24.8	2.4		
0.00	إيجابي	80.2	1.05	4.01	50	42	20	13	يقوم المدقق بالتأكد من توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف الشركة والخطط الاستراتيجية لإدارة المخاطر	15
					40	33.6	16	10.4		
0.00	إيجابي	89.2	0.75	4.46	71	45	4	5	يقوم المدقق بالتأكد من انسجام وملائمة استراتيجية الشركة مع تعليمات الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع التأمين والجهات الرسمية الأخرى	16
					56.8	36	3.2	4		
0.00	إيجابي	88.2	0.77	4.41	69	42	10	4	يتمتع المدقق بالمعرفة والفهم الكافيين لمخاطر قطاع التأمين وأنشطته	17
					55.2	33.6	8	3.2		
0.00	إيجابي	87.4	0.83	4.37	69	38	13	5	يقوم المدقق بالتحقق من	18

					55.2	30.4	10.4	4	أن لدى الشركة سياسة استثمارية مكتوبة خاصة تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر
0.00	إيجابي	83.4	0.83	4.17	47	60	10	8	يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة وحطة أمن ورقابة على التكنولوجيا ويتم التقيد بها.
					37.6	48	8	6.4	
0.00	إيجابي	82.8	0.87	4.14	48	56	12	9	يتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
					38.4	44.8	9.6	7.2	
0.00	إيجابي	85.8	0.90	4.29	71	21	31	2	يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي يتعرض لها القطاع الذي
					56.8	16.8	24.8	1.6	
0.00	إيجابي	86	0.93	4.3	71	26	22	6	يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي تتعرض لها الشركة قبل التعاقد مع الشركة.
					56.8	20.8	17.6	4.8	
0.00	إيجابي	82.6	0.82	4.13	47	51	23	4	يتأكد المدقق من وجود وحدة إدارة المخاطر في الشركة وقيمتها بصورة أولية.
					37.6	40.8	18.4	3.2	
0.00	إيجابي	87.2	0.73	4.36	62	48	13	2	يلتزم المدقق بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر عند تخطيط عملية التخطيط.
					49.6	38.4	10.4	1.6	
0.00	إيجابي	75.6	1.00	3.78	39	31	43	12	يتأكد المدقق من عدم وجود عمليات للشركة في مناطق غير مستقرة اقتصادياً
					31.2	24.8	34.4	9.6	
0.00	إيجابي	85.2	0.90	4.26	65	34	20	6	يحاول المدقق التعرف على العمليات الخاضعة لدرجة عالية من التعقيد في الأنظمة
					52	27.2	16	4.8	

من خلال الجدول (19) يتبين لنا ما يلي:

1. يتأكد المدقق أن هناك خطط وأهداف تضعها الشركة وتقوم على تنفيذها حسب الأولويات الهامة. كانت الآراء بنسبة أعلى لصالح دائماً 76.8 % ثم 22.4 % غالباً بمتوسط 4.76 وبوزن نسبي 95.2 % ذو اتجاه إيجابي

2. يتأكد المدقق من أن النظام المحاسبي ينسجم مع المعايير المحاسبية: هنا الآراء كانت بنسبة أعلى دائماً 75.2 % ثم غالباً 20.8 % بمتوسط 4.71 والوزن النسبي 94.2 % وهو اتجاه موجب
3. يوفر نظام الرقابة حماية وأمن مناسبين لأصول الشركة ومعاملاتها المالية: أيضاً نجد الأعلى هو الاتجاه نحو دائماً بنسبة 64 % و 20.8 % بمتوسط حسابي 4.64 ووزن نسبي 92.8 % اتجاه إيجابي
4. يتأكد المدقق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي يعزز من استقلالته وقيامه بواجباته: أيضاً النسبة الأعلى 64 % وبوزن نسبي 89.8 % اتجاه إيجابي
5. يتأكد المدقق من أن الخطط والسياسات المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي تتفق مع القوانين والأنظمة: النسبة الأعلى 52.8 % غالباً و 37.6 % غالباً بمتوسط 4.42 ووزن نسبي 88.4 % اتجاه إيجابي
6. يتأكد المدقق من أن الشركة التي يقوم بتدقيقها تقوم بتقييم وتوثيق نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري ومنظم: النسبة الأعلى هنا دائماً 51.2 % دائماً و 28 % غالباً بمتوسط 4.25 والوزن النسبي 85 % اتجاه إيجابي
7. يتأكد المدقق من أن الإدارة تراقب بشكل مستمر تطبيق الإجراءات الرقابية أثناء تنفيذ العمل: هنا 50.4 % قالت دائماً و 40 % غالباً بمتوسط 4.41 والوزن النسبي المقابل 88.2 % اتجاه إيجابي
8. يتعرف المدقق على طبيعة المنافسة التي تخضع لها الشركة الجاري تدقيق حساباتها: هنا 51.2 % غالباً و 17.6 % بدرجة متوسطة بمتوسط إجابات 4.2 والوزن النسبي 84 اتجاه إيجابي
9. يتعرف المدقق على القوانين التي لها صلة وتأثير على الشركة: النسبة الأعلى دائماً وهي 71.2 % ثم 16 % بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي 4.54 والوزن النسبي 90.8 % اتجاه موجب
10. يحاول المدقق فهم مصادر إيرادات الشركة والمصروفات المقابلة لها هنا النسبة الأعلى كانت دائماً 68 % و 28.8 % غالباً بمتوسط 4.65 والوزن النسبي 93 % اتجاه إيجابي
11. يحاول المدقق معرفة الهيكل المالي للشركة ومصادر تمويلها الرئيسية النسبة الأعلى 75.2 % دائماً و 23.2 % غالباً بمتوسط حسابي 4.75 والوزن النسبي 95 % اتجاه إيجابي
12. يتأكد المدقق من توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة مع أهداف الأقسام والخطط الاستراتيجية: هنا النسبة الأعلى دائماً 47.2 % وغالباً 33.6 % بمتوسط 4.27 والوزن النسبي 85.4 % إيجابي
13. يتأكد من أن الإدارة تقوم بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتعديلها عند الحاجة. توزعت الآراء هنا 39.2 % دائماً و 36 % غالباً و 24.8 % بدرجة متوسطة والمتوسط الحسابي 4.06 بوزن نسبي 81.2 % اتجاه إيجابي.

14. عمل المدقق الخارجي مع الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر في الشركة النسبة الأعلى 44 % دائماً و 28.8 % غالباً بمتوسط 4.14 والوزن النسبي 82.8 % إيجابي.
15. يقوم المدقق بالتأكد من توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف الشركة والخطط الاستراتيجية لإدارة المخاطر: النسبة الأعلى باتجاه دائماً 40 % ثم 33.6 % غالباً بمتوسط 4.01 والوزن النسبي 80.2 % إيجابي.
16. يقوم المدقق بالتأكد من انسجام وملائمة استراتيجية الشركة مع تعليمات الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع التأمين والجهات الرسمية الأخرى: النسبة الأعلى باتجاه دائماً 56.8 % ثم 36 % غالباً والمتوسط 4.46 والوزن النسبي 89.2 % إيجابي.
17. يتمتع المدقق بالمعرفة والفهم الكافيين لمخاطر قطاع التأمين وأنشطته: النسبة الأعلى 55.2 % الاتجاه دائماً و 30.4 % غالباً بمتوسط 4.37 والوزن النسبي اتجاه إيجابي 88.2 %
18. يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة استثمارية مكتوبة خاصة تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر النسبة الأعلى 55.2 % دائماً و 30.4 % غالباً بمتوسط حسابي 4.37 والوزن النسبي 87.4 % إيجابي
19. يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة وخطة أمن ورقابة على التكنولوجيا ويتم التقيد بها النسبة الأعلى 48 % غالباً و 37.6 % دائماً بمتوسط 4.17 والوزن النسبي 83.4 % إيجابي
20. يتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة. النسبة الأعلى باتجاه غالباً 44.8 % و 38.4 % دائماً بمتوسط 4.17 والوزن النسبي 82.8 % اتجاه إيجابي
21. يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي يتعرض لها القطاع الذي: الاتجاه كان 56.8 % دائماً و 24.8 % بدرجة متوسطة والمتوسط الحسابي 4.29 بوزن نسبي 85.8 % إيجابي
22. يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي تتعرض لها الشركة قبل التعاقد مع الشركة الاتجاه كان نحو دائماً 56.8 % و 20.8 % غالباً بمتوسط 4.3 والوزن النسبي 86 % اتجاه إيجابي
23. يتأكد المدقق من وجود وحدة إدارة المخاطر في الشركة وقيمها بصورة أولية الاتجاه نحو غالباً 40.8 % ثم 37.6 % دائماً بمتوسط 4.13 والوزن النسبي 82.6 % إيجابي
24. يلتزم المدقق بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر عند تخطيط عملية التخطيط. النسبة الأعلى دائماً 49.6 % بمتوسط 4.36 والوزن النسبي 87.2 % إيجابي
25. يتأكد المدقق من عدم وجود عمليات للشركة في مناطق غير مستقرة اقتصادياً: والنسبة الأعلى بدرجة متوسطة 34.4 % ويليهما دائماً 31.2 % بمتوسط حسابي 3.78 والوزن النسبي 75.6 % إيجابي

26. يحاول المدقق التعرف على العمليات الخاضعة لدرجة عالية من التعقيد في الأنظمة النسبة الأعلى 52 % دائماً و 27.2 % غالباً بمتوسط حسابي 4.26 الوزن النسبي 85.2 % إيجابي نتيجة : تدل نتائج الجدول السابق على تأكيد أفراد عينة الدراسة على تقييم إيجابي الاتجاه لمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين وهناك تقارب في آراء العاملين حول هذه المتغيرات وهذا المتغيرات ذات دلالة معنوية يقوم أفراد العينة باستخدامها.

2,1 - الدراسة الوصفية لمتغيرات المحور الثاني:

يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين. ويتضمن المحاور الفرعية التالية:

1,2,1 - المحور الفرعي الأول:

يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (20):

يبين التوزيع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو اللجوء للاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين

معنوية الدلالة الحسابية	الاتجاه	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً	
0.00	إيجابي	93.6	0.533	4.68	89	32	4			1
					71.2	25.6	3.2			
0.00	إيجابي	91	0.588	4.55	75	44	6			2
					60	35.2	4.8			

0.00	إيجابي	89.2	0.746	4.46	77	29	19			يستقر المدقق من موظفي التدقيق الداخلي في الشركة عن تجاوب الإدارة مع النتائج التي تتوصل لها دائرة التدقيق الداخلي	3
					61.6	23.2	15.2				
0.00	إيجابي	85.4	0.711	4.27	53	53	19			يسأل المدقق الموظفين المشاركين في تسجيل معاملات معقدة عن مدى مناسبة اختيار وتطبيق سياسات محاسبية معينة لذلك	4
					42.4	42.4	15.2				
0.00	إيجابي	94.2	0.455	4.71	89	36				يقوم المدقق بالاستفسار عن الدعاوي المرفوعة على الشركة من المستشار القانوني الداخلي	5
					71.2	28.8					
0.00	إيجابي	90.6	0.59	4.53	71	49	3	1		يحصل المدقق على معلومات من المستشار القانوني الداخلي عن امتثال الشركة للقوانين والأنظمة والالتزامات مع شركاء العمل	6
					56.8	39.2	2.4	0.8			
0.00	إيجابي	90.2	0.655	4.51	75	39	11			يستقر المدقق من المدققين الداخليين في الشركة فيما إذا كانوا يقومون بمتابعة عناصر الرقابة الداخلية وقيموه من حين لآخر	7
					60	31.2	8.8				

يبين الجدول (20) ما يلي:

- (1) يستقر المدقق من أولئك المكلفين بالرقابة لفهم البيئة التي يتم فيها إعداد البيانات المالية النسبة الأعلى دائماً 61.42 % و يليه 25.6 % غالباً بمتوسط حسابي 4.68 والوزن النسبي 93.6 % اتجاه إيجابي
 - (2) يحصل المدقق على المعلومات من خلال الاستفسار الموجهة إلى موظفي التدقيق الداخلي حول المخاطر: إن 60.0 % كنسبة اعلى دائماً تفعل ذلك ثم 35.2 % غالباً بمتوسط حسابي 4.55 وزن نسبي 91 % إيجابي
 - (3) يستقر المدقق من موظفي التدقيق الداخلي في الشركة عن تجاوب الإدارة مع النتائج التي تتوصل لها دائرة التدقيق الداخلي الرأي الأعلى كان باتجاه دائما بنسبة 61.6 % وغالباً بنسبة 23.2 % بمتوسط 4.27 والوزن النسبي 89.2 %
 - (4) يسأل المدقق الموظفين المشاركين في تسجيل معاملات معقدة عن مدى مناسبة اختيار وتطبيق سياسات محاسبية معينة لذلك تساوت الآراء نحو غالباً ودائماً بنسبة 42.4 % والمتوسط 4.27 بوزن نسبي 85.4 %
 - (5) يقوم المدقق بالاستفسار عن الدعاوي المرفوعة على الشركة من المستشار القانوني الداخلي: النسبة الأعلى دائماً 71.2 % و 28.8 % غالباً بمتوسط 4.71 والوزن النسبي 94.2 % إيجابي الاتجاه
 - (6) يحصل المدقق على معلومات من المستشار القانوني الداخلي عن امتثال الشركة للقوانين والأنظمة والالتزامات مع شركاء العمل النسبة الأعلى 56.8 % دائماً و 39.2 % غالباً بوزن نسبي 90.6 % إيجابي الاتجاه
 - (7) يستقر المدقق من المدققين الداخليين في الشركة فيما إذا كانوا يقومون بمتابعة عناصر الرقابة الداخلية وقيمونه من حين لآخر النسبة الأعلى 60 % دائماً و 31.2 % غالباً بمتوسط 4.51 والوزن النسبي 90.2 % إيجابي الاتجاه
- نتيجة : تدل نتائج الجدول السابق على تأكيد أفراد عينة الدراسة على تقييم ايجابي لاتجاه بلجوء المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين. وهناك تقارب في آراء العاملين حول هذه المتغيرات وهذا المتغيرات ذات دلالة معنوية يقوم أفراد العينة باستخدامها.

2،2،1 - المحور الفرعي الثاني:

يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (21):

يبين التوزيع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو استخدام المدقق الإجراءات التحليلية

من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين

معنوية الدلالة	الاتجاه	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً		
0.00	إيجابي	89.2	0.616	4.46	66	51	8			1	تكشف الإجراءات التحليلية عن وجود معاملات وأحداث غير عادية
					52.8	40.8	6.4				
0.00	إيجابي	87.6	0.769	4.38	69	34	22			2	تحدد الإجراءات التحليلية وجود مبالغ ونسب واتجاهات قد تشير إلى أمور لها دلالات بالنسبة للتدقيق
					55.2	27.2	17.6				
0.00	إيجابي	89.2	0.629	4.46	66	50	9			3	يحدد المدقق علاقات غير عادية أو غير متوقعة باستخدامه الإجراءات التحليلية
					52.8	40	7.2				
0.00	إيجابي	89.2	0.589	4.46	62	59	3	1		4	يقارن المدقق النسب المالية الرئيسية للتعامل مع متوسطات النشاط الذي يعمل فيه
					49.6	47.2	2.4	0.8			
0.00	إيجابي	88.6	0.664	4.43	66	47	12			5	يقدر المدقق قدرة الشركة على الاستمرار باستخدامه للإجراءات التحليلية الأولية
					52.8	37.6	9.6				
0.00	إيجابي	86.6	0.738	4.33	61	44	20			6	يقوم المدقق بحساب نسبة الدين إلى حق الملكية ويقارنها مع الشركات الناجحة في صناعة التأمين
					48.8	35.2	16				
0.00	إيجابي	83.6	0.97	4.18	61	37	16	11		7	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية لتخفيض الاختبارات التفصيلية
					48.8	29.6	12.8	8.8			
0.00	إيجابي	85.2	0.834	4.26	60	42	19	4		8	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر تساعد في الكشف عن جوانب لم يكن على علم
					48	33.6	15.2	3.2			

بها											
0.00	إيجابي	83	0.852	4.15	50	49	22	3	1	تغطي الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر للمدقق معلومات مالية وغير مالية	9
					40	39.2	17.6	2.4	0.8		
0.00	إيجابي	82	0.923	4.1	49	50	17	8	1	يقوم المدقق بالتحقق من التزام شركة التأمين بتوفر السيولة ضمن الحدود المطلوبة لتغطية المطالبات دون تأخير	10
					39.2	40	13.6	6.4	0.8		
0.00	إيجابي	82.8	0.895	4.14	48	58	9	9	1	يدرس المدقق الملاءة المالية لشركة التأمين عن طريق نسب السيولة وغيرها	11
					38.4	46.4	7.2	7.2	0.8		
0.00	إيجابي	84	0.833	4.2	53	49	18	5		يقارن المدقق النسب للتحقق من التزام الشركة بالسياسة التمويلية المعتمدة لديها	12
					42.4	39.2	14.4	4			

يبين الجدول (21) ما يلي:

1. تكشف الإجراءات التحليلية عن وجود معاملات وأحداث غير عادية : بينت النتائج أنه دائماً ما يفعل ذلك بنسبة 52.8 % وغالباً بنسبة 40.8 % بمتوسط 4.46 والوزن النسبي 89.2 % اتجاه إيجابي مع ملاحظة أن القيم عدم وجود تشتت في الآراء حيث الانحراف المعياري 0.61
2. تحدد الإجراءات التحليلية وجود مبالغ ونسب واتجاهات قد تشير إلى أمور لها دلالات بالنسبة للتدقيق : النسبة الأعلى باتجاه الرأي دائماً 55.2 % و 27.2 % غالباً وبتوسط حسابي 4.38 والوزن النسبي 87.6 % إيجابي
3. يحدد المدقق علاقات غير عادية أو غير متوقعة باستخدامه الإجراءات التحليلية : الاتجاه 52.8 % دائماً و 40 % غالباً بمتوسط حسابي 4.46 والوزن النسبي 89.2 %
4. يقارن المدقق النسب المالية الرئيسية للعميل مع متوسطات النشاط الذي يعمل فيه : النسبة الأعلى لاتجاه الآراء كان دائماً 49.6 % و 47.2 % غالباً بوزن نسبي 89.2 % إيجابي
5. يقدر المدقق قدرة الشركة على الاستمرار باستخدامه للإجراءات التحليلية الأولية: النسبة الأعلى 52.8 % كان بالاتجاه دائماً و 37.2 % غالباً بمتوسط 4.43 والوزن النسبي 88.6 % إيجابي الاتجاه
6. يقوم المدقق بحساب نسبة الدين إلى حق الملكية ويقارنها مع الشركات الناجحة في صناعة التأمين: النسبة الأعلى كانت 48.8 % دائماً و 35.6 % غالباً بمتوسط 4.433 بوزن نسبي 86.6 %

7. يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية لتخفيض الاختبارات التفصيلية النسبة الأعلى دائماً 48.8 % و 29.6 % غالباً بمتوسط حسابي 4.26 والوزن النسبي 83.6 % اتجاه موجب
8. يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر تساعده في الكشف عن جوانب لم يكن على علم بها : النسبة الأعلى لصالح الاتجاه دائماً بنسبة 48 % و 33.6 % غالباً بمتوسط حسابي 4.26 والوزن النسبي 85.2 %
9. تعطي الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر للمدقق معلومات مالية وغير مالية: النسبة الأعلى 40 % دائماً و 39.2 % غالباً والمتوسط الحسابي 4.15 بوزن نسبي 83 % إيجابي
10. يقوم المدقق بالتحقق من التزام شركة التأمين بتوفر السيولة ضمن الحدود المطلوبة لتغطية المطالبات دون تأخير: النسبة الأعلى في اتجاه غالباً بنسبة 40 % ثم دائماً بنسبة 39.2 % بمتوسط حسابي 4.1 والوزن النسبي 82 %
11. يدرس المدقق الملاءة المالية لشركة التأمين عن طريق نسب السيولة وغيرها: الاتجاه الأعلى نحو غالباً بنسبة 46.4 % والوزن النسبي 82.8 % إيجابي الاتجاه
12. يقارن المدقق النسب للتحقق من التزام الشركة بالسياسة التمويلية المعتمدة لديها: النسبة الأعلى لاتجاه دائماً بنسبة 42.4 % ثم 39.2 % غالباً والمتوسط الحسابي 4.2 والوزن النسبي 84 % اتجاه إيجابي
- نتيجة : تدل نتائج الجدول السابق على تأكيد أفراد عينة الدراسة على تقييم ايجابي الاتجاه لاستخدام المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين. وهناك تقارب في آراء العاملين حول هذه المتغيرات وهذا المتغيرات ذات دلالة معنوية يقوم أفراد العينة باستخدامها

3.2،1 - المحور الفرعي الثالث

يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين

جدول رقم (22):

يبين التوزع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو لجوء المدقق إلى الملاحظة والتفتيش

كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين

معنوية الدلالة	الاتجاه	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً	
0.00	إيجابي	83.6	0.78	4.18	49	51	23	2		يقوم المدقق بالتحقق من التزام الشركة بالسياسة الاستثمارية
					39.2	40.8	18.4	1.6		

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية

الموضوعة											
0.00	إيجابي	83.8	0.81	4.19	51	51	19	4	يتأكد المدقق	2	
					40.8	40.8	15.2	3.2	من وجود خطة إدارة مخاطر في الشركة تشمل كافة مخاطر التأمين ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم		
0.00	إيجابي	76.8	1.11	3.84	43	42	20	17	3	تستند خطة	3
					34.4	33.6	16	13.6	2.4	نشاط التدقيق على تحديث ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري في الشركة	
0.00	إيجابي	77.8	1.15	3.89	46	43	18	12	6	يحاول المدقق التعرف على اتصالات الشركة بالشركات الأخرى والتي قد تشير إلى وجود مشكلات ومخاطر مالية	4
					36.8	34.4	14.4	9.6	4.8		
0.00	إيجابي	85.8	0.93	4.29	65	42	8	9	1	يلاحظ المدقق مدى التزام الإدارة والموظفين بالنزاهة والأخلاق وإدراكهم للسياسات الأخلاقية للعمل في	5
					52	33.6	6.4	7.2	0.8		

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية

										الشركة	
0.00	إيجابي	87.8	0.99	4.39	81	26	5	12	1	يتأكد المدقق من مدى امتلاك موظفي الشركة المعرفة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم.	6
0.00	إيجابي	86	0.86	4.3	64	39	18	3	1	يتأكد المدقق من أن التوصيف الوظيفي موثق ومتوفر لجميع الموظفين في الشركة	7
0.00	إيجابي	83.8	0.90	4.19	55	47	17	4	2	يتأكد المدقق من أنه يتم تحليل أداء الإدارة دورياً لتحديد والأخذ بعين الاعتبار النتائج والمخاطر ذات العلاقة لكل من الشركة ومستوى الأنشطة	8
0.00					62	33	12	15	2	يتأكد المدقق من أن لدى الإدارة الوسائل والمعلومات الكافية لمراقبة أداء مقدمي	9
0.00	إيجابي	82.2	1.101	4.11	49.6	26.4	9.6	12	1.6		

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية

										الخدمات في الشركة	
0.00	إيجابي	77.2	0.948	3.86	27	72	9	15	2	يتأكد المدقق من الآليات والحوافز موضوعة لتقديم الموظفين توصيات لتحسين عمليات الشركة	10
					21.6	57.6	7.2	12	1.6		
0.00	إيجابي	72.6	1.063	3.63	30	38	41	10	5	يبحث المدقق فيما إذا كان لدى الإدارة الوسائل والمعلومات الكافية لإرضاء العملاء وتلقي شكاويهم	11
					24	30.4	32.8	8	4		
0.00	إيجابي	78.6	0.977	3.93	38	55	19	11	2	تُعتمد سيرة ونزاهة مجلس الإدارة وكبار العاملين في الشركة كأساس لتحديد المخاطر التي تواجهها الشركة	12
					30.4	44	15.2	8.8	1.6		
0.00	إيجابي	78.6	1.033	3.93	39	54	20	5	6	يتحقق المدقق من أن المستندات والمطالبات التي يقدمها العملاء تتمتع بالموثوقية الكافية	13
					31.2	43.2	16	4	4.8		

1. يقوم المدقق بالتحقق من التزام الشركة بالسياسة الاستثمارية الموضوعية النسبة الأعلى باتجاه غالباً 40.8 % و 39.2 % دائماً بمتوسط حسابي 4.18 والوزن النسبي المقابل 83.6 % اتجاه إيجابي
2. يتأكد المدقق من وجود خطة إدارة مخاطر في الشركة تشمل كافة مخاطر التأمين ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم الرأي الأعلى باتجاه دائماً وغالباً بنسبة واحدة 40.8 % والمتوسط 4.19 بوزن نسبي 83.8 %
3. تستند خطة نشاط التدقيق على تحديث ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري في الشركة النسبة الأعلى 34.4 % دائماً و 33.6 % غالباً بمتوسط حسابي 3.84 والوزن النسبي 76.8 % اتجاه إيجابي
4. يحاول المدقق التعرف على اتصالات الشركة بالشركات الأخرى والتي قد تشير إلى وجود مشكلات ومخاطر مالية أيضاً الاتجاه الأعلى دائماً 36.8 % و 34.4 % غالباً بمتوسط 3.89 والوزن النسبي 77.8 % اتجاه إيجابي
5. يلاحظ المدقق مدى التزام الإدارة والموظفين بالنزاهة والأخلاق وإدراكهم للسياسات الأخلاقية للعمل في الشركة النسبة الأعلى للرأي هي دائماً بنسبة 52 % و 4.29 والوزن النسبي 85.8 % إيجابي
6. يتأكد المدقق من مدى امتلاك موظفي الشركة المعرفة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم. النسبة الأعلى 64.8 % دائماً والمتوسط الحسابي 4.39 بوزن نسبي 87.8 %
7. يتأكد المدقق من أن التوصيف الوظيفي موثق ومتوفر لجميع الموظفين في الشركة الاتجاه الأعلى نحو دائماً بنسبة 51.2 % و 31.2 % غالباً بمتوسط حسابي 4.3 والوزن النسبي 86 % إيجابي الاتجاه
8. يتأكد المدقق من أنه يتم تحليل أداء الإدارة دورياً لتحديد والأخذ بعين الاعتبار النتائج والمخاطر ذات العلاقة لكل من الشركة ومستوى الأنشطة النسبة الأعلى في اتجاه الرأي دائماً 44 % و 37.6 % غالباً بمتوسط 4.19 والوزن النسبي 83.8 %
9. يتأكد المدقق من أن لدى الإدارة الوسائل والمعلومات الكافية لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في الشركة: النسبة الأعلى الاتجاه دائماً 49.6 % والمتوسط الحسابي 4.11 والوزن النسبي 82.2 % إيجابي
10. يتأكد المدقق من الآليات والحوافز موضوعة لتقديم الموظفين توصيات لتحسين عمليات الشركة النسبة الأعلى لاتجاه الرأي غالباً بنسبة 57.6 % و 21.6 % دائماً بمتوسط حسابي 3.86 و 77.2 كوزن نسبي إيجابي

11. يبحث المدقق فيما إذا كان لدى الإدارة الوسائل والمعلومات الكافية لإرضاء العملاء وتلقى شكاويهم النسبة الأعلى للرأي في جهة بدرجة متوسطة 32.8 % وغالباً 30.4 % بمتوسط 3.63 والوزن النسبي 72.6 %
12. تُعتمد سيرة ونزاهة مجلس الإدارة وكبار العاملين في الشركة كأساس لتحديد المخاطر التي تواجهها الشركة النسبة الأعلى 44 % غالباً ثم 30.4 % دائماً بمتوسط حسابي 3.93 والوزن النسبي 78.6 % موجب
13. يتحقق المدقق من أن المستندات والمطالبات التي يقدمها العملاء تتمتع بالموثوقية الكافية النسبة الأعلى باتجاه غالباً 43.2 % والمتوسط 3.93 بوزن نسبي 78.6 % اتجاه موجب
- نتيجة : تدل نتائج الجدول السابق على تأكيد أفراد عينة الدراسة على تقييم ايجابي لاتجاه بلجوء المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
- وهناك تقارب في آراء العاملين حول هذه المتغيرات وهذا المتغيرات ذات دلالة معنوية يقوم أفراد العينة باستخدامها
- وبمقارنة أهمية المحاور الثلاثة في آراء المبحوثين تم إجراء عملية الفرز على متوسطات كل محور فرعي وحصلنا على النتائج التالية

جدول رقم (23):

يبين المتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين

الاتجاه	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
إيجابي	90 %	.38	4.53	يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
إيجابي	86 %	.52	4.30	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
إيجابي	81 %	.66	4.05	يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

يبين الجدول (23) أن متوسط آراء المبحوثين حول يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين هو الأكثر أهمية واستخدام من قبلهم حيث المتوسط 4.53 وبانحراف معياري صغير 0.38 ثم محور الفرعي يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين بمتوسط 4.30 وانحراف معياري 0.52 (التشتت ضعيف) وأخيراً المحور الفرعي يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين بمتوسط 4.05 وانحراف معياري 0.66 يدل على عدم تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور

3,1- الدراسة الوصفية لمتغيرات المحور الثالث:

المحور الثالث يتعلق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (24):

يبين التوزيع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو قيام المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم

الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين

معنوية الدلالة	الاتجاه	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً	
0.00	إيجابي	88	0.773	4.4	72	31	22			يتأكد المدقق من قيام الشركة بوضع إجراءات كفيلة للحد من المخاطر المتنبأ بها لأي خدمة جديدة تنوي الشركة القيام بها.
					57.6	24.8	17.6			
0.00	إيجابي	83.4	0.727	4.17	45	56	24			يتأكد المدقق من تنفيذ الأنشطة الرقابية لتجنب المخاطر في الشركة
					36	44.8	19.2			
0.00	إيجابي	78.8	0.738	3.94	28	63	32	2		يتأكد المدقق من وجود خطوط اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها في الشركة
					22.4	50.4	25.6	1.6		
0.00	إيجابي	81.2	1.01	4.06	54	37	21	13		يتأكد المدقق من استجابة الإدارة للتوصيات المدققين الداخليين والخارجيين لتقوية نظام الرقابة في الشركة
					43.2	29.6	16.8	10.4		
0.00	إيجابي	86	0.675	4.3	53	57	15			يتأكد المدقق من أن هنالك الآليات لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة
					42.4	45.6	12			

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية

العليا										
0.00	إيجابي	85.2	0.772	4.26	55	49	19	2	تقوم الإدارة في الشركة بنوثيق كل خطأ وإبلاغ المدقق لتحديد أهميته	6
					44	39.2	15.2	1.6		
0.00	إيجابي	87.8	0.594	4.39	55	65	4	1	يقوم المدقق بمتابعة وتدقيق خروقات العملاء لشروط عقود التأمين	7
					44	52	3.2	0.8		
0.00	إيجابي	87.4	0.768	4.37	66	41	16	2	يتأكد المدقق من حجز تخصيصات لمواجهة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل	8
					52.8	32.8	12.8	1.6		
0.00	إيجابي	86.8	0.685	4.34	58	52	15	يقوم المدقق بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية وإصدار توصيات لمعالجة أي انحراف	9	
0.00					46.4	41.6	12			
0.00	إيجابي	80.2	0.963	4.01	50	33	36	5	يتم المقارنة بين التكلفة والعاقد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لاختيار أفضل البدائل	10
					40	26.4	28.8	4		
0.00	إيجابي	82.8	0.737	4.14	38	72	11	3	يبحث المدقق فيما إذا كان لدى الشركة خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير محسوبة	11
					30.4	57.6	8.8	2.4		
0.00	إيجابي	89.8	0.643	4.49	68	52	4	1	يتحقق المدقق من قيام شركة التأمين بالتأمين لدى شركات إعادة التأمين كوسيلة لتقاسم المخاطر التشغيلية	12
					54.4	41.6	3.2	0.8		
0.00	إيجابي	85.8	0.957	4.29	64	45	8	4	يتأكد المدقق من قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة مع مخالقات موظفي الشركة التي يكتشفها المدقق ويبلغ عنها	13
					51.2	36	6.4	3.2		
0.00	إيجابي	80.6	0.782	4.03	37	58	27	3	يتم إعادة النظر في خطط الرقابة والتدقيق دورياً للوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر	14
					29.6	46.4	21.6	2.4		
0.00	إيجابي	82	0.911	4.1	44	61	10	7	يقدم المدقق تقارير دورية عن نتائج تقييم المخاطر إلى مجلس الإدارة	15
					35.2	48.8	8	5.6		

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية

0.00	إيجابي	80.4	0.946	4.02	43	55	15	11	1	يقدم المدقق تقرير عن تقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر إلى مجلس الإدارة	16
					34.4	44	12	8.8	0.8		
0.00	إيجابي	79.4	0.915	3.97	37	59	18	10	1	يقوم المدقق بمراجعة الخطط والاستراتيجيات والسياسات المعتمدة للاستجابة للمخاطر في الشركة وطرق مواجهتها	17
					29.6	47.2	14.4	8	0.8		
0.00	إيجابي	79	0.831	3.95	33	60	25	7		يشارك المدقق الداخلي في وضع الضوابط اللازمة للحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها	18
					26.4	48	20	5.6			
0.00	إيجابي	79.6	1.024	3.98	48	42	21	13	1	يتأكد المدقق من أن الإدارة تقوم بتنفيذ التوصيات والمقترحات التي قدمها لتقليل أو تجنب المخاطر	19
					38.4	33.6	16.8	10.4	0.8		
0.00	إيجابي	83.4	0.727	4.17	45	56	24			يقوم المدقق بتقديم الاقتراحات والوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة	20
					36	44.8	19.2				
0.00	إيجابي	76.4	1.146	3.82	35	60	11	10	9	يُضَمَّن المدقق تقريره الذي يرفعه إلى الهيئة العامة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والقطاع	21
					28	48	8.8	8	7.2		
0.00	إيجابي	83.4	0.78	4.17	47	55	20	3		تؤثر المخاطر المقيمة للمدقق على كل أنواع إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها والجمع فيما بينها	22
					37.6	44	16	2.4			
0.00	إيجابي	91.6	0.526	4.58	75	48	2			يمكن للمدقق أداء اختبارات لأنظمة الرقابة أو إجراءات أساسية في تاريخ مرحلي أو في نهاية الفترة حسب درجة المخاطرة المقيمة	23
					60	38.4	1.6				
0.00	إيجابي	87.8	0.782	4.39	68	36	17	2		يحدد المدقق نطاق إجراء التدقيق بعد النظر في الأهمية النسبية والمخاطر المقيمة	24
0.00					54.4	28.8	13.6	1.6			

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية

										درجة التأكيد التي يخطط المدقق للحصول عليها	
0.00	إيجابي	90.8	0.713	4.54	82	31	10	2		يوسع المدقق عموماً نطاق إجراءات التدقيق مع زيادة مخاطر الأخطاء الجوهرية	25
					65.6	24.8	8	1.6			
0.00	إيجابي	88.4	0.754	4.42	72	35	17	1		يعمل المدقق على الحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً بسبب تقييم أعلى للمخاطر	26
					57.6	28	13.6	0.8			
0.00	إيجابي	88.6	0.817	4.43	74	37	8	6		يزيد المدقق من كمية الأدلة ويحصل على أدلة تكون ملائمة أو موثوقة بسبب تقييم أعلى للمخاطر	27
					59.2	29.6	6.4	4.8			
0.00	إيجابي	83.8	0.849	4.19	54	46	20	5		يقيم المدقق مخاطر التدقيق المقبولة بشكل منخفض لأنه يرغب بأن يكون أكثر تأكيداً من أن القوائم المالية للعمليات لا تحتوي على أخطاء جوهرية	28
					43.2	36.8	16	4			
0.00	إيجابي	76.2	1.127	3.81	46	29	33	14	3	يضع المدقق توقعات للقيم أو النسب المسجلة ويقيم ما إذا كانت التوقعات ذات دقة متناهية لتحديد الخطأ	29
					36.8	23.2	26.4	11.2	2.4		
0.00	إيجابي	92.4	0.518	4.62	80	43	2			تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتصميم ردود على المخاطر المقيمة	30
					64	34.4	1.6				
0.00	إيجابي	88.6	0.786	4.43	75	31	17	2		تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتطبيق ردود على المخاطر المقيمة	31
					60	24.8	13.6	1.6			

يبين الجدول (24) ما يلي :

1. يتأكد المدقق من قيام الشركة بوضع إجراءات كفيلة للحد من المخاطر المتنبأ بها لأي خدمة جديدة تنوي الشركة القيام بها. النسبة الأعلى كانت في اتجاه دائماً 57.6 % و 24.8 % غالباً بمتوسط إجابات 4.4 والوزن النسبي 88 % اتجاه إيجابي

2. يتأكد المدقق من تنفيذ الأنشطة الرقابية لتجنب المخاطر في الشركة: التوجه في الرأي كان نحو غالباً ما يتم ذلك بنسبة 44.8 % و 36 % دائماً بمتوسط 4.17 والوزن النسبي المقابل 83.4 % اتجاه إيجابي
3. يتأكد المدقق من وجود خطوط اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها في الشركة النسبة الأعلى أيضاً كانت باتجاه غالباً 50.4 % و 22.4 % دائماً بمتوسط حسابي 3.94 والوزن النسبي 78.8 % إيجابي
4. يتأكد المدقق من استجابة الإدارة لتوصيات المدققين الداخليين والخارجيين لتقوية نظام الرقابة في الشركة هنا الاتجاه كان نحو دائماً 43.2 % و 29.6 % غالباً بمتوسط 4.06 والوزن النسبي 81.2 % إيجابي
5. يتأكد المدقق من أن هنالك الآليات لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا النسبة الأعلى بجهة غالباً 45.6 % ويليهما دائماً بنسبة 42.4 % والمتوسط 4.3 بوزن نسبي 86 % إيجابي
6. تقوم الإدارة في الشركة بتوثيق كل خطأ وإبلاغ المدقق لتحديد أهميته والاتجاه كان نحو دائماً بنسبة وصلت إلى 44 % والمتوسط 4.26 بوزن نسبي 85.2 % إيجابي
7. يقوم المدقق بمتابعة وتدقيق خروقات العملاء لشروط عقود التأمين النسبة الأعلى بجهة غالباً 52 % و 44 % دائماً بمتوسط 4.39 والوزن النسبي 87.8 % إيجابي
8. يتأكد المدقق من حجز تخصيصات لمواجهة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل الاتجاه الأكثر نحو دائماً 52.8 % بمتوسط 4.37 والوزن النسبي 87.8 % إيجابي
9. يقوم المدقق بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية وإصدار توصيات لمعالجة لأي انحراف النسبة الأعلى كانت 46.4 % دائماً و 32.8 % غالباً بمتوسط 4.34 والوزن النسبي 86.8 %
10. يتم المقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لاختيار أفضل البدائل: توزعت الاتجاهات نحو 40 % دائماً و 28.8 % بدرجة متوسطة بمتوسط 4.01 ووزن نسبي مقابل 80.2 % اتجاه إيجابي
11. يبحث المدقق فيما إذا كان لدى الشركة خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير محسوبة الاتجاه الأعلى كان نحو غالباً 57.6 % و 30.4 % دائماً بمتوسط 4.14 ووزن نسبي 82.8 % إيجابي
12. يتحقق المدقق من قيام شركة التأمين بالتأمين لدى شركات إعادة التأمين كوسيلة لتقاسم المخاطر التشغيلية: ازداد جهة الرأي نحو دائماً ما يفعل ذلك بنسبة 54.4 % و 41.6 % بمتوسط 4.49 ووزن نسبي 89.8 % اتجاه إيجابي

13. يتأكد المدقق من قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة مع مخالقات موظفي الشركة التي يكتشفها المدقق ويبلغ عنها أيضاً الاتجاه كان نحو دائماً ما يتم ذلك بنسبة 51.2 % ومتوسط 4.29 بوزن نسبي 85.8 % إيجابي
14. يتم إعادة النظر في خطط الرقابة والتدقيق دورياً للوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر الاتجاه كان نحو غالباً بنسبة 46.4 % و 29.6 % دائماً بوزن نسبي 80.6 % إيجابي
15. يقدم المدقق تقارير دورية عن نتائج تقييم المخاطر إلى مجلس الإدارة أن النسبة الأعلى كانت 48.8 % غالباً و 35.2 % دائماً بمتوسط حسابي 4.02 ووزن نسبي 82 % إيجابي
16. يقدم المدقق تقرير عن تقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر إلى مجلس الإدارة أن 44 % أجابوا غالباً ما يتم ذلك و 34.4 % دائماً بمتوسط إجابات في الرأي 4.02 ووزن نسبي 80.4 %
17. يقوم المدقق بمراجعة الخطط والاستراتيجيات والسياسات المعتمدة للاستجابة للمخاطر في الشركة وطرق مواجهتها أن الاتجاه كان نحو غالباً ما يتم ذلك بنسبة 47.2 % ومتوسط حسابي 3.97 بوزن نسبي 79.4 % إيجابي
18. يشارك المدقق الداخلي في وضع الضوابط اللازمة للحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها بلغت النسبة الأعلى في الرأي 48 % اتجاه غالباً ثم 264 % دائماً بوزن نسبي 79 % إيجابي
19. يتأكد المدقق من أن الإدارة تقوم بتنفيذ التوصيات والمقترحات التي قدمها لتقليل أو تجنب المخاطر دلت النتائج أن الاتجاه كان نحو دائماً ما يتم ذلك بنسبة 38.4 % و 33.6 % غالباً بمتوسط 3.98 ووزن نسبي 79.6 % إيجابي
20. يقوم المدقق بتقديم الاقتراحات والوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة: النسبة أيضاً هنا باتجاه غالباً 44.8 % ومتوسط 4.17 ووزن نسبي 83.4 %
21. يُضمّن المدقق تقريره الذي يرفعه إلى الهيئة العامة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والقطاع بلغت النسبة الأعلى 48 % غالباً ما يتم ذلك بمتوسط حسابي 3,82 والوزن النسبي 76.4 % إيجابي
22. تؤثر المخاطر المقيمة للمدقق على كل أنواع إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها والجمع فيما بينها النسبة الأعلى أيضاً 44 % غالباً ما يتم ذلك بمتوسط 4.17 والوزن النسبي المقابل 83.4 % إيجابي

23. يمكن للمدقق أداء اختبارات لأنظمة الرقابة أو إجراءات أساسية في تاريخ مرحلي أو في نهاية الفترة حسب درجة المخاطرة المقيمة ارتفعت نسبة الاتجاه نحو دائماً ما يتم ذلك بنسبة 60 % و 38.4 % غالباً بمتوسط 4.58 ووزن نسبي 91.6 %
24. يحدد المدقق نطاق إجراء التدقيق بعد النظر في الأهمية النسبية والمخاطر المقيمة ودرجة التأكيد التي يخطط المدقق للحصول عليها أيضاً الاتجاه كان نحو دائماً بنسبة 54.4 % وبمتوسط حسابي 4.39 بوزن نسبي 87.8 % إيجابي
25. يوسع المدقق عموماً نطاق إجراءات التدقيق مع زيادة مخاطر الأخطاء الجوهرية الاتجاه الأعلى كان نحو دائماً ووصل إلى 65.6 % بمتوسط 4.54 ووزن نسبي 90.8 % إيجابي
26. يعمل المدقق على الحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً بسبب تقييم أعلى للمخاطر الاتجاه الأعلى نحو دائماً ما يتم ذلك بنسبة 57.6 % ومتوسط 4.42 بوزن نسبي 88.4 % إيجابي
27. يزيد المدقق من كمية الأدلة ويحصل على أدلة تكون ملائمة أو موثوقة بسبب تقييم أعلى للمخاطر أيضاً 59.2 % كانت دائماً ما يتم ذلك بمتوسط 4.43 ووزن نسبي 88.6 % إيجابي
28. يقيم المدقق مخاطر التدقيق المقبولة بشكل منخفض لأنه يرغب بأن يكون أكثر تأكيداً من أن القوائم المالية للعمل لا تحتوي على أخطاء جوهرية الاتجاه هنا أيضاً نحو دائماً بنسبة 43.2 % بمتوسط حسابي 4.19 ووزن نسبي 83.8 %
29. يضع المدقق توقعات للقيم أو النسب المسجلة ويقيم ما إذا كانت التوقعات ذات دقة متناهية لتحديد الخطأ: إن النسبة الأعلى كانت 36.8 % دائماً وبتوسط حسابي 3.81 بوزن نسبي 76.2 %
30. تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتصميم ردود على المخاطر المقيمة ارتفعت نسبة الاتجاه نحو دائماً لتصل 64 % دائماً وبتوسط حسابي 4.62 والوزن النسبي المقابل 92.4 % إيجابي
31. تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتطبيق ردود على المخاطر المقيمة أيضاً النسبة الأعلى كانت نحو دائماً 60 % و 24.8 % غالباً بمتوسط حسابي 4.43 والوزن النسبي 88.6 % إيجابي
- نتيجة : تدل نتائج الجدول السابق على تأكيد أفراد عينة الدراسة على تقييم إيجابي الاتجاه بقيام المدققين بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
- وهناك تقارب في آراء العاملين حول هذه المتغيرات وهذا المتغيرات ذات دلالة معنوية يقوم أفراد العينة باستخدامها

المبحث الرابع: اختبار الفروض

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %).

أولاً: الفرض الأول:

لا يوجد دلالة معنوية على استيفاء المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (25):

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الأول

متوسط الخطأ في الانحراف	الانحراف المعياري	المتوسط	N	
0.04	0.47	4.34	125	يفي المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (26):

دالات اختبار T - Test لمتغيرات الفرض الأول

One-Sample Test						
Test Value = 3						
الاختلاف عند درجة ثقة 95 %		الاختلاف في المتوسطات	معنوية الدلالة الحسابية	درجة الحرية	t	
الأعلى	الأدنى					
1.43	1.26	1.34	0.000	124	31.86	لا يفي المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.

يبين الجدول السابق ما يلي:

يفي المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين أن المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بهذه الفرض 4.34 وهي باتجاه دائماً مع انحراف معياري 0.47 صغير مما يدل على عدم وجود تشتت في البيانات وأن قيمة دالة القياس $t=31.86$ عند درجة حرية 124 ومعنوية الدلالة الحسابية هي $\text{sig}=0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية إذا نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل: يوجد دلالة معنوية على استيفاء المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.

ثانياً: الفرض الثاني:

لا يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين ويتفرع عن هذا الفرض ثلاث فروض فرعية وهي:

1. الفرض الفرعي الأول:

لا يوجد دلالة معنوية على قيام المدقق باستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (27):

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الفرعي الأول

الانحراف المعياري	المتوسط	N	
0.38	4.53	125	لا يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (40):

دالات اختبار t - Test لمتغيرات الفرض الفرعي الأول

Test Value = 3						
الاختلاف عند درجة ثقة 95 %		الاختلاف في المتوسطات	معنوية الدلالة الحسابية	درجة الحرية	T	
الأعلى	الأدنى					
1.6	1.46	1.53	0.000	124	44.56	لا يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

يبين الجدول السابق ما يلي:

يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين أن المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بهذا الفرض 4.53 وهي باتجاه دائماً مع انحراف معياري 0.38 صغير مما يدل على عدم وجود تشتت في البيانات وأن قيمة دالة القياس $t=44.56$ عند درجة حرية 124 ومعنوية الدلالة الحسابية هي $sig=0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية إذا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة يوجد دلالة معنوية على قيام المدقق باستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

1. الفرضي الفرعي الثاني:

لا يوجد دلالة معنوية على استخدام المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (29):

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الفرعي الثاني

الانحراف المعياري	المتوسط	N	
0.52	4.34	125	لا يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (30):

دالات اختبار t - Test لمتغيرات الفرض الفرعي الثاني

Test Value = 3						
الاختلاف عند درجة ثقة 95 %		الاختلاف في المتوسطات	معنوية الدلالة الحسابية	درجة الحرية	t	
الأعلى	الأدنى					
1.39	1.2	1.3	0.00	124	27.64	

يبين الجدول السابق ما يلي:

يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين: أن المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بهذا الفرض 4.34 وهي باتجاه دائماً مع انحراف معياري 0.52 صغير

مما يدل على عدم وجود تشتت في البيانات وأن قيمة دالة القياس $t=27.64$ عند درجة حرية 124 ومعنوية الدلالة الحسابية هي $sig=0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية إذا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة يوجد دلالة معنوية على استخدام المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

2. الفرضي الفرعي الثالث:

لا يوجد دلالة معنوية على لجوء المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (31):

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الفرعي الثالث

الانحراف المعياري	المتوسط	N	
0.66	4.05	125	لا يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (32):

دالات اختبار t - Test لمتغيرات الفرض الفرعي الثالث

Test Value = 3						
الاختلاف عند درجة ثقة 95 %		الاختلاف في المتوسطات	معنوية الدلالة الحسابية	درجة الحرية	t	
الأعلى	الأدنى					
1.17	0.94	1.05	0.00	124	17.79	لا يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

يبين الجدول السابق ما يلي:

يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين: أن المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بهذا الفرض 4.34 وهي باتجاه دائماً مع انحراف معياري 0.52 صغير مما يدل على عدم وجود تشتت في البيانات وأن قيمة دالة القياس $t=27.64$ عند درجة حرية 124 ومعنوية الدلالة الحسابية هي $sig=0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية إذا نرفض فرضية

العدم و نقبل الفرضية البديلة يوجد دلالة معنوية على لجوء المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

الفرضي الثاني الرئيسي:

لا يوجد دلالة معنوية على قيام المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (33):

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الثاني الرئيسي

الانحراف المعياري	المتوسط	N	
0.44	4.29	125	لا يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (34):

دالات اختبار t - Test لمتغيرات الفرض الثاني الرئيسي

One-Sample Test						
Test Value = 3					t	
الاختلاف عند % درجة ثقة 95	الاختلاف في المتوسطات	معنوية الدلالة الحسابية	درجة الحرية			
الأعلى	الأدنى					
1.37	1.21	1.29	0.000	124	32.189	لا يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

يبين الجدول السابق ما يلي:

يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين: أن المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بهذا الفرض 4.29 وهي باتجاه دائماً مع انحراف معياري 0.44 صغير مما يدل على عدم وجود تشتت في البيانات وأن قيمة دالة القياس $t=32.189$ عند درجة حرية 124 ومعنوية الدلالة الحسابية هي $sig=0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية إذا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة يوجد دلالة معنوية على قيام المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

ثالثاً: الفرض الثالث:

لا يوجد لالة معنوية على قيام المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (35):

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المتعلقة بالفرض الثالث

متوسط الخطأ في الانحراف	الانحراف المعياري	المتوسط	N	
0.04	0.44	4.2	125	لايقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

جدول رقم (36):

دالات اختبار T – Test لمتغيرات الفرض الثالث

Test Value = 3						
الاختلاف عند درجة ثقة 95 %		الاختلاف في المتوسطات	معنوية الدلالة الحسابية	درجة الحرية	t	
الأعلى	الأدنى					
1.28	1.13	1.2	0	124	30.4	لا يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

يبين الجدول السابق ما يلي:

يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين أن المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بهذا الفرض 4.2 وهي باتجاه دائماً مع انحراف معياري 0.44 صغير مما يدل على عدم وجود تشتت في البيانات وأن قيمة دالة القياس $t=30.4$ عند درجة حرية 124 ومعنوية الدلالة الحسابية هي $sig=0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية إذا نرفض العدم و نقبل فرضية البديلة يوجد دلالة معنوية على قيام المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

رابعاً: دراسة الفروق لمحاور الدراسة حسب البيانات التعريفية لعينة الدراسة

تم إجراء اختبار الفروق باستخدام اختبار One way Anova لدراسة التباين في الآراء لمحاور الدراسة تبعاً لمتغيرات التعريفية المتعلقة (بالاختصاص، بالمنصب الوظيفي، بالمسمى الوظيفي)

1. الفروق حسب الاختصاص:

جدول رقم (37):

اختبار Anova للفروق بين محاور الدراسة تبعاً للاختصاص

معنوية الدلالة الحسابية	F	مربع المتوسطات	Df	مجموع المربعات	
.627	.584	.131	3	.394	بين المجموعات يفي المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.
.166	1.721	.250	3	.749	بين المجموعات يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.613	.605	.168	3	.504	بين المجموعات يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.004	4.723	1.905	3	5.715	بين المجموعات يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.020	3.401	.630	3	1.891	بين المجموعات يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.402	.987	.199	3	.598	بين المجموعات يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

من خلال الجدول السابق:

نجد أن في حالة محور / يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين/ أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عائدة للتخصص حيث دالة اختبار التباين $f=4.723$ ومعنوية الدلالة القياسية $sig=0.004$ إذا يوجد فروق ذات دلالة معنوية للجوء المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين عائداً لحالة التخصص وهو لصالح التخصص في إدارة الأعمال حيث المتوسط 4.10 ثم محاسبة بمتوسط 4.08 كما في الجدول التالي (37)

أما في حالة المحور / يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين / أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عائدة للتخصص حيث دالة اختبار التباين $f=3.40$ ومعنوية الدلالة القياسية $sig=0.020$ إذا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لقيام المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين عائداً لحالة التخصص وهو لصالح التخصص في العلوم المصرفية أولاً حيث المتوسط 4.36 ثم محاسبة بمتوسط 4.23 كما في الجدول التالي

أما المحاور الأخرى فلا نجد فروق ذات دلالة معنوية عائدة للتخصص.

جدول رقم (38):

اختبار Scheffea لتحديد اتجاه الفروق تبعاً للاختصاص

يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.				يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.			
Scheffea,b				Scheffea,b			
Subset for alpha = 0.05		N	التخصص	Subset for alpha = 0.05		N	التخصص
2	1			2	1		
	3.63	4	أخرى		2.92	4	أخرى
4.01	4.01	8	إدارة أعمال	4.08		106	محاسبة
4.23	4.23	106	محاسبة	4.10		8	إدارة أعمال
4.36		7	علوم مالية ومصرفية	4.33		7	علوم مالية ومصرفية
.47	.06		معنوية الدلالة الحسابية	.90	1.00		معنوية الدلالة الحسابية

2. الفروق حسب المنصب الوظيفي

جدول رقم (39):

اختبار Anova للفروق بين محاور الدراسة تبعاً للمسمى الوظيفي

ANOVA						
معنوية الدلالة الحسابية	F	مربع المتوسطات	df	مجموع المربعات		
.002	6.361	1.304	2	2.608	بين المجموعات	يفي المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.
.188	1.692	.247	2	.494	بين المجموعات	يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.322	1.145	.314	2	.628	بين المجموعات	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.000	12.699	4.698	2	9.396	بين المجموعات	يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.000	14.084	2.281	2	4.562	بين المجموعات	يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.011	4.708	.898	2	1.796	بين المجموعات	يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

- نجد أن في حالة محور / يفي المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين. / أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عائدة للتخصص حيث دالة اختبار التباين $f=6.361$ ومعنوية الدلالة القياسية $sig=0.002$ إذاً يوجد فروق ذات دلالة معنوية يفي

المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين. عائداً لحالة التخصص وهو لصالح المسمى الوظيفي مدقق حيث المتوسط 4.14 ثم مدقق مكتب بمتوسط 3.81 كما في الجدول التالي

- نجد أن في حالة محور / يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين/ أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عائدة للتخصص حيث دالة اختبار التباين $f=12.69$ ومعنوية الدلالة القياسية $sig=0.000$ إذا يوجد فروق ذات دلالة معنوية يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين. عائداً لحالة التخصص وهو لصالح المسمى الوظيفي مدقق حيث المتوسط 4.15 ثم مدقق مكتب بمتوسط 4.81 كما في الجدول التالي

-- نجد أن في حالة محور / يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين / أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عائدة للتخصص حيث دالة اختبار التباين $f=14.08$ ومعنوية الدلالة القياسية $sig=0.000$ إذا يوجد فروق ذات دلالة معنوية يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين عائداً لحالة التخصص وهو لصالح المسمى الوظيفي مدقق حيث المتوسط 4.27 ثم مدقق مكتب بمتوسط 3.75 كما في الجدول Scheffe

--- نجد أن في حالة محور / يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين. / أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عائدة للتخصص حيث دالة اختبار التباين $f=4.70$ ومعنوية الدلالة القياسية $sig=0.011$ إذا يوجد فروق ذات دلالة معنوية يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين عائداً لحالة التخصص وهو لصالح المسمى الوظيفي مدقق حيث المتوسط 4.34 ثم مدقق مكتب بمتوسط 3.98 كما في الجدول التالي (40)

جدول رقم (40):

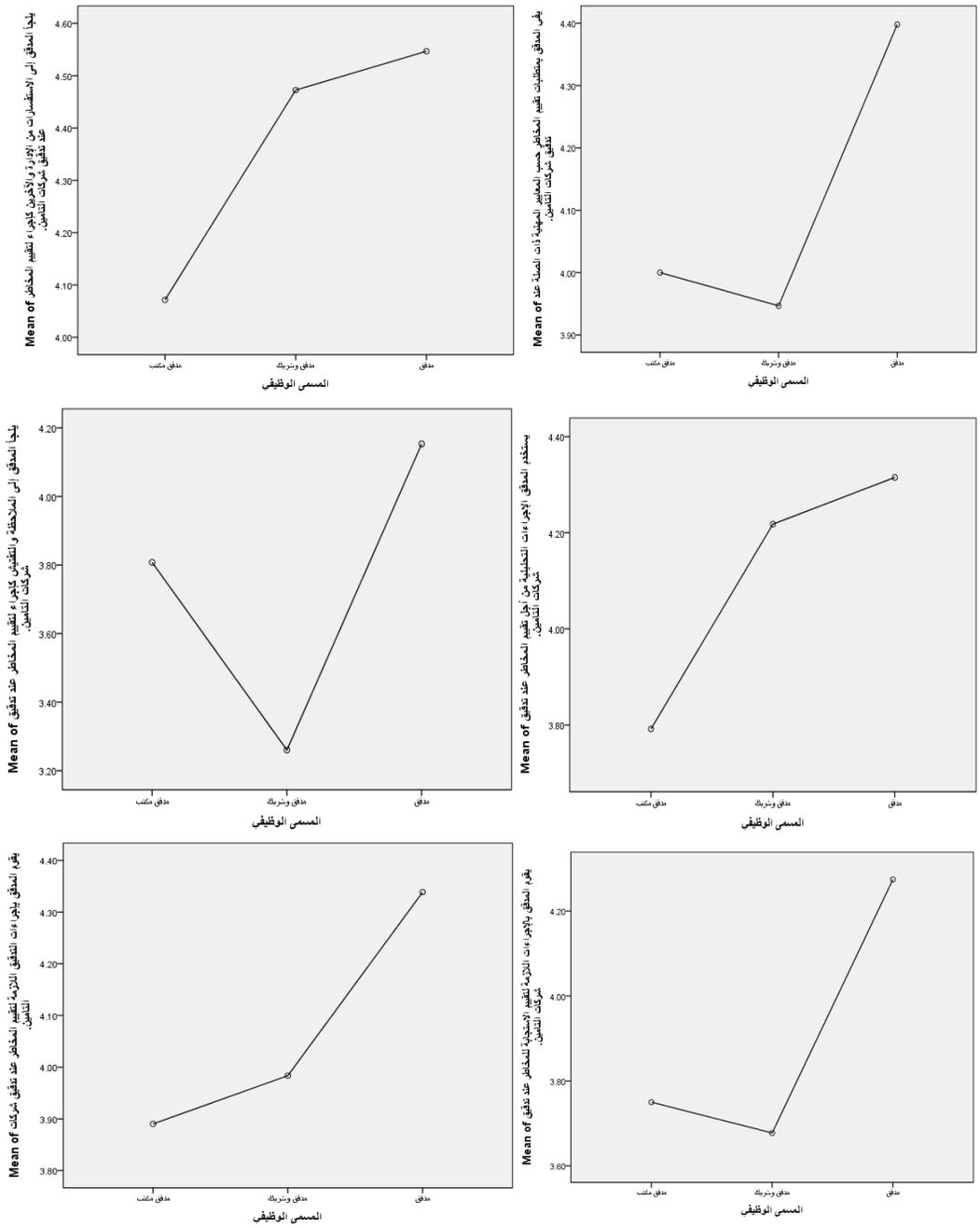
اختبار Scheffe لتحديد اتجاه الفروق تبعاً للمسمى الوظيفي

Scheffea,b				Scheffea,b			
Subset for alpha = 0.05		المسمى الوظيفي		Subset for alpha = 0.05		المسمى الوظيفي	
1	N			1	N		
3.26	13	مدقق وشريك	يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.	3.95	13	مدقق وشريك	يفي المدقق بمتطلبات
3.81	2	مدقق مكتب		تقييم المخاطر			
4.15	110	مدقق		حسب			
.07		معنوية الدلالة الحسابية		المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.			
Subset for alpha = 0.05		المسمى الوظيفي		Subset for alpha = 0.05		المسمى الوظيفي	
1	N			1	N		
3.89	2	مدقق مكتب	يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.	3.68	13	مدقق وشريك	يقوم المدقق بالإجراءات
3.98	13	مدقق وشريك		اللازمة لتقييم			
4.34	110	مدقق		الاستجابة			
.26		معنوية الدلالة الحسابية		للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.			

وفيما يلي مخطط الفروق بين متغيرات الدراسة و المسمى الوظيفي:

الشكل رقم (7):

مخطط الفروق بين متغيرات الدراسة والمسمى الوظيفي



3. الفروق حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (41):

اختبار Anova للفروق بين محاور الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة

ANOVA					
معنوية الدلالة الحسابية	F	مربع المتوسطات	df	مجموع المربعات	
.000	10.204	1.859	3	5.576	بين المجموعات يفى المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.
.000	9.324	1.146	3	3.438	بين المجموعات يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.000	13.818	2.901	3	8.702	بين المجموعات يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.000	10.729	3.819	3	11.457	بين المجموعات يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.000	12.369	1.903	3	5.708	بين المجموعات يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
.000	11.537	1.858	3	5.574	بين المجموعات يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

- نجد أن في حالة كافة المحاور / كافة / أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عائدة لسنوات الخبرة حيث دالة اختبار التباين $f=10.20,9.32,13.81,10.72,12.36,11.53$ على التوالي ومعنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.000$ إذا يوجد فروق ذات دلالة معنوية / لمحاور الدراسة / عائداً لحالة سنوات الخبرة وهو لصالح السنة 5 وأقل من 10 سنوات في كل الحالات كما في الجدول التالي.

جدول رقم (42):

اختبار Scheffe لتحديد اتجاه الفروق حسب فئة الخبرة العمرية

				Scheffe, b					
Subset for alpha = 0.05		N	عدد سنوات الخبرة في التدقيق		Subset for alpha = 0.05		N	عدد سنوات الخبرة في التدقيق	
2	1		2	1	2	1			
	4.32	44	أقل من 5 سنوات	يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.		3.95	11	15 سنة فأكثر	يفي المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.
4.51	4.51	11	15 سنة فأكثر		4.22	44	أقل من 5 سنوات		
4.61	4.61	21	إلى أقل -10 من 15 سنة		4.23	4.23	21	10- أقل إلى 15 سنة	
4.69		49	3 5 وأقل من 10		4.59		49	3 5 وأقل من 10	
.37	.06		معنوية الدلالة الحسابية		.06	.19		معنوية الدلالة الحسابية	
Subset for alpha = 0.05		N	عدد سنوات الخبرة في التدقيق		Subset for alpha = 0.05		N	عدد سنوات الخبرة في التدقيق	
2	1		2	1	2	1			
	3.70	11	15 سنة فأكثر	يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق		4.00	44	أقل من 5 سنوات	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر
4.12		21	إلى أقل -10 من 15 سنة		4.23	4.23	21	10- أقل إلى 15 سنة	

Subset for alpha = 0.05			N	عدد سنوات الخبرة في التدقيق	Subset for alpha = 0.05		N	عدد سنوات الخبرة في التدقيق		
3	2	1			2	1				
4.12			44	أقل من 5 سنوات	شركات التأمين.	4.26	4.26	11	15 سنة فأكثر	عند تدقيق شركات التأمين.
4.43			49	3 و 5 وأقل من 10		4.60		49	3 و 5 وأقل من 10	
.08	1.00			معنوية الدلالة الحسابية		.07	.31		معنوية الدلالة الحسابية	
Subset for alpha = 0.05			N	عدد سنوات الخبرة في التدقيق	Subset for alpha = 0.05		N	عدد سنوات الخبرة في التدقيق		
3	2	1			2	1				
		3.31	11	15 سنة فأكثر	يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.		4.02	11	15 سنة فأكثر	يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
	3.84		21	إلى أقل -10 من 15 سنة			4.11	44	أقل من 5 سنوات	
4.02	4.02		44	أقل من 5 سنوات		4.23	4.23	21	10- أقل إلى 15 سنة	
4.35			49	3 و 5 وأقل من 10		4.55		49	3 و 5 وأقل من 10	
.33	.81	1.00		معنوية الدلالة الحسابية		.07	.42		معنوية الدلالة الحسابية	

خامساً: التحليل العاملي لمتغيرات محاور الدراسة:

يبدأ التحليل العاملي ببناء مجموعة جديدة من المتغيرات المحددة على العلاقات في مصفوفة الارتباط، حيث يحوّل مجموعة المتغيرات إلى مجموعة جديدة من المتغيرات المركبة، أو المكونات الأساسية التي لا ترتبط كل منها بالأخرى. وتدعى التوافق الخطية للمتغيرات باسم العوامل التي تنتج عن حساب التباين في مجموعة البيانات ككل. ويشكل التوفيق الأفضل المكونات الأساسية الأولى، وهي العامل الأول. ويحدد المكون الأساسي الثاني التوفيق الخطي الأفضل للمتغيرات لتفسير التباين غير المحسوب في العامل الأول ويمكن أن يكون هناك عامل ثالث ورابع وأكثر. وتستمر العملية حتى تصبح جميع التباينات محسوبة، حيث يتم إيقافها بعد استنتاج عدد صغير من العوامل. والخطوات التي بنيت عليها هذه الطريقة في هذا البحث هي:

1. حساب الإحصاءات الوصفية وتفسيرها لدى كل مجموعة.
2. حساب مصفوفة معاملات الارتباط وتفسيرها لدى كل مجموعة.
3. حساب التباين المفسر على أساس القيم (الجزور) الكامنة Eigenvalues والتشعبات Loadings.

وقد قسمنا مراحل التحليل وفقاً لهذه الطريقة إلى:

- a. تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها مكونات المحور الأول يفي المدقق بمتطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.
- b. تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها العنصر مكونات المحور الثاني يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.
- c. تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها مكونات المحور الثالث يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

a - متغيرات المحور الأول/ متطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين/:

تم إجراء اختبار التحليل العاملي على متغيرات المحور الأول متطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين وحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (43):

جدول مصفوفة القيم التشاركية للعنصر الأول

المستخلصة	الابتدائية	
.793	1.000	يتأكد المدقق أن هناك خطط وأهداف تضعها الشركة وتقوم على تنفيذها حسب الأولويات الهامة
.688	1.000	يتأكد المدقق من أن النظام المحاسبي ينسجم مع المعايير المحاسبية
.887	1.000	يوفر نظام الرقابة حماية وأمن مناسبين لأصول الشركة ومعاملاتها المالية
.852	1.000	يتأكد المدقق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي يعزز من استقلاليتته وقيامه بواجباته
.806	1.000	يتأكد المدقق من أن الخطط والسياسات المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي تتفق مع القوانين والأنظمة
.857	1.000	يتأكد المدقق من أن الشركة التي يقوم بتدقيقها تقوم بتقييم وتوثيق نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري ومنتظم
.675	1.000	يتأكد المدقق من أن الإدارة تراقب بشكل مستمر تطبيق الإجراءات الرقابية أثناء تنفيذ العمل
.770	1.000	يتعرف المدقق على طبيعة المنافسة التي تخضع لها الشركة الجاري تدقيق حساباتها
.812	1.000	يتعرف المدقق على القوانين التي لها صلة وتأثير على الشركة
.730	1.000	يحاول المدقق فهم مصادر إيرادات الشركة والمصروفات المقابلة لها
.554	1.000	يحاول المدقق معرفة الهيكل المالي للشركة ومصادر تمويلها الرئيسية
.868	1.000	يتأكد المدقق من توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة مع أهداف الأقسام والخطط الاستراتيجية.
.799	1.000	يتأكد من أن الإدارة تقوم بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتعديلها عند الحاجة.
.740	1.000	عمل المدقق الخارجي مع الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر في الشركة
.751	1.000	يقوم المدقق بالتأكد من توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف الشركة والخطط الاستراتيجية لإدارة المخاطر
.802	1.000	يقوم المدقق بالتأكد من انسجام وملائمة استراتيجية الشركة مع تعليمات الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع التأمين والجهات الرسمية الأخرى
.757	1.000	يتمتع المدقق بالمعرفة والفهم الكافيين لمخاطر قطاع التأمين وأنشطته
.870	1.000	يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة استثمارية مكتوبة خاصة تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر
.813	1.000	يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة وخطة أمن ورقابة على التكنولوجيا ويتم التقييد بها.

.775	1.000	يتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
.824	1.000	يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي يتعرض لها القطاع
.897	1.000	يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي تتعرض لها الشركة قبل التعاقد مع الشركة.
.833	1.000	يتأكد المدقق من وجود وحدة إدارة المخاطر في الشركة وقيمها بصورة أولية.
.849	1.000	يلتزم المدقق بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر عند تخطيط عملية التخطيط.
.828	1.000	يتأكد المدقق من عدم وجود عمليات للشركة في مناطق غير مستقرة اقتصادياً
.817	1.000	يحاول المدقق التعرف على العمليات الخاضعة لدرجة عالية من التعقيد في الأنظمة

من الجدول (43) مصفوفة القيم التشاركية في محور الأول تشير إلى أن نسبة 89.7 من التباينات والتي تعبر عن مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل أي أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من التباين وهذا واضح في متغير يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي تتعرض لها الشركة قبل التعاقد مع الشركة بنسبة 88.7 % و متغير يوفر نظام الرقابة حماية وأمن مناسبين لأصول الشركة ومعاملاتها المالية بنسبة 88.7 % كذلك الأمر بالنسبة لمتغير يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة استثمارية مكتوبة خاصة تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر حيث تشير القيمة التشاركية إلى 87.1 % من التباينات تفسرها العوامل المشتركة وهنا 6 عوامل كما هو واضح في الجدول التالي

جدول رقم (44):

جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) لعناصر المحور الأول

Total Variance Explained						
مجموع مربعات القيم المستخلصة			القيمة الابتدائية			Component
التراكمي %	النسبة من التباين %	Total	التراكمي %	النسبة من التباين %	Total	
37.755	37.755	9.816	37.755	37.755	9.816	1
55.292	17.537	4.560	55.292	17.537	4.560	2
64.130	8.838	2.298	64.130	8.838	2.298	3
70.415	6.285	1.634	70.415	6.285	1.634	4
75.463	5.048	1.312	75.463	5.048	1.312	5
79.412	3.949	1.027	79.412	3.949	1.027	6

الجدول (44) يسمى جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ونجد أن المكون/العامل/الأول أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي 9.81 ويفسر 37.75% من التباينات الكلية لمتغيرات العنصر الأول والمكون الثاني يفسر 4.56% من هيكل التباينات للمتغيرات المشكلة للمحور ويفسر 17.53 والثالث 2.29 ويفسر 8.83 والرابع 1.63 ويفسر 6.28 و الخامس 1.31 ويفسر 5.04 و السادس 1.02 ويفسر 3.94 والباقي اهمل لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد والمكونات تقسر ما مجموعه 79.41% من التباين.

جدول رقم (45):

تشبعات المكونات/العوامل/العنصر الأول

Component						
6	5	4	3	2	1	
-.127	-.350	.002	.597	-.069	.541	يتأكد المدقق أن هناك خطط وأهداف تضعها الشركة وتقوم على تنفيذها حسب الأولويات الهامة
-.208	-.045	-.099	-.110	-.712	.339	يتأكد المدقق من أن النظام المحاسبي ينسجم مع المعايير المحاسبية
-.164	.225	.628	.193	.509	.346	يوفر نظام الرقابة حماية وأمن مناسبين لأصول الشركة ومعاملاتها المالية
-.009	-.033	.251	.406	.510	.602	يتأكد المدقق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي يعزز من استقلاليته وقيامه بواجباته
.283	.066	.094	.155	-.314	.768	يتأكد المدقق من أن الخطط والسياسات المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي تتفق مع القوانين والأنظمة
.200	.006	.068	.149	-.576	.677	يتأكد المدقق من أن الشركة التي يقوم بتدقيقها تقوم بتقييم وتوثيق نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري ومنتظم
.174	.186	.058	.488	-.436	.423	يتأكد المدقق من أن الإدارة تراقب بشكل مستمر تطبيق الإجراءات الرقابية أثناء تنفيذ العمل
-.128	-.378	-.062	.362	-.115	.681	يتعرف المدقق على طبيعة المنافسة التي

						تخضع لها الشركة الجاري تدقيق حساباتها
-.185	-.038	-.185	.536	.603	.301	يتعرف المدقق على القوانين التي لها صلة وتأثير على الشركة
-.132	.360	.072	.108	.572	.489	يحاول المدقق فهم مصادر إيرادات الشركة والمصروفات المقابلة لها
.556	.092	.035	.405	-.075	-.257	يحاول المدقق معرفة الهيكل المالي للشركة ومصادر تمويلها الرئيسية
.240	.025	.401	-.079	-.182	.781	يتأكد المدقق من توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة مع أهداف الأقسام والخطط الاستراتيجية.
-.099	.017	.099	.056	-.549	.689	يتأكد من أن الإدارة تقوم بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتعديلها عند الحاجة.
.010	-.120	.053	.052	.263	.807	عمل المدقق الخارجي مع الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر في الشركة
.014	-.172	-.088	-.116	-.325	.771	يقوم المدقق بالتأكد من توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف الشركة والخطط الاستراتيجية لإدارة المخاطر
.080	-.048	.229	-.512	.367	.587	يقوم المدقق بالتأكد من انسجام وملائمة استراتيجية الشركة مع تعليمات الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع التأمين والجهات الرسمية الأخرى
.084	.197	.300	-.356	.505	.490	يتمتع المدقق بالمعرفة والفهم الكافيين لمخاطر قطاع التأمين وأنشطته
.122	-.047	.019	-.527	-.325	.685	يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة استثمارية مكتوبة خاصة تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر
-.288	.069	.013	-.207	-.244	.789	يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة وخطة أمن ورقابة على التكنولوجيا ويتم التقيد بها.
-.297	-.117	.209	-.163	-.353	.691	يتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
.310	-.389	-.117	-.142	.510	.531	يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي

يتعرض لها القطاع						
.105	-.454	-.294	-.199	.556	.494	يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي تتعرض لها الشركة قبل التعاقد مع الشركة.
.161	.375	-.369	-.031	-.091	.722	يتأكد المدقق من وجود وحدة إدارة المخاطر في الشركة وقيمها بصورة أولية.
-.011	.267	-.584	-.060	.235	.614	يلتزم المدقق بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر عند تخطيط عملية التخطيط.
-.111	.365	-.350	.123	-.059	.736	يتأكد المدقق من عدم وجود عمليات للشركة في مناطق غير مستقرة اقتصادياً
.006	.073	-.196	-.087	.612	.625	يحاول المدقق التعرف على العمليات الخاضعة لدرجة عالية من التعقيد في الأنظمة

الجدول السابق يتضمن تشبعات المكونات/العوامل/ التي تم استخلاصها والتشبع عبارة عن معامل الارتباط البسيط بين المكون أو العامل والمتغير، وفي هذا الجدول نلاحظ:

أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو عمل المدقق الخارجي مع الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر في الشركة بنسبة 80.7 % يليها يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة وخطة أمن ورقابة على التكنولوجيا ويتم التقيد بها بنسبة 78.9% ثم متغير يتأكد المدقق من أن الخطط والسياسات المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي تتفق مع القوانين والأنظمة بنسبة 76.8 % . بينما **العامل الثاني** نجد أن أقوى المتغيرات ارتباطاً به هو يحاول المدقق التعرف على العمليات الخاضعة لدرجة عالية من التعقيد في الأنظمة بنسبة 61.2 % والعامل الثالث المتغير يتأكد المدقق أن هناك خطط وأهداف تضعها الشركة وتقوم على تنفيذها حسب الأولويات الهامة والعامل الرابع يوفر نظام الرقابة حماية وأمن مناسبين لأصول الشركة ومعاملاتها المالية 62.8 % و العامل الخامس يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي تتعرض لها الشركة قبل التعاقد مع الشركة 45.4 - % والسادس يحاول المدقق معرفة الهيكل المالي للشركة ومصادر تمويلها الرئيسية

B - لمتغيرات المحور الثاني/ إجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين/:

تم إجراء اختبار التحليل العملي على متغيرات المحور الثاني متطلبات إجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين وحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (46):

جدول مصفوفة القيم التشاركية للعنصر الثاني

المستخلصة	الابتدائية	
.729	1.000	يستفسر المدقق من أولئك المكلفين بالرقابة لفهم البيئة التي يتم فيها إعداد البيانات المالية
.761	1.000	يحصل المدقق على المعلومات من خلال الاستفسارات الموجهة إلى موظفي التدقيق الداخلي حول المخاطر
.741	1.000	يستفسر المدقق من موظفي التدقيق الداخلي في الشركة عن تجاوب الإدارة مع النتائج التي تتوصل لها دائرة التدقيق الداخلي
.824	1.000	يسأل المدقق الموظفين المشاركين في تسجيل معاملات معقدة عن مدى مناسبة اختيار وتطبيق سياسات محاسبية معينة لذلك
.782	1.000	يقوم المدقق بالاستفسار عن الدعاوي المرفوعة على الشركة من المستشار القانوني الداخلي
.726	1.000	يحصل المدقق على معلومات من المستشار القانوني الداخلي عن امتثال الشركة للقوانين والأنظمة والالتزامات مع شركاء العمل
.671	1.000	يستفسر المدقق من المدققين الداخليين في الشركة فيما إذا كانوا يقومون بمتابعة عناصر الرقابة الداخلية وقيموه من حين لآخر
.734	1.000	تكشف الإجراءات التحليلية عن وجود معاملات وأحداث غير عادية
.775	1.000	تحدد الإجراءات التحليلية وجود مبالغ ونسب واتجاهات قد تشير إلى أمور لها دلالات بالنسبة للتدقيق
.837	1.000	يحدد المدقق علاقات غير عادية أو غير متوقعة باستخدامه الإجراءات التحليلية
.795	1.000	يقارن المدقق النسب المالية الرئيسية للتعامل مع متوسطات النشاط الذي يعمل فيه
.844	1.000	يقدر المدقق قدرة الشركة على الاستمرار باستخدامه للإجراءات التحليلية الأولية
.702	1.000	يقوم المدقق بحساب نسبة الدين إلى حق الملكية ويقارنها مع الشركات الناجحة في صناعة التأمين
.771	1.000	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية لتخفيض الاختبارات التفصيلية
.658	1.000	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر تساعده في الكشف عن جوانب لم يكن على علم بها
.783	1.000	تعطي الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر للمدقق معلومات مالية وغير مالية
.581	1.000	يقوم المدقق بالتحقق من التزام شركة التأمين بتوفير السيولة ضمن الحدود المطلوبة لتغطية المطالبات دون تأخير
.703	1.000	يدرس المدقق الملاءة المالية لشركة التأمين عن طريق نسب السيولة وغيرها
.812	1.000	يقارن المدقق النسب للتحقق من التزام الشركة بالسياسة التمويلية المعتمدة لديها
.812	1.000	يقوم المدقق بالتحقق من التزام الشركة بالسياسة الاستثمارية الموضوعة

.717	1.000	يتأكد المدقق من وجود خطة إدارة مخاطر في الشركة تشمل كافة مخاطر التأمين ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم
.862	1.000	تستند خطة نشاط التدقيق على تحديث ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري في الشركة
.749	1.000	يحاول المدقق التعرف على اتصالات الشركة بالشركات الأخرى والتي قد تشير إلى وجود مشكلات ومخاطر مالية
.700	1.000	يلاحظ المدقق مدى التزام الإدارة والموظفين بالنزاهة والأخلاق وإدراكهم للسياسات الأخلاقية للعمل في الشركة
.790	1.000	يتأكد المدقق من مدى امتلاك موظفي الشركة المعرفة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم.
.816	1.000	يتأكد المدقق من أن التوصيف الوظيفي موثق ومتوفر لجميع الموظفين في الشركة
.737	1.000	يتأكد المدقق من أنه يتم تحليل أداء الإدارة دورياً لتحديد والأخذ بعين الاعتبار النتائج والمخاطر ذات العلاقة لكل من الشركة ومستوى الأنشطة
.792	1.000	يتأكد المدقق من أن لدى الإدارة الوسائل والمعلومات الكافية لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في الشركة
.869	1.000	يتأكد المدقق من الآليات والحوافز موضوعة لتقديم الموظفين توصيات لتحسين عمليات الشركة
.779	1.000	يبحث المدقق فيما إذا كان لدى الإدارة الوسائل والمعلومات الكافية لإرضاء العملاء وتلقي شكاويهم
.740	1.000	تُعتمد سيرة ونزاهة مجلس الإدارة وكبار العاملين في الشركة كأساس لتحديد المخاطر التي تواجهها الشركة
.735	1.000	يتحقق المدقق من أن المستندات والمطالبات التي يقدمها العملاء تتمتع بالموثوقية الكافية

من الجدول (46) مصفوفة القيم التشاركية في المحور الثاني تشير إلى أن نسبة 89.7 من التباينات والتي تعبر عن مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل أي أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من التباين وهذا واضح في متغير يتأكد المدقق من الآليات والحوافز موضوعة لتقديم الموظفين توصيات لتحسين عمليات الشركة بنسبة 86.9 % و متغير تستند خطة نشاط التدقيق على تحديث ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري في الشركة بنسبة 86.2 % كذلك الأمر بالنسبة لمتغير يقدر المدقق قدرة الشركة على الاستمرار باستخدامه لإجراءات التحليلية الأولية حيث تشير القيمة التشاركية إلى 84.4 % من التباينات تفسرها العوامل المشتركة وهنا 7 عوامل كما هو واضح في الجدول التالي:

جدول رقم (47):

الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) لعناصر المحور الثاني

Total Variance Explained						
مجموع مربعات القيم المستخلصة			القيمة الابتدائية			Component
% التراكمي	النسبة من التباين %	Total	% التراكمي	النسبة من التباين %	Total	
34.503	34.503	11.041	34.503	34.503	11.041	1
51.112	16.609	5.315	51.112	16.609	5.315	2
58.611	7.499	2.400	58.611	7.499	2.400	3
63.854	5.244	1.678	63.854	5.244	1.678	4
68.752	4.897	1.567	68.752	4.897	1.567	5
72.609	3.857	1.234	72.609	3.857	1.234	6
76.027	3.418	1.094	76.027	3.418	1.094	7

الجدول (47) يسمى جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ونجد أن المكون/العامل/الأول أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي 11.04 ويفسر 34.50% من التباينات الكلية لمتغيرات العنصر الأول والمكون الثاني 5.31 ويفسر 16.60% من هيكل التباينات للمتغيرات المشكلة للمحور الثاني والثالث 2.40 ويفسر 7.499 والرابع 1.67 ويفسر 5.24 و الخامس 1.56 ويفسر 4.89 و السادس 1.23 ويفسر 3.85 والسابع 1.09 يفسر 3.41 والباقي أهمل لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد والمكونات تفسر ما مجموعه 76.02% من التباين.

جدول رقم (48):

تشبعات المكونات/العوامل/العنصر الثاني

Component Matrix							
Component							
7	6	5	4	3	2	1	
.222	.057	-.188	.261	-.381	-.112	.645	يستفسر المدقق من أولئك المكلفين بالرقابة لفهم البيئة التي يتم فيها إعداد البيانات المالية
.397	-.038	-.105	-.159	.387	.203	.612	يحصل المدقق على المعلومات من خلال الاستفسارات الموجهة إلى موظفي التدقيق الداخلي حول المخاطر

.051	-.191	-.441	-.050	.169	-.401	.562	يستفسر المدقق من موظفي التدقيق الداخلي في الشركة عن تجاوب الإدارة مع النتائج التي تتوصل لها دائرة التدقيق الداخلي
.081	-.090	-.015	.148	.582	-.034	.669	يسأل المدقق الموظفين المشاركين في تسجيل معاملات معقدة عن مدى مناسبة اختيار وتطبيق سياسات محاسبية معينة لذلك
.057	.164	.435	.627	.391	-.033	-.120	يقوم المدقق بالاستفسار عن الدعاوي المرفوعة على الشركة من المستشار القانوني الداخلي
.214	.191	.329	.427	.345	-.465	.135	يحصل المدقق على معلومات من المستشار القانوني الداخلي عن امتثال الشركة للقوانين والأنظمة والالتزامات مع شركاء العمل
-.135	.093	-.126	-.169	.282	-.304	.654	يستفسر المدقق من المدققين الداخليين في الشركة فيما إذا كانوا يقومون بمتابعة عناصر الرقابة الداخلية وقيمونه من حين لآخر
-.134	.274	.260	.052	-.281	-.241	.658	تكشف الإجراءات التحليلية عن وجود معاملات وأحداث غير عادية
-.299	.058	-.009	-.175	-.148	-.426	.670	تحدد الإجراءات التحليلية وجود مبالغ ونسب واتجاهات قد تشير إلى أمور لها دلالات بالنسبة للتدقيق
-.054	-.044	.366	-.137	-.326	-.448	.610	يحدد المدقق علاقات غير عادية أو غير متوقعة باستخدامه الإجراءات التحليلية
-.168	.117	.488	-.451	.003	-.242	.504	يقارن المدقق النسب المالية الرئيسية للعمليات مع متوسطات النشاط الذي يعمل فيه
-.244	.214	.045	-.196	.253	-.582	.543	يقدر المدقق قدرة الشركة على الاستمرار باستخدامه للإجراءات التحليلية الأولية
.143	.121	-.025	-.204	.157	-.345	.693	يقوم المدقق بحساب نسبة الدين إلى حق الملكية ويقارنها مع الشركات الناجحة في صناعة

التأمين							
-138	.052	-.127	.149	.275	-.367	.708	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية لتخفيض الاختبارات التفصيلية
.280	.006	.033	-.148	.133	-.240	.694	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر تساعده في الكشف عن جوانب لم يكن على علم بها
.448	.179	.208	-.328	.003	.361	.519	تعطي الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر للمدقق معلومات مالية وغير مالية
-.282	-.076	-.050	.218	-.036	.197	.637	يقوم المدقق بالتحقق من التزام شركة التأمين بتوفر السيولة ضمن الحدود المطلوبة لتغطية المطالبات دون تأخير
.011	-.215	-.281	-.064	.061	-.200	.728	يدرس المدقق الملاءة المالية لشركة التأمين عن طريق نسب السيولة وغيرها
.116	-.521	.423	-.124	.140	.302	.470	يقارن المدقق النسب للتحقق من التزام الشركة بالسياسة التمويلية المعتمدة لديها
-.255	-.453	.175	.026	.282	.499	.426	يقوم المدقق بالتحقق من التزام الشركة بالسياسة الاستثمارية الموضوعية
-.188	-.261	.195	.216	-.008	.374	.623	يتأكد المدقق من وجود خطة إدارة مخاطر في الشركة تشمل كافة مخاطر التأمين ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم
-.080	.211	.047	-.128	.368	.602	.542	تستند خطة نشاط التدقيق على تحديث ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري في الشركة
-.173	.257	-.211	.204	.178	.390	.619	يحاول المدقق التعرف على اتصالات الشركة بالشركات الأخرى والتي قد تشير إلى وجود مشكلات ومخاطر مالية
.124	-.099	.135	.416	-.384	-.151	.561	يلاحظ المدقق مدى التزام الإدارة والموظفين بالنزاهة والأخلاق وإدراكهم للسياسات الأخلاقية للعمل في الشركة
-.020	-.037	-.151	.224	-.295	-.296	.735	يتأكد المدقق من مدى امتلاك موظفي الشركة المعرفة

المهارة والتدريب لأداء وظائفهم.							
.091	-0.132	-0.016	.148	-0.331	-0.417	.696	يتأكد المدقق من أن التوصيف الوظيفي موثوق ومتوفر لجميع الموظفين في الشركة
.156	-0.161	-0.055	.039	-0.334	-0.028	.755	يتأكد المدقق من أنه يتم تحليل أداء الإدارة دورياً لتحديد والأخذ بعين الاعتبار النتائج والمخاطر ذات العلاقة لكل من الشركة ومستوى الأنشطة
-0.098	.026	.025	-0.042	-0.115	.691	.537	يتأكد المدقق من أن لدى الإدارة الوسائل والمعلومات الكافية لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في الشركة
-0.028	.221	.058	.065	-0.193	.751	.459	يتأكد المدقق من الآليات والحوافز موضوعة لتقديم الموظفين توصيات لتحسين عمليات الشركة
.031	.326	-0.047	.029	-0.250	.563	.537	يبحث المدقق فيما إذا كان لدى الإدارة الوسائل والمعلومات الكافية لإرضاء العملاء وتلقي شكاويهم
.062	.010	.025	-0.157	-0.333	.669	.390	تُعتمد سيرة ونزاهة مجلس الإدارة وكبار العاملين في الشركة كأساس لتحديد المخاطر التي تواجهها الشركة
-0.022	.075	-0.286	.138	.215	.588	.487	يتحقق المدقق من أن المستندات والمطالبات التي يقدمها العملاء تتمتع بالموثوقية الكافية

الجدول السابق يتضمن تشبعات المكونات/العوامل/ التي تم استخلاصهما والتشبع عبارة عن معامل الارتباط البسيط بين المكون أو العامل والمتغير، وفي هذا الجدول نلاحظ أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو يتأكد المدقق من أنه يتم تحليل أداء الإدارة دورياً لتحديد والأخذ بعين الاعتبار النتائج والمخاطر ذات العلاقة لكل من الشركة ومستوى الأنشطة بنسبة 75.5 % يليها يتأكد المدقق من مدى امتلاك موظفي الشركة المعرفة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم بنسبة 73.5% ثم متغير يدرس المدقق الملاءة المالية لشركة التأمين عن طريق نسب السيولة وغيرها بنسبة 72.8%. بينما العامل الثاني نجد أن أقوى المتغيرات ارتباطاً به هو: يتأكد المدقق من الآليات والحوافز موضوعة لتقديم الموظفين توصيات لتحسين عمليات الشركة بنسبة 75.1% والعامل الثالث المتغير يسأل المدقق الموظفين المشاركين في تسجيل معاملات معقدة عن مدى مناسبة اختيار

وتطبيق سياسات محاسبية معينة لذلك بنسبة 58.2 % والعامل الرابع يقوم المدقق بالاستفسار عن الدعاوي المرفوعة على الشركة من المستشار القانوني الداخلي 62.8% والعامل الخامس يقارن المدقق النسب المالية الرئيسية للعميل مع متوسطات النشاط الذي يعمل فيه 48.8% والسادس يقارن المدقق النسب للتحقق من التزام الشركة بالسياسة التمويلية المعتمدة لديها بنسبة 52.1% والسابع تعطي الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر للمدقق معلومات مالية وغير مالية بنسبة 44.8%.

C - لمتغيرات المحور الثالث/ يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين /:

تم إجراء اختبار التحليل العاملي على متغيرات المحور الثالث يقوم المدقق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين وحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (49):

جدول القيم التشاركية للعنصر الثالث

المستخلصة	الابتدائية	
.820	1.000	يتأكد المدقق من قيام الشركة بوضع إجراءات كفيلة للحد من المخاطر المتنبأ بها لأي خدمة جديدة تتوي الشركة القيام بها.
.789	1.000	يتأكد المدقق من تنفيذ الأنشطة الرقابية لتجنب المخاطر في الشركة
.818	1.000	يتأكد المدقق من وجود خطوط اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها في الشركة
.848	1.000	يتأكد المدقق من استجابة الإدارة للتوصيات المدققين الداخليين والخارجيين لتقوية نظام الرقابة في الشركة
.823	1.000	يتأكد المدقق من أن هنالك الآليات لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا
.742	1.000	تقوم الإدارة في الشركة بتوثيق كل خطأ وإبلاغ المدقق لتحديد أهميته
.667	1.000	يقوم المدقق بمتابعة وتدقيق خروقات العملاء لشروط عقود التأمين
.722	1.000	يتأكد المدقق من حجز تخصيصات لمواجهة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل
.653	1.000	يقوم المدقق بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية وإصدار توصيات لمعالجة أي انحراف
.744	1.000	يتم المقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لاختيار أفضل البدائل

.780	1.000	يبحث المدقق فيما إذا كان لدى الشركة خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير محسوبة
.647	1.000	يتحقق المدقق من قيام شركة التأمين بالتأمين لدى شركات إعادة التأمين كوسيلة لتقاسم المخاطر التشغيلية
.740	1.000	يتأكد المدقق من قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة مع مخالفات موظفي الشركة التي يكتشفها المدقق ويبلغ عنها
.698	1.000	يتم إعادة النظر في خطط الرقابة والتدقيق دورياً للوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر
.667	1.000	يقدم المدقق تقارير دورية عن نتائج تقييم المخاطر إلى مجلس الإدارة
.825	1.000	يقدم المدقق تقرير عن تقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر إلى مجلس الإدارة
.776	1.000	يقوم المدقق بمراجعة الخطط والاستراتيجيات والسياسات المعتمدة للاستجابة للمخاطر في الشركة وطرق مواجهتها
.865	1.000	يشارك المدقق الداخلي في وضع الضوابط اللازمة للحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها
.799	1.000	يتأكد المدقق من أن الإدارة تقوم بتنفيذ التوصيات والمقترحات التي قدمها لتقليل أو تجنب المخاطر
.887	1.000	يقوم المدقق بتقديم الاقتراحات والوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة
.818	1.000	يُضمّن المدقق تقريره الذي يرفعه إلى الهيئة العامة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والقطاع
.777	1.000	تؤثر المخاطر المقيمة للمدقق على كل أنواع إجراءات التدقيق التي سيتم أدائها والجمع فيما بينها
.738	1.000	يمكن للمدقق أداء اختبارات لأنظمة الرقابة أو إجراءات أساسية في تاريخ مرحلي أو في نهاية الفترة حسب درجة المخاطرة
.790	1.000	يحدد المدقق نطاق إجراء التدقيق بعد النظر في الأهمية النسبية والمخاطر المقيمة ودرجة التأكيد التي يخطط المدقق للحصول عليها
.787	1.000	يوسع المدقق عموماً نطاق إجراءات التدقيق مع زيادة مخاطر الأخطاء الجوهرية

.827	1.000	يعمل المدقق على الحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً بسبب تقييم أعلى للمخاطر
.768	1.000	يزيد المدقق من كمية الأدلة ويحصل على أدلة تكون ملائمة أو موثوقة بسبب تقييم أعلى للمخاطر
.777	1.000	يقيم المدقق مخاطر التدقيق المقبولة بشكل منخفض لأنه يرغب بأن يكون أكثر تأكيداً من أن القوائم المالية للعميل لا تحتوي على أخطاء جوهرية
.816	1.000	يضع المدقق توقعات للتقييم أو النسب المسجلة ويقيم ما إذا كانت التوقعات ذات دقة متناهية لتحديد الخطأ
.731	1.000	تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتصميم ردود على المخاطر المقيمة
.866	1.000	تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتطبيق ردود على المخاطر المقيمة

من الجدول (49) مصفوفة القيم التشاركية في المحور الثاني تشير إلى أن نسبة 89.7 من التباينات والتي تعبر عن مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل أي أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من التباين وهذا واضح في متغير يقوم المدقق بتقديم الاقتراحات و الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة بنسبة 86.6 % و متغير يقوم المدقق بتقديم الاقتراحات و الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة بنسبة 88.7 % كذلك الأمر بالنسبة لمتغير يقوم المدقق بتقديم الاقتراحات و الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة حيث تشير القيمة التشاركية إلى 84.8 % من التباينات تفسرها العوامل المشتركة وهنا 7 عوامل أيضاً كما هو واضح في الجدول التالي:

جدول رقم (50):

جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) لعناصر المحور الثالث

Total Variance Explained						
مجموع مربعات القيم المستخلصة			القيمة الابتدائية			
% التراكمي	النسبة من % التباين	Total	% التراكمي	النسبة من % التباين	Total	Component
31.553	31.553	9.781	31.553	31.553	9.781	1
52.848	21.295	6.601	52.848	21.295	6.601	2
59.314	6.466	2.004	59.314	6.466	2.004	3

65.119	5.805	1.800	65.119	5.805	1.800	4
69.954	4.836	1.499	69.954	4.836	1.499	5
73.860	3.905	1.211	73.860	3.905	1.211	6
77.438	3.578	1.109	77.438	3.578	1.109	7

الجدول (62) يسمى جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ونجد أن المكون/العامل/الأول أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي 9.78 ويفسر 31.55% من التباينات الكلية لمتغيرات العنصر الأول والمكون الثاني 6.60 ويفسر 21.29% من هيكل التباينات للمتغيرات المشكلة للمحور الثاني والثالث 2.00 ويفسر 6.46 والرابع 1.80 ويفسر 5.80 و الخامس 1.49 ويفسر 4.83 و السادس 1.21 ويفسر 3.90 والسابع 1.10 ويفسر 3.57 والباقي اهمل لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد والمكونات تفسر ما مجموعه 76.02% من التباين.

جدول رقم (51):

تشبعات المكونات/العوامل/العنصر الثالث

Component							
7	6	5	4	3	2	1	
-0.049	-0.018	.091	.118	.029	-.366	.812	يتأكد المدقق من قيام الشركة بوضع إجراءات كفيلة للحد من المخاطر المتنبأ بها لأي خدمة جديدة تنوي الشركة القيام بها.
-1.100	-0.057	.126	.134	.320	-.263	.755	يتأكد المدقق من تنفيذ الأنشطة الرقابية لتجنب المخاطر في الشركة
-0.086	-0.090	.349	-.075	.214	.069	.790	يتأكد المدقق من وجود خطوط اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها في الشركة
.060	.182	.001	.134	.052	-.484	.746	يتأكد المدقق من استجابة الإدارة للتوصيات المدققين الداخليين والخارجيين لتقوية نظام الرقابة في الشركة
-.414	.033	.144	.417	.315	.112	.586	يتأكد المدقق من أن هنالك الآليات لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا
-.164	.139	.099	-.246	.385	.417	.551	تقوم الإدارة في الشركة بتوثيق كل خطأ وإبلاغ المدقق لتحديد أهميته
.076	-.260	.059	-.048	.546	.199	.500	يقوم المدقق بمتابعة وتدقيق خروقات العملاء لشروط عقود

التأمين							
.278	.688	.287	-.136	.247	-.093	-.010	يتأكد المدقق من حجز تخصيصات لمواجهة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل
.037	.551	.510	.103	-.140	.188	.149	يقوم المدقق بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية وإصدار توصيات لمعالجة لأي انحراف
.740	-.139	-.021	-.041	-.087	-.116	.393	يتم المقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لاختيار أفضل البدائل
.507	.185	.307	.338	-.371	-.343	.161	يبحث المدقق فيما إذا كان لدى الشركة خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير محسوبة
.230	.528	-.082	.185	-.413	-.153	.282	يتحقق المدقق من قيام شركة التأمين بالتأمين لدى شركات إعادة التأمين كوسيلة لتقاسم المخاطر التشغيلية
.626	-.343	-.232	.024	.179	.018	.379	يتأكد المدقق من قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة مع مخالقات موظفي الشركة التي يكتشفها المدقق ويبلغ عنها
.670	.250	-.155	-.259	-.203	.099	-.212	يتم إعادة النظر في خطط الرقابة والتدقيق دورياً للوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر
.560	-.545	.005	.015	.081	-.129	.182	يقدم المدقق تقارير دورية عن نتائج تقييم المخاطر إلى مجلس الإدارة
.690	-.575	.052	-.029	-.032	.100	.060	يقدم المدقق تقرير عن تقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر إلى مجلس الإدارة
.693	-.514	.080	.032	-.069	.037	-.135	يقوم المدقق بمراجعة الخطط والاستراتيجيات والسياسات المعتمدة للاستجابة للمخاطر في الشركة وطرق مواجهتها
.744	-.083	-.243	-.359	-.199	.093	-.262	يشارك المدقق الداخلي في وضع الضوابط اللازمة للحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها
.707	.445	-.117	-.086	-	.027	-.141	يتأكد المدقق من أن الإدارة تقوم

		.245					بنتفيذ التوصيات والمقترحات التي قدمها لتقليل أو تجنب المخاطر
-0.186	.148	- .546	.261	-0.165	.320	.579	يقوم المدقق بتقديم الاقتراحات والوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة
.059	.249	- .209	-0.009	-0.190	-0.531	.624	يُضمّن المدقق تقريره الذي يرفعه إلى الهيئة العامة للمخاطر التي تتعرض لها الشركة والقطاع
.230	.355	- .145	-0.287	.032	.523	.469	تؤثر المخاطر المقيمة للمدقق على كل أنواع إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها والجمع فيما بينها
.377	.274	.175	.145	.090	.662	.152	يمكن للمدقق أداء اختبارات لأنظمة الرقابة أو إجراءات أساسية في تاريخ مرحلي أو في نهاية الفترة حسب درجة المخاطرة المقيمة
.050	.269	.228	-0.144	-0.098	.734	.307	يحدد المدقق نطاق إجراء التدقيق بعد النظر في الأهمية النسبية والمخاطر المقيمة ودرجة التأكيد التي يخطط للمدقق للحصول عليها
-0.023	.306	.147	.749	-0.119	.272	- .150	يوسع المدقق عموماً نطاق إجراءات التدقيق مع زيادة مخاطر الأخطاء الجوهرية
-0.052	.120	.329	-0.078	-0.337	.714	.268	يعمل المدقق على الحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً بسبب تقييم أعلى للمخاطر
-0.099	-0.157	.082	.411	-0.261	.584	.386	يزيد المدقق من كمية الأدلة ويحصل على أدلة تكون ملائمة أو موثوقة بسبب تقييم أعلى للمخاطر
.006	-0.102	.274	.366	-0.507	-0.095	.541	يقيم المدقق مخاطر التدقيق المقبولة بشكل منخفض لأنه يرغب بأن يكون أكثر تأكيداً من أن القوائم المالية للعميل لا تحتوي على أخطاء جوهرية
.099	-0.072	.282	-0.176	-0.157	-0.311	.755	يضع المدقق توقعات للقيم أو النسب المسجلة ويقيم ما إذا كانت التوقعات ذات دقة متناهية لتحديد الخطأ
-0.078	- .530	.014	-0.125	-0.271	.557	.210	تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتصميم ردود على المخاطر المقيمة
.051	-0.210	- .013	-0.122	-0.268	.755	.403	تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتطبيق ردود على المخاطر المقيمة

الجدول السابق يتضمن تشبعات المكونات/العوامل/ التي تم استخلاصهما والتشبع عبارة عن معامل الارتباط البسيط بين المكون أو العامل والمتغير، وفي هذا الجدول نلاحظ أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو يتأكد المدقق من قيام الشركة بوضع إجراءات كفيلة للحد من المخاطر المتنبأ بها لأي خدمة جديدة تنوي الشركة القيام بها بنسبة 81.2% يليها يشارك المدقق الداخلي في وضع الضوابط اللازمة للحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها بنسبة 74.4%. بينما العامل الثاني نجد أن أقوى المتغيرات ارتباطاً به هو تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتطبيق ردود على المخاطر المقيمة بنسبة 75.5% والعامل الثالث المتغير يقوم المدقق بمتابعة و تدقيق خروقات العملاء لشروط عقود التأمين بنسبة 74.9% والعامل الرابع يوسع المدقق عموماً نطاق إجراءات التدقيق مع زيادة مخاطر الأخطاء الجوهرية 54.8% و العامل الخامس يقوم المدقق بتقديم الاقتراحات و الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة 54.6% والسادس تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتصميم ردود على المخاطر المقيمة بنسبة 53.1% . والسابع يتم المقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لاختيار أفضل البدائل بنسبة 39.3%.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة

- جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر في شركات التأمين، وفيما يلي ملخص ما أسفرت عنه نتائج الدراسة:
1. أظهرت الدراسة أن هناك إجراءات تدقيق يتوجب القيام بها عند أداء عملية التدقيق تفعل دور مدققي الحسابات المعتمدين في مكاتب وشركات التدقيق المعتمدة في سوريا في تقييم المخاطر في شركات التأمين وهذا ما أكدته مخرجات الدراسة التطبيقية، لحالة عملية لإحدى شركات التأمين التي تم تدقيقها من قبل شركة (KPMG). حيث أن إجراءات التدقيق المستخدمة تتضمن تقييم مخاطر الأعمال والاستجابة لها ضمن برنامج التدقيق المفصل والمتضمن جميع الخطوات والإجراءات والفحوص المطبقة والتي تبدأ من مرحلة الاتفاق على تنفيذ مهمة التدقيق والتخطيط لها وتنتهي بتقرير مدقق الحسابات. وهذا ينسجم مع نتائج الدراسة الميدانية.
 2. تتبع شركة (KPMG) معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين في بناء برنامج التدقيق فيما يتعلق بتقييم المدقق للمخاطر والذي تتضمن تدقيق العمليات ولقوانين والأنظمة والملكية والسياسات المحاسبية والأهداف والاستراتيجيات والأداء المالي والأطراف ذات العلاقة والقضايا والمطالبات وتقييم الشركة لها وفهم نظام المعلومات وعوامل الصناعة والعوامل الخارجية الأخرى. وذلك ما أكدته نتائج اختبار الفرض الأول من الدراسة الميدانية.
 3. في إطار تنفيذ شركة التدقيق لإجراءاتها في فحص وفهم عناصر الرقابة الداخلية وبيئتها فقد أظهرت الدراسة أن شركة التدقيق تقوم بالفحص والتأكد من موقف ووضع الشركة تجاه خطر الأعمال والتقارير المالية ومعالجة المعلومات والمحاسبة.
 4. يتم تحديد وتقييم المخاطر على مستوى الشركة من خلال التأكد من كيفية قيام الإدارة بتحديد وتقييم أهمية واحتمالية حدوث خطر الأعمال المتعلق بإعداد البيانات المالية فيما يتعلق بخطر الاحتيال والاستمرارية وكيفية قيام الإدارة باتخاذ القرارات والاستجابة لمثل هذه المخاطر وإدارتها.
 5. يراعي المدقق الأهمية النسبية للبند موضع التدقيق في تقييم المخاطر التي قد يتعرض لها.
 6. تنفذ شركة التدقيق اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة من خلال دراسة الإجراءات الرقابية المتبعة في الشركة يلي ذلك تنفيذ عملية الاختبارات الجوهرية والتي تشمل اختبار التفاصيل

المراجع

أ - المراجع العربية:

1. ابراهيم عثمان شاهين. (1996). دراسة لجدوى معايير أداء المراجعة الداخلية. مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ع16.
2. ابراهيم، إيهاب نظمي. (2009). التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حديثة وتطور. عمان، المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
3. ابراهيم، محمد محمد. (2007). المدير والاتجاهات الإدارية الحديثة. القاهرة: مكتبة عين شمس.
4. أبو بكر، عيد أحمد. والسيفو، وليد اسماعيل. (2009). إدارة الخطر والتأمين. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
5. أبو زيد، محمد عبد المنعم. (2003). المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة. جامعة الإسكندرية، ع16. مارس.
6. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). (2012). إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مترجم). عمان، الأردن.
7. إدارة الخاطر... مفاهيم إدارية حديثة، استرجعت (2013). معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات - واشنطن، الموقع الإلكتروني www.siironline.org
8. الأشعري، أحمد بن داود المزجاجي. (2006). الوجيز في طرق البحث العلمي. ط1. جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
9. الأمين، ماهر. (2004). مدى استخدام مراجع الحسابات الخارجي لإجراءات المراجعة التحليلية في ظل معيار المراجعة الدولي 520. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلم الاقتصادية، اللاذقية، سورية، مجلد 26، العدد 2.
10. إيمان ممدوح محمد علي عرفة. (2003). استخدام أسلوب إدارة الخطر في زيادة فعالية وكفاءة برنامج المراجعة - دراسة تحليلية تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة القاهرة.
11. باجيلدا، غسان سعيد. (2006). مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، الأردن.
12. البداينة، ذياب، وعلي محمد العضيلة. (1996). قيم المديرين كمؤشر لثقافة المنظمات: دراسة مقارنة بين الأردن والسعودية. مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الإدارية، مج (8)، ع (1)، الرياض: جامعة الملك سعود.

13. بطشون، رياض. (2006). التأمين وإدارة الخطر. معهد الدراسات المصرفية، عمان.
14. بنك مصر: "التجربة المصرية في مشروعات Boot ودور البنوك في تمويلها". (2002). أوراق بنك مصر البحثية، (القاهرة: مركز البحوث)، ع13- مايو.
15. تقي الحكيم، عبد الهادي السيد محمد. (2003). عقد التأمين: دراسة مقارنة. منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت.
16. التميمي، هادي. (2006). مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية. دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.
17. جاب الله، محمد فرج ظريف. (2012). طبيعة وأهمية إدارة وتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية ودور المدقق تجاهها. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، القاهرة، مصر.
18. جديدي، معراج. (1998). مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري. مطبعة حيرد، الجزائر.
19. جربوع، يوسف محمود. (2003). أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات. الطبعة الثانية، مكتبة الطالب الجامعي.
20. جمعة، أحمد حلمي، والبرغوثي، سمير. (2007). دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية. المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، المحور الثامن: إدارة المخاطر والتدقيق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.
21. حامد مصطفى، صادق. (2004). قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية لأغراض تخطيط عملية المراجعة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة.
22. الحداد، سامح عبد الرزاق. (2008). تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
23. حسن، عيسى هاشم. (2011). تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين. أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
24. حشاد، نبيل. (2005). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية. موسوعة بازل II، الجزء الثاني، بيروت، لبنان.
25. حماد، طارق عبد العال. (2003). إدارة المخاطر: مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات المالية وأسعار الصرف. الإسكندرية: الدار الجامعية.
26. حمادة، طارق عبد العال. (2005). موسوعة معايير المراجعة شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية. الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر.

27. الخاطر، خالد بن ناصر، والسامرائي، عدنان هاشم. (2005). المراجعة التحليلية: دراسة ميدانية لممارسات مدققي الحسابات في قطر. المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين.
28. الديسطي، محمد عبد القادر. (2013). إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتاعاب المراجع ومحتوى تقريره - بالتطبيق على البيئة المصرية. كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
29. الذنبيات، علي عبد القادر. (2012). تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية: نظرية وتطبيق. دار وائل للنشر، عمان.
30. راتشمان، دافيد وآخرون. (2001). الإدارة المعاصرة. (رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، مترجم). الرياض: دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
31. الراوي، خالد وهيب. (2009). إدارة المخاطر المالية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
32. الرباعي، عبده راشد يوسف. (2006). استراتيجيات المراجعة - دراسة تطبيقية على مراجعة الحسابات في الجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
33. رضوان، رأفت علي. (1999). معايير وإجراءات المراجعة. شبين الكوم، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
34. ريجدا، جورج. (2006). مبادئ إدارة الخطر والتأمين. (البلقيني، محمد توفيق، ومهدي، ابراهيم محمد، مترجم). دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
35. السقا، السيد أحمد، ومدثر طه أبو الخير. (2002). مشاكل معاصرة في المراجعة. كلية التجارة، جامعة طنطا.
36. السيد أحمد، عبد الناصر شحادة. (2008). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان. رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
37. سيد أحمد، محمد كامل. (1996). نموذج كمي لترشيد قرار إدارة الأخطار بين التأمين الذاتي والتأمين التجاري - دراسة تطبيقية. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، عدد 50.
38. شاكر، محمد منير، اسماعيل، اسماعيل ونور، عبد الناصر. (2000). التحليل المالي مدخل صناعة القرار. مطبعة الطليعة، عمان.

39. شعراوي، أشرف. استرجعت بتاريخ 12/21 (2011). التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.
http://www.iiadubai.org/
40. شيخ، محمد حسين، قطيم، حسان وشحادة، زيدون. (2007). دور النسب المالية في تقويم نشاط المشروع الاقتصادي. مجلة جامعة تشرين، المجلد 19، عدد2.
41. صبيحي، محمد حسني عبد الجليل. (2000). التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية أحد الاتجاهات الحديثة في المراجعة. دراسة تحليلية. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة. جامعة الزقازيق،
ع1. يناير.
42. صقر، باسل عزيز. (2009). شركات التأمين وإعادة التأمين والدور المزدوج في سوق المال بين النشاط الاستثماري والتغطية التأمينية. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،
سورية.
43. صليب، ليلي عزيز. (2003). أثر التخصص الصناعي للمراجع على تقليل خطر المراجعة.
المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة. جامعة المنصورة، عدد 1.
44. الطعاني، باسل حسن. (2011). تقييم مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بالإجراءات الواردة بمعيار التدقيق الدولي رقم 315 في تحديد المخاطر عند تدقيق البيانات المالية. رسالة ماجستير
في المحاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن.
45. طعمة، ثناء محمد. (2006). محاسبة شركات التأمين. إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،
مصر.
46. عبد الرزاق، سعد السعيد، والديب، علي السيد. (2003). الأسس العلمية لمبادئ الخطر والتأمين.
كلية التجارة، جامعة القاهرة.
47. عبد السلام، أسامة محمود. (2001). الخطر وإدارته والتأمين ورياضاته. القاهرة: جهاز نشر
وتوزيع الكتاب الجامعي - جامعة حلوان، الطبعة الأولى.
48. عبد الله، أمين. (2000). التأمين في سورية بين النظرية والتطبيق. الجمعية التعاونية للطباعة،
دمشق.
49. عبد المجيد، محمد محمود عبد المجيد وآخرون. (2002). المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة: النظرية والتطبيق. القاهرة: بدون ناشر.
50. عبد الوهاب، سامي. (2009). كفاءة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات شركات الصناعات الدوائية. رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
51. عبد ربه، ابراهيم علي ابراهيم. (2003). التأمين ورياضيته. الدار الجامعية، مصر.

52. عبد ربه، ابراهيم علي ابراهيم. (2006). مبادئ التأمين. الدار الجامعية، الاسكندرية.
53. عبوي، زيد منير. (2006). إدارة التأمين والمخاطر. دار كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى.
54. عبيدات، ذوقان، وآخرون. (2001). البحث العلمي مفهومه وأدواته، وأساليبه. ط7، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
55. العجمي، حسين يوسف. (2009). التأمين الأسس والممارسة. معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، ومعهد التأمين القانوني بلندن (CII)، البحرين.
56. عرار، شادن هاني. (2009). مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. عمان، الأردن.
57. عطيفه، حمدي أبو الفتوح. (1996). منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية. القاهرة: دار النشر للجامعات.
58. عرفة، إيمان ممدوح محمد علي. (2003). استخدام أسلوب إدارة الخطر في زيادة فعالية وكفاءة برنامج المراجعة - دراسة تحليلية تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة القاهرة.
59. عودة، علاء الدين صالح محمود. (2011). أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي. رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
60. غالي، جورج دانيال. (2003). تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة. الدار الجامعية، الاسكندرية.
61. غرابية، عدنان. (2003). مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 520 (الإجراءات التحليلية) من قبل مدققي الحسابات في الأردن. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
62. فالح، عبد الباقي عنبر. (1990). إدارة التأمين. دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.
63. الفقهي، السباعي محمد. (2004). إدارة الأخطار (2). القاهرة: مركز التعليم المفتوح - جامعة القاهرة.
64. فهمي، محمد شامل بهاء الدين (2005)، الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم والتطبيقات باستخدام برنامج SPSS، الجزء الأول، الرياض: إدارة الطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة.
65. فياض، عرفات ابراهيم. (2011). إدارة المخاطر والتأمين. دار البداية، الأردن، عمان.
66. القاضي، حسين، ودحدوح، حسين، وقريط، عصام. (2009). تدقيق الحسابات 2. جامعة دمشق، سوريا.

67. القحطاني، سالم وآخرون. (2000). منهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على برنامج SPSS. الرياض: المطابع الوطنية الحديثة.
68. القره داغي، علي محيي الدين. تم استرجاعه بتاريخ 07/13 (2009). تحليل وقياس وإدارة مخاطر شركات التأمين الإسلامي. [http:// www.qaradaghi.com](http://www.qaradaghi.com)
69. لطفي، أمين السيد أحمد. (2008). المراجعة وخدمات التأكد بعد القانون Sarbanes-Oxley. دار النهضة العربية، مصر.
70. لطفي، أمين السيد أحمد. (2007). التطورات الحديثة في المراجعة. الدرا الجامعية، الاسكندرية، مصر.
71. مجاهد، محمد عبد الله مجاهد. (2002). تقييم مخاطر بيئة عملية المراجعة المرتبطة بقرار قبول العميل وأثرها على هذا القرار بالتطبيق على بيئة الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة . جامعة المنصورة، ع2.
72. مسودة، سناء نظمي سعد. (2011). تطوير استراتيجية تدقيق القوائم المالية في ظل الاستجابة لتقييم مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال ومخاطر تكنولوجيا المعلومات المحيطة في مهمة التدقيق. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثامن، ديسمبر، القاهرة، مصر.
73. المصري، محمد رفيق. (2007). التأمين وإدارة الخطر: تطبيقات على التأمينات العامة (المنظور النظري والعملية). دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
74. مصطفى، صادق حامد. (2001). مدخل تحليلي لقياس الخطر الحتمي وأثره في تخطيط عملية المراجعة. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
75. مطر، محمد. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
76. المعهد القومي لمندوبي التأمين: (NAIC). (2013). الموقع الإلكتروني: <http://www.naic.org>
77. مفتاح، رقية محمد. (2004). أساليب الفحص التحليلي ودورها في الرفع من فاعلية المراجعة. رسالة ماجستير، الجماهيرية العربية الليبية، جامعة غربان، كلية الاقتصاد.
78. منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته. (2003). دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية علي معايير المراجعة المصرية والدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
79. منصور، أنيس فرنسيس. (1994). إدارة أخطار الممتلكات والمسؤولية: دراسة تطبيقية على هيئة البريد في جمهورية مصر العربية. أطروحة دكتوراه في التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

80. الهانسي، مختار محمود، وحمودة، ابراهيم عبد النبي. (2000). مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية، الاسكندرية.
81. الهلباوى، عبد الله توفيق. (2000). التأمين ورياضياته. القاهرة: جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان.
82. هندي، منير ابراهيم. (2002). إدارة الأسواق والمنشآت المالية. منشأة المعارف بالاسكندرية، الاسكندرية، مصر.
83. هيئة الإشراف على التأمين. قرار رقم 100/329 لعام (2010). الموقع الإلكتروني www.sisc.sy.
84. هيئة الأوراق والأسواق المالية السوريّة. قرار رقم 18/م لعام (2008). الموقع الإلكتروني للهيئة: www.scfms.sy.

أ - المراجع الأجنبية:

1. Abdullatif, M. & Al-Khadash, H. (2010). Putting Audit Approaches in Context: The Case of Business Risk Audits in Jordan. International Journal of Auditing, Vol. 14, n.1, P.1-24.
2. Andersen, Arthur. (1999). Arthur Andersen Business Risk Management Process: An Integrated Approach. Arthur Andersen and the Economist Intelligence Unit, London: Arthur Andersen.
3. Andersen, Arthur. (2001). Risk Assessment Questions To Consider. Internal Audit and Risk Management Community, London: Arthur Andersen.
4. Arens, Alvin A. & Loebbeck, James K. (2002). Auditing; an Integrated Approach. UK: Prentice Hall.
5. Arens, Alvin, Elder, Randal, and Beasley, Mark. (2012). Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach. 14th Ed, UK: Prentice Hall.
6. Baker, Neil. (2001). The Risk List. Internal Auditing & Business Risk, July.
7. Bell, Timothy, Doogar, Rajib and Solomon, Ira. (2008). Audit Labor Usage and Fees under Business Risk Auditing. Journal of Accounting Research.

8. Bodine, Stephen W., et al. (2001). *A Road Map to Risk Management*. Journal of Accountancy, December.
9. Brian, B., et al. (2009). *Integration Balanced Scorecard and Enterprise Risk Management Internal Auditing*. May/June.
10. Brumfield, G. A., et al. (1993). *Business Risk and Audit Process*. Journal of Accountancy, April.
11. Chance, M. (2004). *An Introduction to Derivatives & Risk Management*. Thomson, USA.
12. Committee of Sponsoring Organizations COSO. (2004). *Enterprise Risk Management-Integrated Framework*. New York: COSO, Sep.
13. Committee of Sponsoring Organizations COSO. (1992). *Internal Control-Integrated Framework*. New York: COSO.
14. Dana, R. Hermanson. (2003). *The Implications of COSO's Proposed ERM Framework*. Internal Auditing, Nov. /Dec.
15. Deloach, J.W. (2000). *Enterprise – Wide Risk Management: Strategies For Linking Risk And Opportunity*. (London: Arthur Andersen,).
16. Deshmukh, Merrra, and Shankar, Raj. (2007). *Influencer Analysis: A Perspective on Reducing Audit Risk*. Information Systems Contror Journal, Vol.3.
17. Desmond, W. P. Li. (2008). *The Investment Portfolio of Life Insurance Industry China*. Constraints and the Specialist Problem, Risk Management and Insurance Review.
18. Eilifsen, Aasmund, et al. (2001). *Application of The Business Risk Audit Model: A Field Study*. Accounting Horizons, Vol.15, No. 3, Sep.
19. Flitner, A.L. and Arthur, E.B. (1992). *Ocean Marine Insurance*. Boston; McGraw-Hill.
20. Flitner, A.L. and Jerome, T.E. (2002). Commercial Insurance, New York: McGraw-Hill.

21. Fukukawa H., Mock T., and Wright A. (2011). Client Risk Factors and Audit Resource Allocation Decisions. ABACUS, Volume 47, No.1.
22. Gerrit, Sarens & Ignace, D. Beelde. (2006). Internal Auditors' Perception about Their Role in Risk Management: A Comparison between US and Belgian Companies. Managerial Auditing Journal, Vol. 21, No. 1, P. 63-80.
23. Gray, L. & Manson, S. (2008). The Audit Process. 4th edition: Thomson Tunbridge, Wells.
24. Hall, James A. and Singleton, Tommie. (2004). Information Technology Auditing and Assurance. (2nd Edition), Prentice Hall, N.Y.
25. Hamilton, K.L. & Chery, I.L. (2002). Personal Risk Management and Property-Liability Insurance. London; prentice Hall.
26. Haniffa, R. and Hudaib, M. (2006). Corporate Governance Structure and Performance of Malaysian Listed Companies. Journal of Business Finance & Accounting, Vol.33, No (7-8).
27. Harrington, Scott E. & Niehaus, Gregory R. (1999). Risk Management and Insurance. Boston: McGraw – Hill, Irwin.
28. Hartwig, R.P. and Claire, W.N. (2003). The Use of Credit Information in Personal Lines. Insurance Information Institute, Vol.1, no.2.
29. Hill, Gordon. (2001). Embedding Turnbull: Achieving A Managed Risk Culture. Internal Auditing & Business Risk, June.
30. Hotton, Lisa. (1999). New Risks Redefine Risk Management. Internal Audit And Risk Management Community, London: Arthur Andersen, September.
31. Internal Auditing & Business Risk. (2004). COSO Releases New ERM Framework. Internal Auditing& Business Risk, November.
32. Knechel, W. Robert, Salterio, S.E. and Ballou,Brian. (2007). Auditing Assurance & Risk. (3rd. Edition), Thompson, South – Western, USA.

33. Konrath, Larry F. (1999). *Auditing Concepts and Application: A Risk Analysis Approach*. London: South Western College Publishing, p.659.
34. Kotchetova, Natalia V. (2003). *An Analysis of Client's Strategy Content and Strategy Process: Impact on Risk Assessment and Audit Planning*. School of Accountancy, Faculty of Arts, University of Waterloo.
35. Lacativo, Bert F. (2005). A Risk – Based Approach To Auditing For fraud ", Internal Auditing, Summer.
36. Leithhead, Barry S. (2000). *Ensuring Audit Relevance*. Internal Auditor, April.
37. Leithhead, BarryS. & McNamee, David. (2000). *Risk Watch: Assessing Organizational Risk*. Internal Auditor, June.
38. Lilley, Mike & Omer, Salah. (2009). *Marking Risk a Rewarding Business*. Internal Auditing, January.
39. Lindow, Paul E. and Race, Jill D. (2002). *Beyon Traditional Audit Techniques*. Journal of Accountancy, July.
40. Martin, F. Grace and Michal M. Barth. (2004). *A Study about Organization of American Insurance Sector*. Journal of business finance & accounting.
41. Martinism, M., Fukukawa, H. & Mock, T. (2011). *Exploring the role of country and client type on the auditor's client risk assessments and audit planning decisions*. Managerial Auditing Journal, July, Vol. 26, n.7, P.543-565.
42. McNamee, D. & Selim, G.M. (1998). *Risk Management: Changing The Internal Auditor's Paradigm*. The Institute of Internal Auditors, (Altamonte Springs, Florida, USA).
43. McNamee, David. (2000). *Targeting Business Risk*. Internal Auditor, October.
44. McNamee, David. (2007). *Risk – Based Auditing*. Internal Auditor, August.

45. Messier, W., Glover, S. and Prawitt, D. (2008). Auditing & Assurance Services; A Systematic Approach. The McGraw-Hill Companies, Inc., 6th edition.
46. Messier, William F. (2003). Auditing and Assurance Services. (New York: McGraw – Hill, Irwin, third Edition.
47. Neter, John. (2003). Accounting Information Narrative in Financial Report of Insurance Companies. A Division of Simon, USA.
48. O'Regan, David. (2001). International Risks: Managing Global Issues. Internal Auditing & Business Risk, May.
49. Pathak, J. (2005). Risk Management Internal Controls and Organizational Vulnerabilities. Managerial Auditing Journal, Vol.20, No.6, Aug.
50. Porter, B., Simon, J., & Hatherly, D., (2008), Principles of External Auditing, 3th edition, Johnwiley and sons: England.
51. Pritchett, S. Travis, et al. (1996). Risk Management and Insurance. London: West Publishing Co., Seventh Edition.
52. Reding, Kurt F., et al. (2000). Creating a Business Risk Inventory. Internal Auditor, February.
53. Redrup, Pat et al. (1997). Report: Guidance on Internal Audit – Exposure Draft", Managerial Auditing Journal, Vol.12, No. 7.
54. Richards, David A. (2001). Risk or Opportunity – The Choice Is Yours. Tone at the Top, Issue 11, September.
55. Robertson, Jack C., & Louwers, Timothy J. (2003). Auditing and Assurance Services. New York: McGraw – Hill, Irwin, Tenth Edition.
56. Sahjwala, Rajana and Berg, Paul Van. (2000). Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems. Basel Committee on Banking Supervision, Working Paper No.4 Dec.

57. Saylor, Jimmy D., et al. (2001). *Incorporating Internal Audit into an Enterprise – Wide Risk Management Process*. Internal Audit and Risk Management Community. London: Arthur Andersen, August.
58. Skipper, Harold D., Jr. (2002). *International Risk and Insurance*. Boston: McGraw – Hill, Irwin.
59. Solomon Jill F., et al. (2000). *A Conceptual Framework for Corporate Risk Disclosure Emerging From the Agenda for Corporate Governance Reform*. British Accounting Review, Vol. 32, No.3.
60. Soltani, B. (2007). *Auditing: An International Approach*. Prentice Hall, Harlow, England.
61. Stephenson, Mark. (1999). *Enterprise – Wide Business Risk Management*. Internal Audit and Risk Management Community. London: Arthur Andersen, April.
62. Sun, Lili. (2004). *Three essays on auditors risk assessment*. Ph.D. dissertation, The University of Kansas, USA.
63. The Institute of Chartered Accountants in England & Wales. (1999). *Internal Control: Guidance for Directors on the Combined Code*. London: ICAEW, Turnbull Report, September.
64. The Institute of Chartered Accountants in England & Wales. (2000). *Risk Management and the Value Added By Internal Audit*. London: ICAEW, June.
65. The Institute of Internal Auditors. (2001). *Standards for the Professional Practice On Internal Auditing*. IIA, Florida.
66. Turley, Stuart, and Crutis, Emer. (2007). *The Business Risk Audit: A Longitudinal Case Study of an Audit Engagement, Accounting; Organizations and Society*, Nov.
67. Vitalis, A. (2012). *Business Risk and Audit Risk: An Integrated Model with Experimental Boundary*. PhD Dissertation, University of Wisconsin-Madison.

68. Wining, E.A. and Cheryl L.F. (2003). Personal Insurance. New York; McGraw.
69. Wining, E.A. (2002). Foundations of Risk Management & Insurance. New York; McGraw – Hill.

الملحق رقم (1)

استبانة لمعرفة دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر في شركات التأمين

حضرة السيد/السيدة: مدقق الحسابات المحترم

بعد السلام والتحية ،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول (دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر في شركات التأمين _دراسة تحليلية_) وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تدقيق الحسابات بإشراف الأستاذ الدكتور عصام نعمة قريط.

أغدو ممتنةً لو تكرمتم بقضاء جزء من وقتكم لتعبئة هذه الإستبانة، والتي تعتبرها الباحثة موضوع إهتمام كبير في إخراج الدراسة، علماً بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم كريم تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الباحثة

فاتن حنا كيرزان

القسم الأول: البيانات التعريفية
يرجى وضع إشارة (x) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة:

1- الجنس : ذكر أنثى

2- العمر: أقل من 25 سنة
34-25
44-35
54-45
من 55 سنة فأكثر

3- المؤهل العلمي: بكالوريوس
ماجستير
دبلوم عالي
دكتوراه

4- التخصص: محاسبة
إدارة أعمال
علوم مالية ومصرفية
أخرى (أذكرها لطفاً.....)

5- المسمى الوظيفي : مدير مكتب
مدقق وشريك
مدقق

6- عدد سنوات الخبرة في التدقيق: أقل من 5 سنوات
5 وأقل من 10
10 وأقل من 15
15 وأكثر

7- هل تحمل شهادات الممارسة المهنية :

سورية
CPA
أخرى

القسم الثاني: محاور الدراسة.

1- المحور الأول: متطلبات تقييم المخاطر حسب المعايير المهنية ذات الصلة عند تدقيق شركات التأمين.

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً
1	يتأكد المدقق أن هناك خطط وأهداف تضعها الشركة وتقوم على تنفيذها حسب الأولويات الهامة					
2	يتأكد المدقق من أن النظام المحاسبي ينسجم مع المعايير المحاسبية					
3	يوفر نظام الرقابة حماية وأمن مناسبين لأصول الشركة ومعاملاتها المالية					
4	يتأكد المدقق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي يعزز من استقلاليته وقيامه بواجباته					
5	يتأكد المدقق من أن الخطط والسياسات المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي تتفق مع القوانين والأنظمة					
6	يتأكد المدقق من أن الشركة التي يقوم بتدقيقها تقوم بتقييم وتوثيق نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري ومنظم					
7	يتأكد المدقق من أن الإدارة تراقب بشكل مستمر تطبيق الإجراءات الرقابية أثناء تنفيذ العمل					
8	يتعرف المدقق على طبيعة المنافسة التي تخضع لها الشركة الجاري تدقيق حساباتها					
9	يتعرف المدقق على القوانين التي لها صلة وتأثير على الشركة					
10	يحاول المدقق فهم مصادر إيرادات الشركة والمصروفات المقابلة لها					
11	يحاول المدقق معرفة الهيكل المالي للشركة ومصادر تمويلها الرئيسية					
12	يتأكد المدقق من توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة مع أهداف الأقسام والخطط الاستراتيجية.					
13	يتأكد من أن الإدارة تقوم بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتعديلها عند الحاجة.					
14	عمل المدقق الخارجي مع الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر في الشركة لتحديد المخاطر ودرجة أهميتها.					
15	يقوم المدقق بالتأكد من توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف الشركة والخطط الاستراتيجية لإدارة المخاطر.					
16	يقوم المدقق بالتأكد من انسجام وملائمة استراتيجية الشركة مع التعليمات الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع التأمين والجهات الرسمية الأخرى.					
17	يتمتع المدقق بالمعرفة والفهم الكافين لمخاطر قطاع التأمين وأنشطته.					
18	يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة استثمارية مكتوبة خاصة تحتوي على الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر.					

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً
19	يقوم المدقق بالتحقق من أن لدى الشركة سياسة وخطة أمن ورقابة على التكنولوجيا ويتم التقيد بها.					
20	يتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.					
21	يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي يتعرض لها القطاع الذي تعمل فيه الشركة قبل التعاقد معها.					
22	يقوم المدقق بتقييم أولي للمخاطر التي تتعرض لها الشركة قبل التعاقد مع الشركة.					
23	يتأكد المدقق من وجود وحدة إدارة المخاطر في الشركة وقيمها بصورة أولية.					
24	يلتزم المدقق بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر عند تخطيط عملية التخطيط.					
25	يتأكد المدقق من عدم وجود عمليات للشركة في مناطق غير مستقرة اقتصادياً					
26	يحاول المدقق التعرف على العمليات الخاضعة لدرجة عالية من التعقيد في الأنظمة					

2- المحور الثاني: يقوم المدقق بإجراءات التدقيق اللازمة لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات

التأمين.

1-2 المحور الفرعي الأول: يلجأ المدقق إلى الاستفسارات من الإدارة والآخرين كإجراء لتقييم المخاطر

عند تدقيق شركات التأمين.

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً
1	يستفسر المدقق من أولئك المكلفين بالرقابة لفهم البيئة التي يتم فيها إعداد البيانات المالية					
2	يحصل المدقق على المعلومات من خلال الاستفسارات الموجهة إلى موظفي التدقيق الداخلي حول المخاطر					
3	يستفسر المدقق من موظفي التدقيق الداخلي في الشركة عن تجاوب الإدارة مع النتائج التي تتوصل لها دائرة التدقيق الداخلي					
4	يسأل المدقق الموظفين المشاركين في تسجيل معاملات معقدة عن مدى مناسبة اختيار وتطبيق سياسات محاسبية معينة لذلك					
5	يقوم المدقق بالاستفسار عن الدعاوي المرفوعة على الشركة من المستشار القانوني الداخلي					
6	يحصل المدقق على معلومات من المستشار القانوني الداخلي عن امتثال الشركة للقوانين والأنظمة والالتزامات مع شركاء العمل					
7	يستفسر المدقق من المدققين الداخليين في الشركة فيما إذا كانوا يقومون بمتابعة عناصر الرقابة الداخلية وقيمونه من حين لآخر					

2-2 المحور الفرعي الثاني:

يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية من أجل تقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً
1	تكشف الإجراءات التحليلية عن وجود معاملات وأحداث غير عادية					
2	تحدد الإجراءات التحليلية وجود مبالغ ونسب واتجاهات قد تشير إلى أمور لها دلالات بالنسبة للتدقيق					
3	يحدد المدقق علاقات غير عادية أو غير متوقعة باستخدامه الإجراءات التحليلية					
4	يقارن المدقق النسب المالية الرئيسية للعميل مع متوسطات النشاط الذي يعمل فيه					
5	يفدر المدقق قدرة الشركة على الاستمرار باستخدامه للإجراءات التحليلية الأولية					
6	يقوم المدقق بحساب نسبة الدين إلى حق الملكية ويقارنها مع الشركات الناجحة في صناعة التأمين					
7	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية لتخفيض الاختبارات التفصيلية					
8	يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر تساعده في الكشف عن جوانب لم يكن على علم بها					
9	تعطي الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر للمدقق معلومات مالية وغير مالية					
10	يقوم المدقق بالتحقق من التزام شركة التأمين بتوفر السيولة ضمن الحدود المطلوبة لتغطية المطالبات دون تأخير					
11	يدرس المدقق الملاءة المالية لشركة التأمين عن طريق نسب السيولة وغيرها					
12	يقارن المدقق النسب للتحقق من التزام الشركة بالسياسة التمويلية المعتمدة لديها					

2-3 المحور الفرعي الثالث

يلجأ المدقق إلى الملاحظة والتفتيش كإجراء لتقييم المخاطر عند تدقيق شركات التأمين

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً
1	يقوم المدقق بالتحقق من التزام الشركة بالسياسة الاستثمارية الموضوعية					
2	يتأكد المدقق من وجود خطة إدارة مخاطر في الشركة تشمل كافة مخاطر التأمين ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم					
3	تستند خطة نشاط التدقيق على تحديث ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري في الشركة					
4	يحاول المدقق التعرف على اتصالات الشركة بالشركات الأخرى والتي قد تشير إلى وجود مشكلات ومخاطر مالية					
5	يلاحظ المدقق مدى التزام الإدارة والموظفين بالنزاهة والأخلاق وإدراكهم للسياسات الأخلاقية للعمل في الشركة					

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً
6	يتأكد المدقق من مدى امتلاك موظفي الشركة المعرفة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم.					
7	يتأكد المدقق من أن التوصيف الوظيفي موثق ومتوفر لجميع الموظفين في الشركة					
8	يتأكد المدقق من أنه يتم تحليل أداء الإدارة دورياً لتحديد والأخذ بعين الاعتبار النتائج والمخاطر ذات العلاقة لكل من الشركة ومستوى الأنشطة					
9	يتأكد المدقق من أن لدى الإدارة الوسائل والمعلومات الكافية لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في الشركة					
10	يتأكد المدقق من الآليات والحوافز موضوعة لتقديم الموظفين توصيات لتحسين عمليات الشركة					
11	يبحث المدقق فيما إذا كان لدى الإدارة الوسائل والمعلومات الكافية لإرضاء العملاء وتلقي شكاويهم					
12	تعتمد سيرة ونزاهة مجلس الإدارة وكبار العاملين في الشركة كأساس لتحديد المخاطر التي تواجهها الشركة					
13	يتحقق المدقق من أن المستندات والمطالبات التي يقدمها العملاء تتمتع بالموثوقية الكافية					

3- المحور الثالث يتعلق بالإجراءات اللازمة لتقييم الاستجابة للمخاطر عند تدقيق شركات التأمين.

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً
1	يتأكد المدقق من قيام الشركة بوضع إجراءات كفيلة للحد من المخاطر المتنبأ بها لأي خدمة جديدة تنوي الشركة القيام بها.					
2	يتأكد المدقق من تنفيذ الأنشطة الرقابية لتجنب المخاطر في الشركة					
3	يتأكد المدقق من وجود خطوط اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها في الشركة					
4	يتأكد المدقق من استجابة الإدارة للتوصيات المدققين الداخليين والخارجيين لتقوية نظام الرقابة في الشركة					
5	يتأكد المدقق من أن هنالك الآليات لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا					
6	تقوم الإدارة في الشركة بتوثيق كل خطأ وإبلاغ المدقق لتحديد أهميته					
7	يقوم المدقق بمتابعة وتدقيق خروقات العملاء لشروط عقود التأمين					
8	يتأكد المدقق من حجز تخصيصات لمواجهة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل					
9	يقوم المدقق بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية وإصدار توصيات لمعالجة أي انحراف					
10	يتم المقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لاختيار أفضل البدائل					
11	يبحث المدقق فيما إذا كان لدى الشركة خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير محسوبة					
12	يتحقق المدقق من قيام شركة التأمين بالتأمين لدى شركات إعادة التأمين كوسيلة لتقاسم المخاطر التشغيلية					

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	بدرجة متوسطة	نادراً	نادراً جداً
13	يتأكد المدقق من قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة مع مخالقات موظفي الشركة التي يكتشفها المدقق ويبلغ عنها					
14	يتم إعادة النظر في خطط الرقابة والتدقيق دورياً للوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر					
15	يقدم المدقق تقارير دورية عن نتائج تقييم المخاطر إلى مجلس الإدارة					
16	يقدم المدقق تقرير عن تقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر إلى مجلس الإدارة					
17	يقوم المدقق بمراجعة الخطط والاستراتيجيات والسياسات المعتمدة للاستجابة للمخاطر في الشركة وطرق مواجهتها					
18	يشارك المدقق الداخلي في وضع الضوابط اللازمة للحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها					
19	يتأكد المدقق من أن الإدارة تقوم بتنفيذ التوصيات والمقترحات التي قدمها لتقليل أو تجنب المخاطر					
20	يقوم المدقق بتقديم الاقتراحات والوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة					
21	يُضمّن المدقق تقريره الذي يرفعه إلى الهيئة العامة للمخاطر التي تتعرض لها الشركة والقطاع					
22	تؤثر المخاطر المقيمة للمدقق على كل أنواع إجراءات التدقيق التي سيتم أدائها والجمع فيما بينها					
23	يمكن للمدقق أداء اختبارات لأنظمة الرقابة أو إجراءات أساسية في تاريخ مرحلي أو في نهاية الفترة حسب درجة المخاطرة المقيمة					
24	يحدد المدقق نطاق إجراء التدقيق بعد النظر في الأهمية النسبية والمخاطر المقيمة ودرجة التأكيد التي يخطط المدقق للحصول عليها					
25	يوسع المدقق عموماً نطاق إجراءات التدقيق مع زيادة مخاطر الأخطاء الجوهرية					
26	يعمل المدقق على الحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعاً بسبب تقييم أعلى للمخاطر					
27	يزيد المدقق من كمية الأدلة ويحصل على أدلة تكون ملائمة أو موثوقة بسبب تقييم أعلى للمخاطر					
28	يقيم المدقق مخاطر التدقيق المقبولة بشكل منخفض لأنه يرغب بأن يكون أكثر تأكيداً من أن القوائم المالية للعميل لا تحتوي على أخطاء جوهرية					
29	يضع المدقق توقعات للقيم أو النسب المسجلة ويقيم ما إذا كانت التوقعات ذات دقة متناهية لتحديد الخطأ					
30	تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتصميم ردود على المخاطر المقيمة					
31	تساعد الإجراءات التحليلية الجوهرية المدقق على وضع أساس لتطبيق ردود على المخاطر المقيمة					

قيمت الاستبانة من قبل الأساتذة التالية أسماؤهم:

1. الأستاذ الدكتور حسين دحدوح

2. الأستاذ الدكتور عصام قريط

3. الدكتور باسل أسعد

4. الدكتور رياض عبد الرؤوف

5. الدكتور علي رستم

The Role of External Auditor in Risk assessment at Insurance Companies

-Analytical study-

By: Faten Hanna Kerazan

Supervisor: Prof. Issam Kreit

Abstract

The study aims to reveal the role of external auditor in assessing the risk of insurance companies .To achieve this goal the researcher conducted an analytical study splitted in two parts: applied study for one insurance company and afield study. The applied study conducted on one insurance company that has been audited by one of the big four audit firms (KPMG), the focus was on the indispensable audit paper work related to needed audit procedures that have been implemented by external auditor in risk assessment process.

For results generalization purpose a field study took place, questionnaire was used as additional tool for dada collection from external auditors in audit offices and companies accredited by SCFMS (Syrian Commission on Financial Markets and Securities) , which are 24 individual office and 6 audit company. 162 questionnaires were distributed, 147 collected and 125 valid for analysis using Statistical Package for Social Sciences SPSS.

The most significant findings were as following:

1. Auditors fulfilling the risk assessment requirements aligned with related professional standards in conducting audit in insurance companies in Syria.
2. Auditors implement needed audit procedures to risk assessment and responding to it with auditing insurance companies using inquiries, analytical procedures, observation and inspection complying with international audit standard NO (315), that confirms by the analytical (applied) study

3. There are significant statistical variations for auditor's role in risk assessment in terms of observation and inspection as procedures to assessing risk for the benefit of business administration specialization that may attributed to implementation of some management actions to hedge against risk with managerial background that depend on certain predictions and circumstances that more understandable for those specialists.

Based on the study results, the researcher suggests the following recommendations:

1. Management work to grasp employees in insurance companies with exposed risk facing a company, its negative effects and preventive procedures to reduce auditors' onus.
2. Indispensable for auditors to develop audit strategy based on risk assessment that empower auditor to identify audit risk.

Key words: Auditor, risk assessment, insurance risk.

Ministry of Higher Education

Damascus University

Faculty of Economics

Accounting Department



**The Role of the External Auditor in Risk
Assessment at Insurance Companies
- Analytical Study -**

**A dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Ph.D. Degree in Auditing**

by

Faten Hanna Kerazan

**Supervisor
Issam Kreit**

2014